الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الحاج لخضر- باتنة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
شعبة: نقود المالية

الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر ومصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية شعبة: نقود ومالية

إعداد الطالب:
مراد خروبي

إشراف:
أ.د. عمار زيتوني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. علي رحال	أستاذ التعليم العالي	باتنة	رئيسا
أ.د. عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	باتنة	مقررا
أ.د. بلقاسم ماضي	أستاذ التعليم العالي	عنابة	عضوا
أ.د. كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	باتنة	عضوا
أ.د. محمد سحنون	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة	عضوا
د. لخضر مرغاد	أستاذ محاضر "أ"	بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وأمام المتقين والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور: عمار زيتوني، الأستاذ المشرف الذي ساهم معنا بجهده ووقته، ونصائحه القيمة، كما أتقدم بالشكر أيضا إلى جميع من ساعدنا في هذا العمل العلمي المتواضع في جميع المستويات.

ولهؤلاء جميعا أقول جزاكم الله عنا كل خير

إهـــداء

أهدي هذا البحث إلى كل أفراد العائلة، إلى الوالدين الكريمين، زوجتي، أبنائي، إخوتي، أخواتي، أصدقائي، زملائي....

فهرس المحتويات

قائمـة المحتويـات	الصفحة
شكـر وتقديـر.	-
إهـداء.	-
فهرس المحتويات.	VIII-I
فهرس الجداول.	IX
فهرس الاشكال.	X
مقدمـة عامـة.	أ-ف
الفصل الأول: العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.	
تمهيـــد.	2
المبحث الأول: مفهوم العولمة وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية.	3
المطلب الأول: تعريف العولمة.	4
الفرع الأول :تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة.	4
الفرع الثاني :تعريفات المفكرين العرب للعولمة.	5
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للعولمة.	6
الفرع الأول: المرحلة الأولي (الرأسمالية التجارية).	7
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (الرأسمالية الصناعية).	9
المطلب الثالث: أنواع العولمة.	12
الفرع الأول: العولمة الاقتصادية.	12
الفرع الثاني: العولمة الثقافية.	13
الفرع الثالث: العولمة الأمنية.	15
المطلب الرابع: تداعيات العولمة على الاقتصاديات النامية.	16
الفرع الأول: الآثار الإيجابية.	17
الفرع الثاني: الآثار السلبية.	18
المبحث الثاني: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة.	20
المطلب الأول: مفهوم الثورة التكنولوجية الصناعية الحديثة.	20
الفرع الأول: مجالات التكنولوجية العسكرية.	21
الفرع الثاني: تطور التكنولوجيا المدنية.	22
الفرع الثالث: تكنولوجيا الطاقة.	23

الفرع الرابع: تكنولوجيا الفضاء.	24
الفرع الخامس: ثورة التكنولوجيا الحيوية.	24
المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للثورة التكنولوجية الحديثة.	25
الفرع الأول: التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية.	25
الفرع الثاني: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي.	25
الفرع الثالث: التغيرات الهيكلية في درجة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل.	26
الفرع الرابع: التغيرات الهيكلية في درجة التمويل وتزايد الشركات متعددة الجنسيات.	28
المطلب الثالث: النتائج السياسية للثورة التكنولوجية الحديثة.	28
الفرع الأول: التغير في هيكل النظام العالمي.	28
الفرع الثاني: التغير في التوازن العالمي.	29
الفرع الثالث: التغير في التوازن السياسي الاقتصادي في النظام العالمي.	30
الفرع الرابع: توزيع الموارد العالمية.	30
الفرع الخامس: التغير في الأولويات العالمية.	30
الفرع السادس: قائمة الأعمال العالمية.	31
المطلب الرابع: عالمية الاتصال.	31
المبحث الثالث: المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.	34
المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	35
الفرع الأول: إنشاء البنك الدولي والعضوية.	35
الفرع الثاني: نشاط ومهام البنك:	36
الفرع الثالث: مجموعة البنك:	37
المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.	39
الفرع الأول: اقتراحات الإنشاء:	39
الفرع الثاني: مهام الصندوق:	40
المطلب الثالث: علاقة البنك والصندوق الدولي بالدول النامية.	41
الفرع الأول: علاقة البنك الدولي بالدول النامية:	41
الفرع الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي بالدول النامية:	42
المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات.	43
الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:	44
الفرع الثاني: أسباب نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات:	44
الفرع الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:	46
الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالدول المضيفة:	49
خلاصة الفصل الأول.	53

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي

تمـهيـــد.	55
المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.	56
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي و أشكاله.	56
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.	56
الفرع الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي.	58
المطلب الثاني: أهدافه ومزاياه.	59
المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الدولي.	61
المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة.	61
المطلب الثاني: منطقة التفضيل الجزئي.	62
المطلب الثالث: الاتحاد الجمركي.	63
المطلب الرابع: السوق المشتركة.	64
المطلب الخامس: الوحدة الاقتصادية.	65
المطلب السادس: الوحدة النقدية.	66
المطلب السابع: التكامل المالي.	66
المبحث الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي.	67
المطلب الأول: الدوافع السياسية.	67
المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية.	68
المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية (رفع المستوى العلمي والثقافي).	69
المبحث الرابع: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.	71
المطلب الأول: التطور التاريخي للجماعة الاقتصادية الأوروبية.	71
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي.	72
الفرع الأول: مرحلة التكامل الاقتصادي الرأسي.	72
الفرع الثاني: مرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي.	74
المطلب الثالث: آليات التكامل الاقتصادي الأوروبي.	76
الفرع الأول: الاتحاد الجمركي.	77
الفرع الثاني: السياسة التجارية الموحدة.	77
الفرع الثالث: السياسة الزراعية المشتركة:	78
المطلب الرابع: النظام النقدي الأوروبي (التكامل النقدي).	79
خلاصة الفصل الثاني.	83

الفصل الثالث: مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

تمهيـــد.	**85**
المبحث الأول: مفهوم الشراكة.	**87**
المطلب الأول: تعريف الشراكة.	**87**
المطلب الثاني: مزايا الشراكة.	**88**
المبحث الثاني: مضمون ودوافع الشراكة الأورو-متوسطية.	**91**
المطلب الأول: مضمون الشراكة الأورو-متوسطية.	**91**
الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي.	**92**
الفرع الثاني: الدول المتوسطية غير الأوروبية.	**92**
المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأوروبية المتوسطية.	**93**
الفرع الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية لأوروبا.	**93**
الفرع الثاني: الدوافع السياسية والاقتصادية للعرب.	**95**
المبحث الثالث: آليات الشراكة الأورو-متوسطية (برنامج ميدا MEDA).	**97**
المطلب الأول: إجراءات برنامج MEDA.	**99**
الفرع الأول: البرنامج الوطني التأشيري (PIN) Programmes Indicatif Nationaux.	**99**
الفرع الثاني: البرنامج التأشيري الجهوي (PIR) Programmes Indicatifs Régionaux.	**100**
المطلب الثاني: صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA).	**101**
المطلب الثالث: تقييم برنامج MEDA.	**102**
المبحث الرابع: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة.	**105**
المطلب الأول: مؤتمر برشلونة.	**105**
الفرع الأول: الجانب السياسي والأمني.	**105**
الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي.	**105**
الفرع الثالث: مجال التعاون المالي.	**106**
الفرع الرابع: المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.	**107**
المطلب الثاني: المؤتمرات اللاحقة.	**107**
الفرع الأول: مؤتمر مالطا.	**107**
الفرع الثاني: مؤتمر باليرمو.	**108**
الفرع الثالث: مؤتمر شتوتغارت.	**109**
الفرع الرابع: مؤتمر مرسيليا.	**104**

المبحث الخامس: معوقات وشروط نجاح الشراكة الأورو-متوسطية.	109
المطلب الأول: آثار الشراكة الأورو-متوسطية.	109
الفرع الأول: الآثار السلبية.	110
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية.	110
المطلب الثاني: معوقات نجاح الشراكة.	111
المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة.	112
الفرع الأول: الإرادة السياسية.	113
الفرع الثاني: القناعة بالمشروع.	113
الفرع الثالث: ضرورة التعاون.	113
الفرع الرابع: التكافؤ في العلاقة.	113
المطلب الرابع: شروط الشراكة المتكافئة.	114
خلاصة الفصل الثالث.	117
الفصل الرابع: الاقتصاد الجزائري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية	
تمـهيـــد	119
المبحث الأول: مرحلة البناء الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (1962-1989).	120
المطلب الأول: المرحلة الأولى (الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي 1962 - 1979).	120
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (فترة الثمانينات).	123
المطلب الثالث: الأزمة البترولية لسنة 1986.	124
المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح.	126
المطلب الأول: الإطار النظري لعملية الإصلاحات الاقتصادية.	126
المطلب الثاني: الإصلاحات الموجهة من طرف المؤسسات المالية الدولية.	128
الفرع الأول: سياسات التثبيت.	128
الفرع الثاني: سياسة التكييف الهيكلي.	128
المبحث الثالث: إصلاح المؤسسات الاقتصادية وإعادة تأهيلها.	131
المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية في الجزائر.	132
الفرع الأول: إعادة هيكلة المؤسسات.	134
الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات.	135
الفرع الثالث: الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر.	137
الفرع الرابع: توجيه الاستثمارات.	139
الفرع الخامس: نظام الأسعار.	143

المبحث الرابع: النتائج المحققة في ظل برامج الإصلاح.	149
المطلب الأول: اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات الدولية.	149
الفرع الأول: الاتفاقية الأولى: STAND-BY 1 (30 ماي 1989).	150
الفرع الثاني: الاتفاقية الثانية: STAND-BY 2 (3 جوان 1991).	150
المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى(1 أفريل 1994– 31 مارس 1995).	151
المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998).	152
خلاصة الفصل الرابع.	154
الفصل الخامس: الاقتصاد المصري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية	
تمـهيـــد	157
المبحث الأول: مرحلة التخطيط المركزي (1960 – 1973).	157
المطلب الأول: الخطة الخماسية الأولى (1960/1959 – 1965/1964).	158
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية خلال هذه المراحل الأولى.	158
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.	160
الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية.	160
الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف.	161
الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية.	162
المبحث الثاني: مرحلة الانفتاح (من عام 1974 إلى أوائل التسعينات).	165
المطلب الأول: أهداف السياسة خلال هذه الفترة.	165
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.	167
الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية.	167
الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف.	168
الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية.	170
المبحث الثالث: مرحلة الإصلاح (من عام 1991 وحتى الآن).	172
المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة.	172
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.	173
الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية.	173
الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف.	175
المبحث الرابع: النتائج المحققة للاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح.	176
المطلب الأول: النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.	176
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية بعد الإصلاحات.	178

الفرع الأول: الدين الخارجي.	178
الفرع الثاني: معدل التضخم.	179
الفرع الثالث: عجز الموازنة.	180
الفرع الرابع: الخوصصة.	180
الفرع الخامس: سعر الصرف.	182
الفرع السادس: معدل النمو ومتوسط دخل الفرد.	182
خلاصة الفصل الخامس.	184
الفصل السادس: أثر الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري و المصري	
تمهيـــد	186
المبحث الأول: مضمون الشراكة الأورو جزائرية.	187
المطلب الأول: توقيع الاتفاقية ومحتواها.	188
الفرع الأول: توقيع الاتفاقية.	188
الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية.	189
المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.	191
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.	193
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية.	193
الفرع الثاني: التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية.	197
المطلب الرابع: التعاون المالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.	202
الفرع الأول: مرحلة البروتوكولات المالية (1978-1996).	203
الفرع الثاني: مرحلة برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.	205
المبحث الثاني: مضمون الشراكة الأوروبية المصرية.	207
المطلب الأول: توقيع الاتفاقية و مضمونها.	207
الفرع الأول: توقيع الاتفاقية.	207
الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية.	208
المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.	210
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية.	211
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية.	211
الفرع الثاني: التركيبة السلعية للتجارة الخارجية المصرية.	216
المطلب الرابع: التعاون المالي بين مصر والاتحاد الأوروبي.	220
الفرع الأول: البروتوكولات المالية.	220
الفرع الثاني: برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.	222

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري والمصري.	225
المطلب الأول: التحرير التجاري.	225
المطلب الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي.	228
المطلب الثالث: انعكاسات التعاون المالي.	230
المبحث الرابع: تقييم نتائج التجربة الجزائرية.	232
المطلب الأول: الأثر على القطاع الصناعي.	232
الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي.	233
الفرع الثاني: الإيجابيات المحققة من اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي.	234
المطلب الثاني: الأثر على القطاع الزراعي.	235
الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الزراعي.	236
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي.	237
المطلب الثالث: الأثر على قطاع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال.	238
الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر.	238
الفرع الثاني: آثار الانفتاح على تدفق رؤوس الأموال.	240
المبحث الخامس: تقييم نتائج التجربة المصرية.	243
المطلب الأول: الأثر على القطاع الصناعي.	243
الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي.	245
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي.	246
المطلب الثاني: الأثر على القطاع الزراعي.	246
الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الزراعي.	247
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي.	248
المطلب الثالث: الأثر على قطاع التجارة وحركة رؤوس الأموال.	249
الفرع الأول: الأثر على قطاع التجارة.	249
الفرع الثاني: الأثر على حركة رؤوس الأموال.	250
خلاصة الفصل السادس.	253
الخاتمة	257
قائمة المراجع	271

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم الأموال المستثمرة والمبيعات السنوية لبعض الشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى عدد العاملين فيها لسنة 2001.	47
2	توزيع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.	49
3	يلخص أهم التعديلات التي مست معاهدة روما الموقعة بتاريخ: 25 مارس 1957 (المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية).	76
4	يلخص أهداف و نتائج الشراكة.	90
5	يوضح المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999).	101
6	يوضح الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA) خلال (1995-1999).	103
7	بعض المؤشرات الاقتصاديات قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي.	178
8	قوائم السلع والمنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي(حالة الجزائر).	192
9	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2012/2001).	193
10	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2012/2001).	196
11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2012).	198
12	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2012).	200
13	بروتوكولات التعاون للفترة (1978-1996) المقدمة للجزائر.	203
14	التقسيمات السنوية للتعهدات المالية لبرنامج ميدا 1 وميدا 2 للجزائر خلال الفترة 1995-2004.	205
15	التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001).	212
16	التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001).	214
17	التركيبة السلعية للصادرات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001).	216
18	التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001).	218
19	تمويلات البروتوكولات المقدمة لمصر خلال الفترة (1977-1996).	221
20	التقسيمات السنوية للتعهدات المالية لبرنامج ميدا 2 وميدا 1 لمصر خلال الفترة (1995-2004).	223
21	تطور حصيلة الجباية الجمركية.	227
22	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال 2000-2012.	239
23	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2008-2013).	241
24	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة (2002-2013).	251

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافيا لسنة 2012.	194
2	توزيع الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2012.	196
3	هيكل توزيع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية لسنة 2012.	198
4	هيكل توزيع التركيبة السلعية للواردات الجزائرية لسنة 2012.	200
5	هيكل الصادرات المصرية حسب المناطق الجغرافية لسنة (2012/2011).	213
6	الهيكل الجغرافي للواردات المصرية حسب المناطق الجغرافية لسنة (2012/2011).	214
7	هيكل التركيبة السلعية للصادرات المصرية لسنة (2012/2011).	217
8	هيكل التركيبة السلعية للواردات المصرية لسنة (2012/2011).	219

مقدمـــــة

تشهد الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال المرحلة الراهنة تغيرات جذرية وذلك في إطار تنامي العولمة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث تتبلور في اتجاهين أساسيين يشهدهما العالم الأول نحو تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود والثاني هو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فقد شهدت السنوات الماضية تفكك للكتلة الشرقية وانهيار النظم السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفياتي سابقا ودول شرق أوروبا واتجاهها إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها والتخلي عن نظم الاقتصاد الموجه والآخذ بآليات اقتصاد السوق، وهذه المستجدات شيدت مفهوما جديدا للقوى التي أصبحت تعتمد على القوة الثقافية في الإنتاج الاقتصادي العالمي وهذا عن طريق تحرير التجارة الدولية ومسح مختلف الصعوبات والعراقيل التي تعيق انتقال مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذلك اللجوء على سياسة الاندماج والتكتل الاقتصادي.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف.

يمكننا إدراج أهم التحولات والتطورات التي أدت إلى زيادة التداخل والترابط بين مختلف دول العالم وشعوبه وهي:

- ✓ التحول إلى الانضمام لآليات السوق، والتي تتمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي الداخلي أو الخارجي في المعاملات الاقتصادية إلى أدنى حد ممكن؛
- ✓ إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، فالقوة الأوروبية تشهد أكبر تجارب الاندماج الاقتصادي، بحيث يعتبر أكبر تكتل اقتصادي إقليمي في العالم، وفي الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي تكتل "النافتا" التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات نحو تكتل اقتصادي ثالث وهو منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الباسيفيكي "أبيك".

فالعالم يتجه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية وتضاؤل دور الاقتصاد الوطني الواحد الذي يعمل بمفرده ليحل محله الإقليم الاقتصادي.

ومن هنا فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية)، وهذا ما ينطبق على الدول العربية.

وحدثت تغيرات أساسية في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث غيرت استراتيجيتها من المعونة إلى الشراكة وأبرز مثال أسلوب التعاون الأوروبي-المتوسطي منذ انعقاد قمة برشلونة في نوفمبر 1995 الذي يكرس اقتصاديات الشراكة في

العلاقات الاقتصادية الدولية، الهادف إلى الارتقاء بهذا التعاون إلى شراكة حقيقية تخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف وفي مختلف المجالات السياسة، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. حيث أصبحت علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية (خصوصا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط) المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي.

جاء هذا الوعي الأوروبي بسبب الأزمة النفطية العالمية التي تأثرت بها كثيرا، خاصة الدول الصناعية منها فكان لهذه الأزمة مبررا كافيا بضرورة إيجاد نوع من التفاهم والتقارب مع العالم العربي، وإقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية تقوم على تبادل المصالح لا على النزاعات والتمييز، وقد جسد بيان المجموعة الأوروبية بعد حرب أكتوبر 1973 التوجه الأوروبي الجديد للحوار (المتمثل في العمل على إقامة علاقات تعاون بين الضفتين).

والجدير بالذكر أن المنطقة الأورو-متوسطية عرفت العديد من اتفاقيات تعاون عبر فترات زمنية كان أبرزها الاتفاق الموقع مع تركيا في عام 1963 ومالطا في عام 1972 والحوار العربي – الأوروبي في عام 1973 ،حيث لم تبدأ فكرة الشراكة الأورو-متوسطية بالتبلور إلا في عام 1992،عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي تحت تأثير

كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وثيقة سميت **"السياسة المتوسطية المتجددة"** جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات القاعدية لدول جنوب المتوسط والعمل على وضع سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

فمنذ أوائل التسعينات على وجه الخصوص كان واضحا ان المنطقة المتوسطية تسير نحو تشكيل قوة إقليمية جديدة لها هيبتها ومكانتها عالميا، حيث كان الإعلان عن تنفيذ بنود اتفاقية برشلونة بشرى بتحول كبير يؤهل المنطقة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على الرغم من العقبات التي تواجه تشكيل هذه القوة الاقتصادية الإقليمية (القضية الفلسطينية).

ومما لا شك فيه أن الشراكة الأورو–متوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين، شمال متقدم وجنوب متأخر أو في طريق النمو توجد بينهما فجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة ، ولقد أشار محللون وخبراء كثر أن أهم العناصر التي دفعت كل من أوروبا والعرب نحو التوجه لتحقيق الشراكة الأورو–متوسطية تتمثل في:

- ✓ انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 كان من شأنه قلب الساحة الأوروبية الجيو–سياسية والاستراتيجية رأسا على عقب.
- ✓ أصبحت كل من ظاهرة العولمة والإقليمية الجديدة من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، وأصبحت التكتلات تمثل السمات الرئيسية لخريطة النظام العالمي الجديد؛
- ✓ وعي أوروبي بأن المشاكل لا يمكن لها أن تحل داخليا بل تحتاج إلى الفضاء المتوسطي؛

- ✓ وعي الحكومات العربية بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة من اجل تنمية القدرات؛
- ✓ وعي مجتمعي بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الآخر وتكريس لحقوق الإنسان ؛
- ✓ أمن أوروبا من أمن البحر الأبيض المتوسط، فالأمن بالمفهوم الاستراتيجي ليس أمن عسكري فحسب بل أمن اقتصادي واجتماعي وثقافي؛
- ✓ الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي وابراز الاتحاد كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها.

والجدير بالذكر أن الشراكة الأورو-متوسطية ركزت على ثلاث أهداف رئيسية تدعى بالفصول الثلاثة:

- ➢ خلق منطقة سلام واستقرار مستندة على مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية **(شراكة أمنية وسياسية)**؛
- ➢ خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائهم من دول جنوب المتوسط **(شراكة اقتصادية ومالية)**؛
- ➢ تحسين التفاهم المتبادل بين شعوب الإقليم وتطوير مجتمع مدني حر ومزدهر **(شراكة اجتماعية وثقافية)**.

وللإشارة فإن التنفيذ الحالي للشراكة يلخص أساسا في إمضاء اتفاقيات ثنائية بين كل دولة من الدول المتوسطية (PTM) والاتحاد الأوروبي (L'UE)، حيث ينبغي أن تترجم هذه الاتفاقيات بإنشاء منطقة تبادل حر (ZLE) بصفة تدريجية مع مطلع سنة (2010)، وخلال هذه الفترة يتعين على الدول المتوسطية رفع كل العراقيل التعريفية وغير التعريفية المفروضة سابقا على المنتجات الصناعية الأوروبية، وتستفيد مقابل هذا الدول المتوسطية من مساعدات مالية في إطار برنامج تم وضعه خصيصا لهذا الغرض يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية–المتوسطية (MEDA).

نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط السياسي والاقتصادي على المستوي الدولي الذي أثر بدوره على استراتيجيات التسيير الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة وإعادة النظر في أساليب سيرها، وبالنظر إلى الفوارق الاقتصادية التي تميز الدول النامية عن تلك الدول المتقدمة وبالتالي المؤسسات عن بعضها البعض ،وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات ، لجأت العديد من المؤسسات إلى سياسة احتكارية سواء بالاندماج في ميدان معين أو عدة ميادين لمواجهة ظاهرة المنافسة العالمية إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن تحولت إلى استراتيجية للتعاون بين المؤسسات الاقتصادية من خلال التعاون بين الدول في إطار ما يسمى باستراتيجية الشراكة.

أولا: الإشكالية الرئيسية للدراسة:

تعتبر الشراكة الأورو–متوسطية أحد النماذج العالمية في هذا الإطار والذي يوضح علاقة شمال المتوسط بجنوبه، والذي يسعي الاتحاد الأوروبي من خلاله إلى الاستفادة من مزايا الدول النامية (الموارد الأولية ، اليد العاملة....)، ومنه نطرح هذا التساؤل الرئيسي:

في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والأخرى النامية كيف يمكن لهذه الأخيرة من خلال أداء مؤسساتها الاستفادة من مزايا الشراكة وماهي الآثار المترتبة عن ذلك؟

ثانيا: الإشكاليات الفرعية للدراسة:

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح عدة أسئلة فرعية لتوضيح الإشكالية أكثر وتفكيكها:

1) ماذا نعني بالعولمة والعولمة الاقتصادية والمالية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

2) ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي والتكتلات الإقليمية؟

3) ماذا نعني بمفهوم الشراكة والشراكة الأورو–متوسطية؟

4) ما هو واقع الاقتصاد الجزائري من خلال واقع مؤسساته؟

5) ما هو واقع الاقتصاد المصري من خلال واقع مؤسساته؟

6) ماهي انعكاسات الشراكة على أداء المؤسسات في كل من الجزائر ومصر؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

تلعب الفرضية دورا مهما في العلم، إذ يتم الانتقال بفضلها من الجانب التجريدي إلى الجانب الملموس، فالأفكار لا تكون لها قيمة إلا بعد صياغتها على شكل فرضيات، أي أن تكون لها القابلية للاختبار بالإثبات أو النفي.

هناك صياغات مختلفة للفرضيات أهمها الأشكال الأساسية الثلاثة المعروفة:

- أحادية المتغير؛
- ثنائية المتغيرات؛
- متعددة المتغيرات.

نظرا لطبيعة الموضوع تم اختيار فرضية أساسية متعددة الأبعاد جاءت صياغتها كما يلي:

- **الشراكة الأورو-متوسطية تؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي وتؤثر إيجابا على الأداء الكلي والجزئي للاقتصاديين الجزائري والمصري.**

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية- المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات على اقتصاديات دول محل الدراسة، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية، وتسليط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة ومدى انعكاساتها السلبية والإيجابية في ظروف المرحلة الراهنة والمستقبلية.

خامسا: أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع ومبررات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ويمكننا إيجازها في ما يلي:

- الاهتمام المتزايد بموضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واعتبارها من أهم مواضيع الساعة في الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات المشابهة؛
- الاطلاع الجيد على حقائق الشراكة الأورو متوسطية كظاهرة لها انعكاساتها على دول جنوب المتوسط ، وبالأخص معرفة الوضعية الاقتصادية لكل من الجزائر ومصر وتحديات انضمامهما لهذا التكتل الإقليمي الناجح، والذي يعتبر في نظر الباحثين والمهتمين كأحد التجارب الرائدة في العالم؛
- الميول الشخصي في الخوض في مثل هذه المواضيع العلمية الحديثة وكل ما جد في المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

سادسا: الهدف من الدراسة:

يمكن لنا توضيح أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الدول محل الدراسة؛
- الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي لدول محل الدراسة، من خلال ما أفرزته العولمة والمستجدات العالمية من انفتاح اقتصادي عن طريق إبرام اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- معرفة مدى استفادة الدول محل الدراسة من الشراكة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،أم هي فقط مجرد سوق لتصريف منتجات دول شمال المتوسط؛
- تقدير حجم المكاسب المتوخاة من الشراكة وأي من القطبين الشمالي أو الجنوبي سيستأثر بالنصيب الأكبر منها.

سابعا: الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد المسح المكتبي لمختلف المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الشراكة الأورو–متوسطية لاحظنا أن موضوع الشراكة الأورو–متوسطية يعتبر جانب من جوانب موضوع أشمل والمتمثل في التكتلات الإقليمية الذي حضي بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الاطلاع عليها ما يلي:

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

- **اسم الباحث:** عمورة جمال
- **عنوان الدراسة:** دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية
- **إشكالية الدراسة:** هل الدول العربية المتوسطية ناضجة اقتصاديا بالقدر الكافي للدخول في منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقيات الشراكة، وهل إنشاء هذه المنطقة سيخدم مصالح هذه الدول، ثم هل المتعاملون الاقتصاديون الخواص

الأوروبيون مستعدون للمساهمة في هذا المشروع ، وهل ستكون المساعدة المالية التي يسعى الاتحاد الأوروبي تقديمها لهذه الدول كافية؟

- **أهم نتائج الدراسة:**

1) تهدف اتفاقيات الشراكة إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة لهذه الاتفاقيات؛

2) التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي؛

3) تقديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، قصد ضمان التنمية المستدامة في العديد من المجالات الحيوية كإدارة الموارد المائية والطاقة وغيرها؛

4) تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

- **إسم الباحث:** شريط عابد
- **عنوان الدراسة:** دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو – متوسطية دراسة حالة دول المغرب العربي.
- **إشكالية الدراسة:** الإشكالية الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها فتنطلق من فكرة التوقيع النظري لاتفاقيات الشراكة من طرف ثلاثة بلدان مغاربية يستدعي الدراسة التحليلية لواقع هذه الشراكة وآفاقها الاستشرافية على المدى البعيد، وكذا مسببات نجاحها أو معوقاتها مع الوقوف على الآثار المترتبة عليها.
- **أهم نتائج الدراسة:**

1) الشراكة المقترحة مع أوروبا لن تكون متكافئة ما لم يقم الشريك الأوروبي القوي على تنمية وتقوية الشريك المغاربي الضعيف بالقدر الذي يسمح له إطلاق طاقاته الكامنة وتوسيع نطاق صادراته بما في ذلك حرية حركة رؤوس الأموال إلى الحد الذي يجعله قادر الوقوف على حلبة المنافسة الدولية؛

2) إن الاستراتيجية الجديدة في التعاون شمال– جنوب، والذي كرسته عملية المشاركة الأوروبية مع الدول المغاربية هو في الحقيقة ثمرة الحوار الدائر بين الطرفين على مدى عقود مضت. ويبقى نجاح اتفاقيات الشراكة مرهون بمدى التقدم في تحقيق

إنجاز الأهداف وأهمها تشجيع التدفقات الاستثمارية من البلدان الأوروبية إلى الدول المغاربية؛

3) إن تحليل التجارب المغاربية في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعطي بعدا جديدا في العلاقات بين الطرفين بعد إدماج عناصر جديدة تخص السياسة والثقافة والشؤون الاجتماعية والإنسانية، والتي من شأنها أن تعطي تكاملا وتواصلا للعلاقات الاقتصادية والتجارية في إطار الشراكة، وتسهيل عملية اندماج البلدان المغاربية في الفضاء الأوروبي.

الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- **اسم الباحث:** عبد الوهاب رميدي
- **عنوان الدراسة:** التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة –
- **إشكالية الدراسة:** هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟
- **أهم نتائج الدراسة:**

1) التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا(الصيغة الجديدة) يختلف كثيرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمة)، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف

الاستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية؛

2) غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة، فيصعب النظر للتكامل الاقتصادي بشكل معزول عن المشروع السياسي، لأن هذا الأخير من شأنه إزالة عقبات كبيرة من أجل الوصول بأهداف التكامل الاقتصادي إلى مستويات أرقى؛

3) أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك العيش في عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمرا صعبا للغاية، لأن فكرة الانعزال غير واردة في عالم يزداد تشابكا وتعقيدا، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعبا على الدول منفردة تحقيقها، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي أمرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي.

ثامنا: المنهج والأدوات المستخدمة في إعداد هذه الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة والإلمام بهذا الموضوع، واختبار الفرضية المعتمدة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة واستعراض ومناقشة الأفكار والدراسات وتفسير

العديد من العلاقات والظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة لدى بلدان جنوب المتوسط وبصفة خاصة الجزائر ومصر.

تاسعا: هيكل وتقسيمات الدراسة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من الدراسة، قسمنا الدراسة إلى ستة فصول هي:

الفصل الأول: جاء بعنوان العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تضمن ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم العولمة وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه موضوع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة، أما المبحث الأخير تطرقنا فيه إلى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثاني: تناولنا فيه موضوع التكامل الاقتصادي، حيث تضمن أربعة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي من خلال عرض مفهومه، أما المبحث الثاني استعرضنا مراحل التكامل الاقتصادي الدولي، وبالنسبة للمبحث الثالث خصصناه لدوافع التكامل الاقتصادي، وبما يتعلق بالمبحث الرابع حاولنا استعراض تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي باعتباره كتجربة رائدة في مجال التكتلات الإقليمية الدولية.

الفصل الثالث: عالجنا من خلاله موضوع مشروع الشراكة الأورو–متوسطية ضمن خمسة مباحث، حيث اشتمل المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الشراكة، أما المبحث الثاني

تضمن دوافع ومضمون الشراكة الأورو-متوسطية، أما في المبحث الثالث تناولنا آليات الشراكة الأورو-متوسطية من خلال استعراض برنامج ميدا، وفي المبحث الرابع استعرضنا فيه مؤتمر برشلونة ومختلف المؤتمرات اللاحقة، أما المبحث الخامس والأخير خصصناه لمعوقات وشروط نجاح الشراكة الأورو-متوسطية.

الفصل الرابع: جاء بعنوان الاقتصاد الجزائري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية، حيث تناولناه من خلال أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مرحلة البناء الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (1962- 1989)، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح، وفيما يتعلق بالمبحث الثالث تناولنا فيه إصلاح المؤسسات الاقتصادية وإعادة تأهيلها، أما في المبحث الأخير استعرضنا فيه النتائج المحققة في ظل برامج الإصلاح.

الفصل الخامس: جاء بعنوان الاقتصاد المصري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية، وتضمن هذا الفصل أربعة مباحث تعرضنا في المبحث الأول إلى مرحلة التخطيط المركزي (1960-1973)، ثم تناولنا في المبحث الثاني مرحلة الانفتاح من عام 1974 إلى أوائل التسعينات، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مرحلة الإصلاح من عام 1991 حتى الآن، وفيما يتعلق بالمبحث الأخير حاولنا استعراض النتائج المحققة للاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح.

الفصل السادس والأخير: فقد اشتمل على أثر الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري والمصري، بحيث حاولنا معالجة الموضوع من خلال خمسة مباحث تضمن المبحث

الأول مضمون الشراكة الأورو–جزائرية والمبحث الثاني مضمون الشراكة الأورو–مصرية، أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه لانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري والمصري، وبالنسبة للمبحث الرابع حاولنا فيه استعراض تقييم نتائج التجربة الجزائرية وكذلك بالنسبة للمبحث الخامس والأخير تطرقنا فيه أيضا لتقييم نتائج التجربة المصرية.

الفصل الأول:

العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيـــد:

يدخل الاقتصاد العالمي القرن الحادي والعشرون وقد بدأت المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية تؤتي ثمارها، وتعد هذه المتغيرات والتي تلاحقت على الساحة الدولية منذ الثمانينات ثورة كاملة في النظام الاقتصادي العالمي بمعني أن هناك مجموعة من المتغيرات السريعة والعاصفة التي تؤدي إلى علاقات قوة جديدة بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة وفي تعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحةلجميع الأطراف على الساحة العالمية.

وعادة ما يكون من الصعب تعيين إطار زمني محدد لهذه المتغيرات وخاصة إذا أخذنا مجموعة العمليات التي أفضت إليها وتطورت عبرها وانتهت بها، فالمتغيرات الحالية و التي يشهدها النظام العالمي سبقتها ومهدت لها عمليات تحول كيفي بعضها كان استجابة مقصودة ومنظمة لقوي دولية معينة تعي مصالحها وبعضها الآخر نواتج دلالة قوة غير مقصودة وغير منظمة لقوى دولية.

وأهم هذه المتغيرات أو الخصائص الجديدة للاقتصاد العالمي التي سنحاول دراستها في هذا الفصل العولمة و تداعياتها على الاقتصاديات النامية ثم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ثم ننتقل للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الأول: مفهوم العولمة وانعكاساتها على الاقتصاديات النامية.

يعتبر مصطلح العولمة ترجمة للكلمة الفرنسية **Mondialisation** التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، على أن الكلمة الفرنسية إنما هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، ووفقا لهذا المعنى فإنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ليشمل العالم كله.[1]

هذا وقد جرى تداول كلمات أخرى في اللغة العربية إلى جانب العولمة منها: الكوكبة، الكونية والكوننة، ووجد متحمسون لكل كلمة من هذه الكلمات ولكل منهم حججه في ذلك. ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة الآن.[2]

ومنذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها وكثر الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا، ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيات الباحثين، أو رؤيتهم السياسية، أووجهتم العامة التي ينحازون إليها إزاء العولمة رفضا أو قبولا.[3]

وقد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، إذ أنها عمليا ظاهرة مستمرة تكتشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، ولكن هذا الغموض الذي يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية، وأهم الملامح المرتبطة بهذا المصطلح وهناك في البداية أوصاف عامة للعولمة، قد لا تعني في التحليل الدقيق لمكوناتها، وإن كانت تعطي فكرة مبتدئة عن هذه العملية التاريخية.

---

[1]- محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 227 لسنة 1995، ص 173.

[2]- عبد الرشيد عبد الحافظ، **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2005، ص 8.

[3]- إكرام عبد الحميد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة..والتكتلات الإقليمية البديلة)**، الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي ،القاهرة:2002، ص 117.

المطلب الأول: تعريف العولمة.

يمكن أن نستعرض بعض المفاهيم والتعريفات لمفكرين غربيين ومفكرين عرب.

الفرع الأول: تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة:

يمكن أن نتأمل المحاولة النظرية التي جاء بها **جيمس روزناو** أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين **فيعرفها** على أنها علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.[1]

والعولمة في رأي **دايفيد روثكوبف** أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا أنها تشجع التكامل، وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما الأبعاد السلبية للثقافة، والعولمة هي خطوة حيوية نحو عالم أكثر استقرارا ونحو حياة أفضل للشعوب فيه.[2]

أما **سيمون رايشي** يرى أن العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وخاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) وتكامل أسواق رأس المال.[3]

كما يرى **توماس فريدمان** أن العولمة تعني التكامل بين الأسواق، والتمويل، وتطور التكنولوجيا على نحو يقلص العالم من حجمه المتوسط بين الحجم الصغير، مما يجعل كل منا قادرا على الوصول إلى مواقع أبعد حول العالم بسرعة وبتكلفة أقل.[4]

ويضع **ريتشارد هيجوت**، تعريفا أكثر شمولا لظاهرة العولمة، التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث، كما يصفها بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في حياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية.[5]

---

[1]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 118.
[2]- نفسه، ص 118.
[3]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 119.
[4]- نفسه، ص 119.
[5]- نفسه، ص، ص 121، 122.

الفرع الثاني: تعريفات المفكرين العرب للعولمة:

أول من صاغ مصطلح العولمة في الكتابات العربية المفكر **د. سمير أمين** حيث يرى أن **العولمة الجديدة** التي انتهى إليها تطور النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من القرن العشرين وهي لا تزال في حالة التبلور والسيرورة، وهي درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي والأمر لا يتعلق ببناء نظام عالمي جديد، وإنما يتعلق بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيو–ليبرالي المتوحش.[1]

والعولمة في نظر سمير أمين ماهي إلا مرحلة جديدة قديمة، لأن دعوتها لوجود سوق حرة هي في الأساس ما قام عليه النظام العالمي.

أما **حسن حنفي** فيرى بأن العولمة "هي أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ابتداء من الغرب الأمريكي."[2]

كما يراها **محمد عابد الجابري** "هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينا هو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع وهي ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي لنظام الرأسمالية بل هي أيضا دعوى إلى تبني نموذج معين، أي أنها أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم وأمركته."[3]

وفي موقع آخر يعبر الجابري عن العولمة بقوله: "هي ما بعد الرأسمالية والاستثمار".

ويعتبر**صادق جلال العظم** بأن العولمة هي "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادتها نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ."[4]

أما**د. إسماعيل صبري عبد الله** فيقدم تعريفه "للكوكبة" على لأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصادوالاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدود، أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.[5]

---

[1]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص122.
[2]- حسن حنفي، **الثقافة العربية بين العولمة والخوصصة**، مجلة الفكر السياسي، العددان 4–5، دمشق،سوريا: 1999، ص 245.
[3]- محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 ، بيروت، لبنان: 1998، ص 17.
[4]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 124.
[5]- نفسه، ص 125.

يعرف **د. كازم البيلاوي** العولمة على أنها ليست مجرد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، ولا هي أسواق المال أو حتى الرأسمالية، فالعولمة ليست وافدا جديدا بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية منا سبة من ناحية أخرى، فهي تفاعل مستمر وذو أبعاد متعددة.

فما يطلق عليه اسم "العولمة" هو ظاهرة مركبة وملتبسة يختلط فيها الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر في تطور بطيء، بحيث تتضمن عناصر متجانسة وأخرى متناقضة، فالعولمة ليست نموذجا نظريا منطقيا من اختراع مفكر أو مؤلف بقدر ما هي وصف للحظة من لحظات التطور الاجتماعي والتاريخي.[1]

انطلاقامنمجموعالتعريفاتالسابقةيمكنالقولأنالعولمة،تتمحورحولالازدياد المطردفيالعلاقاتا لمتبادلةبينالأمم،سواءمنناحيةتبادلالسلعوالخدمات،أوانتقالرؤوسالأموال، أوانتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وكل ماتحمله هذه العناصر من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوببقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة، فيمكن اقتصارهبالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والأيدي العاملة والعمالة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية، وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها.[2]

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للعولمة.

إن للعولمة جذورها القديمة قدم النظام الرأسمالي، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال، أو انتشار المعلومات والأفكار أو تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون وعلى الأخص منذ الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر.[3]

---

[1]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 126.
[2]- نفسه، ص 126 .
[3]- جلال أمين، **العولمة والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان:1998، ص 153.

والعولمة هي امتداد للرأسمالية، ومرحلة متطورة من مراحلها ترافقت مع التطورات العلمية والتكنولوجية وشكلت العامل الرئيسي والأساسيلازدياد شبكة العلاقات والتفاعلات بين الدول وعمقت مظاهر التبادل[1]، فالرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية إقتصادية قد تعرضت خلال تاريخها الطويل إلى مختلف المظاهر الاقتصادية والسياسية التي جعلت منها نظاما دائم التغيير[2]، وذلك وفقا لمراحل متتابعة شكلت كل مرحلة منها مقدمة للمرحلة التي تليها، حتى أضحت كل مرحلة حلقة مكملة لسابقتها، حتى غدت هذه السلسلة برمتها النظام الرأسمالي، يقول "**كارلماركس**" إن البرجوازية لا تستطيع أن تعيش دون تثوير أدوات الإنتاج بشكل متواصل أي علاقات الإنتاج، وهكذا العلاقات الاجتماعية.[3]

ويورد أيضا**ماركس** أن التثوير المتواصل للإنتاج، والاختلالات غير المنقطعة للعلاقات الاجتماعية واللايقين المستمر والبلبلة، تميز الحقبة البرجوازية من كل مراحل التاريخ، إن المرحلة الأولى في النظام الرأسمالي كانت الخطوة الأولى للعولمة.

ولقد اختلف الكثيرون في تصنيف مراحل النشأة التاريخية للعولمة وبناءا على ما تقدم سنعرض مراحل تطور الرأسمالية ووفقا للتقسيم الكلاسيكي للاقتصاد السياسي، وذلك لفهم المرحلة الراهنة، وهذه المراحل هي:[4]

الفرعالأول:المرحلة الأولي(الرأسمالية التجارية):

وهي المرحلة الأولى لتطور النظام الرأسمالي وسميت بالمرحلة التجارية (المركانتيلية) نظرا للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة التجار المشتغلين بالتجارة وخاصة منهم المشتغلين بتجارة العبيد والتي بدأت بعمليات الاستيراد من خارج أوروبا[5]، وبدأت هذه المرحلة مع بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وشهدت نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

---

[1]- ماجد شدود، **العولمة مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها**، مطبعة اليازجي، دمشق ، سوريا:1998 ، ص 31.
[2]- كمال شرف، **المذاهب الاقتصادية**، مطبعة ابن خلدون، دمشق، سوريا:1986، ص 116.
[3]- خلدون النقيب، **العولمة في تاريخ (العرب والعولمة)**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان:1998، ص442.
[4]- فرانسوا بيرو، **الرأسمالية** ، ترجمة خليل البحر، المنشورات العربية، بيروت،لبنان: 1973، ص،ص 27، 28.
[5]- إسماعيل صبري عبد الله: **الكوكبة "الرأسمالية العالمية" في مرحلة ما بعد الإمبريالية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 222، بيروت، لبنان: أيلول1997، ص 48.

وقد برزت في هذه الفترة الاكتشافاتالجغرافية، مما وسع الأراضي المعروفة، وبالتالي توسعت معها الأسواق التجارية وازدادت الحركة التجارية[1]، فكان اكتشاف أمريكا والطريق البحري حول شواطئ إفريقيا الذي قدم للبرجوازية الصاعدة ميدانا جديدا للعمل، فإن أسواق الهند الشرقية والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة إلى الأمام بقوة لم تكن معروفة إلى ذلك الحين.

وهذه الحركة التجارية النشطة دفعت التجار وغيرهم لإنشاء مصانع يدوية تطورت لاحقا اعتمادا على مبدأ تقسيم العمل، وكان نتيجة كل ذلك زيادة في الإنتاج وتخفيض في التكلفة مما أدى إلى تراكم رأسمالي أولي، شكل الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية كذلك تشكلت الطبقة البرجوازية الأوروبية الغنية.[2]

إن التراكم الرأسمالي الذي حصل رافقه تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية، فيما بعد عرف بعصر النهضة وظهرت معها معطيات علمية جديدة وقيم جديدة ملائمة للنمو الرأسمالي مثل:- تمجيد الادخار – رفع قيمة العمل – الرفض الكامل للبذخ.[3]

هنا يمكننا القول أن ما ساهم في نشوء الرأسمالية التجارية هو تطور العلاقات السلعية الإنتاجية وتراكم رأس المال التجاري وتراكم رأس المال المالي.

ومن جهة أخرى هناك من يرى أن هذه المرحلة التي تمتد من بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر هي المرحلة الجنينية لنشأة العولمة، وهي البعد الزمني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن، كما يرى المفكر "**رولاند روبرتسون**" معتمدا على مكونان أساسيان اعتبرهما المكونات الأساسية للعولمة وهي[4]:

- ✓ المجتمعات القومية؛
- ✓ مفاهيم الأفراد الإنسانية.

فقد سادت في هذه المرحلة نظرية عن العالم وبدأت الجغرافية الحديثة وذاع التقويم الغريغوري، فقد تشكلت الدولة القومية وحملت معها مفاهيم فكرية جديدة حول الإنسان.

---

[1]- ماجد شدود، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.
[2]- فرانسوا بيرو، **مرجع سابق الذكر**، ص27.
[3]-نفسه، ص، ص27، 28.
[4]-نفسه، ص 28.

الفرع الثاني:المرحلة الثانية(الرأسمالية الصناعية):

وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

1)المرحلة الأولى:بدأت هذه المرحلة بداية القرن الثامن عشر وكانت الآلة التجارية هي المحرك الأساسي للطاقة والإنتاج والمعبر عن الصراعات الاجتماعية والسياسية، وقد استدعت هذه الآلة اختراع السكك الحديدية التي قامت من أجلها صناعة كبيرة بحد ذاتها وفتحت أسواقا ضخمة لصنع ما يلزم لإنتاجها كما فتحت آفاقا للنقل بسرعة إلى الأسواق البعيدة[1]، وقد تعمقت في هذه المرحلة العلاقة بين أوروبا وغيرها من القارات وتلك العلاقة قائمة على نهب الثروات وسرقتها بسبب الحاجة الكبيرة لها من أجل تلبية حاجات الصناعات المتمردة.[2]

وتطورت الصناعة بشكل كبير وتصاعدي فقد خلقت الصناعة الكبيرة السوق العالمية التي هيأها اكتشاف أمريكا، وأدت السوق العالمية إلى توسيع التجارة والملاحة وتقدم المواصلات البرية بصورة هائلةوشهدت هذه المرحلة الثورة الصناعية الأولى وشغلت بريطانيا موقع القيادة فيها وكانت المنشأة هي المنتج، الفرد الذي يعمل في ظل المنافسة الحرة، وفي ظل نشاط تفرضه قواعد التخصص وتقسيم العمل، إن الثورة الصناعية في هذه المرحلة التي انطلقت من الاختراعات النوعية التي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي وظهور المصانع الآلية وانتشارها في كافة فروع القطاعات الإنتاجية، وقد أدى ذلك إلى جعل هذه المصانع مركزا مغريا لجملة كبيرة من الاستثمارات التي جذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها والتي في أغلبها جمعت من مرحلة الرأسمالية التجارية.

ومن هنا أصبحت التجارة في خدمة الصناعة، ونتيجة لقوة النظام الرأسمالي في هذه المرحلة تعزز الشعور بأن الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يعرقل النشاط التجاري الخارجي بشكل خاص ويضعف فرص الربح.

2)المرحلة الثانية: (الإمبريالية):ترافقت هذه المرحلة مع سيطرة الدول الاستعمارية على مساحات واسعة من العالم وتوزع الرأسمالية نحو الاحتكار، وقد تجسد ذلك عمليا من خلال سيطرة الاحتكارات الكبيرة على الاقتصادالقومي في الدول الاستعمارية وبدأت الاحتكارات نشاطاتها الاقتصادية والمالية حتى أنها بدأت تصدر أعمالها.

---

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

[2]-ماجد شدود، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الاحتكارية بسبب حصول دفعة كبيرة من تمركز الإنتاج الرأسمالي إلى درجة نشأت عنها الاحتكارات الكبرى مثل الكارتيلات، السنديكات، والتروستات وقد تحولت المنافسة الحرة، وهي من أهم سمات النظام الرأسمالي إلى منافسة بين الاحتكارات الاقتصادية على المستوى القومي والعالمي.[1]

وجاءت هذه المرحلة في إطار الثورة الصناعية الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية واتخذت فيها المنشأة بشكل الشركة الوطنية الكبيرة ذات النطاق الكبير، وهذا ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية، فكان لها من إتساع الأسواق، وتجاوزها حدود القطر حتى لو كان حجم القطر كبيرا، كما تزايدت أهمية رأس المال وضرورة وجود استعداد لدى الرأسماليين على التكديس في مشاريع كبيرة وقد تحول الفكر الاقتصادي الغربي إلى تحليل متطلبات العمل في ظل المنافسة الاحتكارية وحدث تناقض كبير في هذه المرحلة في المساقات بسبب سرعة وسائل النقل (بظهور الطيران والسفن السريعة والاتصال).

وساد العالم صراع بين المراكز الرأسمالية على الأسواق والطلب على مصادر المواد الأولية الخامة مما أدي إلى دعوة الولايات المتحدة لحرية التجارة بسبب تفوقها الصناعي، بينما رفضها الآخرون وتعاقبت الحروب التجارية، وعمليات الإغراق والتلاعب بالنظم النقدية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير الكساد الكبير، ومع استمرار التمسك بالأسس القديمة للنظام أدى إلى جعله غير مستقر، وتحولت هذه التناقضات إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

3)المرحلة الثالثة:وهذه المرحلة تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد العالم تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بسبب ما أحدثته هذه الحرب من دمار اقتصادياختلالات في اقتصاديات دول عديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية وزوال الاستعمار بمفهومه الكلاسيكي، المتمثل في الاحتلال العسكري المباشر، وأخذت تقوم إمبراطوريات جديدة على أساس القوة الاقتصادية كذلك بدأ السعي للبحث عن نظام يتخطى حدود الدولة الوطنية وتناقض فعالياتها بتناول الكثير من القضايا بشكل مفرد من جهة ثانية[2]، خاصة بسبب جملة من التعقيدات كعدم استقرار نظام النقد الدولي منذ انهيار قاعدة الذهب في نهاية القرن التاسع

[1]- لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، دار التقدم، موسكو: 1987، ص، ص 113، 114.
[2]- ناصيف يوسف حتي، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العددان 3–4، الكويت: 1995، ص 57.

عشر وبداية القرن العشرين إثرتوقف الحكومة البريطانية العمل بقانون **(روبرت بيل)** (المتمثل في القانون العام الأساسي لنظام النقد البريطاني لعام 1894)، وفرض التداول الإجباري بالعملة الورقية وأعفت المصرف من واجبه بإبدال هذه الأوراق بالعملة الذهبية[1]، وظهور نظام "**بروتنوودز**" بدلا عنه عام 1944[2]،وانتقاله فيما بعد إلى نظام تقويم العملة "تحرير النقد من سيطرة الدولة بإلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام 1973[3]، وذلك بعد انهيار نظام بروتنوودز بعد قرار الرئيس الأمريكي في آب 1971 بإلغاء تحويل الدولار المقدم إليها إلى ذهب."[4]

ومن جهة أخرى فقد غيرت الحرب العالمية الثانية من الخريطة الاقتصادية العالمية، فأوروبا دمرت وكذلك اليابان وجنوب شرق آسيا، وحركات رؤوس الأموال والذهب وبدأت مع هذا التغيير ضائقات اقتصادية في أغلب دول العالم وضعف الإنتاج وازداد الكساد لذا بدأت الدول الكبرى اقتصاديا بالبحث عن مصلحتها لتقليص الحواجز التجارية فيما بينها، إذا أرادت أن ترمم وتعوض ما خربته الحرب فأنشأت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) عام 1947 وهي تؤكد على حرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية أمام التدفق السلعي وخاصة "الرأسمالي منه".

كذلك ظهرت جملة من التكتلات الاقتصادية، كما سادت في الساحة الدولية مفاهيم اقتصادية جديدة وفي الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية الرسمية منها: الاعتماد المتبادل، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، ومفهوم الخصخصة خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد الشركات المتعددة الجنسيات[5]، والتي تعتبر من أهم سمات النظام الاقتصادي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

إن أي قراءة سريعة لتطورات الاقتصاد العالمي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية تدلنا على أن هذه التطورات والتغيرات مترافقة مع جملة تغيرات سياسية وأيديولوجية وفكرية، وهي التي أوصلت الاقتصاد العالمي على ما هو عليه من العولمة ومظاهرها وانعكاساتها.

---

[1]- زياد علوان، **نقود ومصارف**، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا: 1981، ص- ص 82- 84.

[2]- هانسن بيترمارتنوهارلد شومان، **فخ العولمة**، عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1998، ص 99.

[3]- هانسن بيترمارتنوهارلد شومان،**مرجع سابق الذكر**، ص 99.

[4]- Peter H. LINDERTI, **International Economics**,University of California: 1995, pp,404 , 405.

[5]- علي الدين هلال وآخرون، **النظام الدولي الجديد**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4، الكويت، نيسان/أيار 1999، ص 15.

المطلب الثالث: أنواع العولمة.

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية:

إن العولمة هي مفهوم اقتصادي أولا، وهي ترتبط بالاقتصاد أكثر من ارتباطها وكونها مفهوما علميا سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو إعلاميا ... الخ، ويعود الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة، فكل المؤشرات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر تحققا على أرض الواقع من العولمة الثقافية والسياسية، ويبدو العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا، من هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية، ومن هنا أيضا هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة، وتوحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينات وبعد انهيارالاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي قد أصبح عالما بلا حدود اقتصادية، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة بعضها في البعض ولم يعد هناك حدود وفواصل بينها.

إن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، أما الأسواق التجارية والمالية العلمية فأصبحت موحدة أكثر من أي وقت آخر.

إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتداخل الدول في نشاطاتها، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

لقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلالالتام عن الدولة القومية، فقد بدأ يتراجع التحكم التقليدي للدولة في النشاط الاقتصادي في ظل عولمة الاقتصادوبروز الشركات المعولمة (متعددة الجنسيات) وسيطرة الأسواق المالية العالمية والمنظمات والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية، البنك الدولي ...).

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية.

ويمكن القول بأن مظاهر العولمة الاقتصادية تتمثل في:[1]

- ✓ زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول والزيادة الكبيرة في الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نطاق أنشطتها مع اتجاهها نحو الإدماج، والتكتل يخلق كيانات أكبر، مما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للعديد من الصناعات الحديثة.
- ✓ فضلا عن اتساع آفاق التدفقات المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية عبر الحدود، وزيادة الترابط والتداخل بين الأسواق أو البورصات المالية العالمية،
- ✓ كما أن تنامي دور كل من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية، وتوسيع نطاقها وخاصة في ظل اتفاقية الغات ومنظمة التجارة الدولية، وما طرأ عليها من تطورات خلال السنوات الأخيرة، كل ذلك وغيره ساهم ويسهم في ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي.

الفرع الثاني: العولمة الثقافية:

إن العولمة الاقتصادية واضحة المعالم وتجلياتها وتطبيقاتها واضحة، بينما العولمة الثقافية ليست بنفس الوضوح والاكتمال، كما أن العولمة الاقتصادية هي محصلة لتاريخ طويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية والتي تسارعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، أما العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة تمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا من خلال عقد التسعينات بالإضافة إلى ذلك إذ كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية، فإن العولمة الثقافية لم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسساتية للعولمة الاقتصادية.

إن العالم ليس موحدا ثقافيا كما هو موحد تجاريا وماليا، كما أنه لا وجود لنظام ثقافي عالمي كما يوجد نظام اقتصادي عالمي، لذلك ونتيجة للغموض الذي ربما يحيط بالعولمة الثقافية في المرحلة التاريخية الراهنة، نجد دول العالم التي تتدافع وتتنافس

[1]- مصطفى عبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد و الاقتصاديات العربية**، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العددان 4 – 5، دمشق، سوريا:1998 / 1999، ص 318.

للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية، تبدو أقل اندفاعا وإقبالا، وحتما أكثر ترددا وتمهلا في اندفاعها نحو مفاهيم وقيم وأفكار العولمة الثقافية، التي تروج عبر الفضائيات ومن خلال آخر تقنيات وسائل الاتصالات والمعلومات، إن معظم المجتمعات والشعوب تبدو غير مطمئنة من العولمة الثقافية وغير واثقة من كيفية التعامل معها، لذلك فإنه في الوقت الذي يظهر فيه العالم ميلا للانغماس في العولمة الاقتصادية، نجده يظهر ميلا للحذر والانكماش من العولمة الثقافية لتأثيرها على القيم والعادات والدين، لكنها تأخذ بها بهذا الشكل أو ذاك.

إن الأديان والإيديولوجيات هي من أهم مظاهر العولمة الثقافية، لأن الأديان والإيديولوجيات لا تعرف الحدود (الجغرافية والقومية)، فالدين الإسلامي انتشر في عشرات الدول متخطيا الحدود الوطنية والقومية والعرقية، وكذلك الدين المسيحي واليهودي والبوذي ... إلخ.

والإيديولوجيات أيضا لها نفس الصفة والقدرة على تخطي الحدود (القومية والجغرافية)، فالاشتراكية والرأسمالية والفلسفة المادية والمثالية... الخ، لا تعرف الحدود، بيد أن العولمة الثقافية التي ازداد الحديث عنها في التسعينات تعني أكثر من مجرد قيام دين من الأديان أو إيديولوجيا بالدعوة إلى توحيد العالم.

إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات وتأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة، وتأثرها ببعضها البعض.

تبعا لهذا الانفتاح الذي حدث بشكل خاص خلال عقد التسعينات نتيجة استخدام التقنيات العلمية الحديثة والمتطورة جدا، أصبح ملايين البشر موحدين تلفزيونيا وتلفونيا من خلال البريد الإلكتروني وشبكات والانترنت.

إن ملايين البشر في مختلف المناطق الجغرافية والقارات يتابعون بث حي ومباشر لحدث ما (افتتاح دورة أولمبية...)، إن هناك الآلاف من الأقمار الصناعية لخدمة الاتصالات والتلفزة والانترنت[1]، كلها تساهم وبشكل فعال في تشكيل وترسيخ العولمة الثقافية.

[1]- عبد الخالق عبد الله، **العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر،العدد 02،الكويت:1999، ص 76.

وللعولمة الثقافية اتجاهان يمكن أن نسمي الاتجاه الأول بالإيجابي والآخر بالسلبي:

- **الاتجاه الإيجابي:**

✓ يمكن النظر إلى العولمة من منظار إيجابي وهي التبادل الحر للأفكار والمفاهيم والمعلومات وبروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وربما عقليات مشتركة.

✓ إن كل ما تحدثه العولمة الثقافية هو ارتقاء في تخيل الأفراد لوجودهم على الكرة الأرضية حيث يشعر الأفراد وكأنهم وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش في سفينة واحدة على حد قول "**ماركس**"، أو أن العالم عبارة عن قمر صناعي كما يقول **ماك مارشال يوهان** "إن وسائل الاتصال تجاوزت حد الزمان والمكان وحققت نوعا من الوحدة والاندماج بين الشعوب مما جعل العالم أشبه بالقرية الصغيرة."[1]

- **الاتجاه السلبي:**

✓ النظرة التشاؤمية العدائية والمتخوفة من العولمة الثقافية على أنها شر وشبح يهدف إلى ابتلاع كل الثقافات والهويات الوطنية والقومية، وهي عبارة عن إيديولوجية جديدة تهدف إلى الطمس والهيمنة على الثقافات الأخرى، لأن هذه الأيديولوجية "تعبر عن إرادة الهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي."[2]

✓ كما يرى **الجابري** أيضا أن العولمة الثقافية على أنها اختراق فيقول "إن الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الإيديولوجي والحلول محله."[3]، ويصفها عبد **الإلهبلقزيز** "أنها فعل اغتصابي ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها زيف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح بالثقافة– فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة."[4]

الفرع الثالث: العولمة الأمنية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت المكانة الأولى في القوة العسكرية في العالم لامتلاكها ترسانة عسكرية هائلة بالإضافة إلى قوتها النووية الضخمة التي لا ينافسها أحد سوى روسيا المنهكة اقتصاديا وسياسيا.

---

[1]- عبد الواحد علون وسعيد جردت، **الإسلام في الغرب الديمقراطي**، دار الفكر، دمشق، سورية: 1996، ص 25.
[2]- محمد عابد الجابري ، **مرجع سابق الذكر**، ص 301.
[3]- نفسه، ص 301.
[4]- عبد الإله بلقزيز، **العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان:1998، ص 318.

فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالسيطرة على البحار والجو والفضاءوباستعمال سيطرتها هذه تخلق توازنات إقليمية في جميع أنحاء العالم، وذلك لمنع أي قوة إقليمية من النمو لتصبح خطرا عالميا تهدد السيطرة الأمريكية.

إن القوة الأمريكية تنامت مع تنامي مصالحها الاقتصادية في كل أنحاء العالم، ومع وجود تهديدات قوية من قبل أوروبا التي كانت يمكن أن تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي قررت الولايات المتحدة الأمريكية على إمكانية مواجهة قوة المعسكر السوفياتي،لكنها تحولت لاحقا إلى إنشاء قوة عسكرية قادرة على أن تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم، وكان العمود الفقري لهذه القوة العسكرية الأمريكية ترسانة نووية ضخمة قادرة على ردع أي متحد، أما فيما يتعلق بالقوة غير النووية، فقد ركزت الولايات المتحد الأمريكية على تنمية سيطرتها على البحار بتقوية سلاحها البحري على نطاق واسع، وتوسيع سيطرتها على الجو، ثم على الفضاء عن طريق إنفاق مذهل على سلاح الجو وعلى برامج الفضاء العسكري، هذه الفروع من القوة العسكرية يدعمها جيش بري ينتشر في أوروبا وكوريا الجنوبية واليابان والخليج العربي، وفيما خلا ذلك متمركزة ضمن حدود الولايات المتحد الأمريكية مكتفية بأن تفرض أنواع القوة العسكرية والسياسية الأخرى إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم هذه الأخيرة بقيادة حلف شمال الأطلسي الـ «NATO»(North-Atlantic TreatyOrganization) ويمتد نفوذها شرقا على دول أوروبا الشرقية بعد انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي، فمنذ عام 1997 قبل الناتو مبدئيا عضوية **بولندا** وجمهورية **التشيك والمجر**، علما أن عدد آخر من البلدان الاشتراكية السابقة تتلهف لأن تكون لها دور في الحلف وعليه فإن الولايات المتحد الأمريكية استطاعت السيطرة على الحلف، كما انطلقت لترسيخ موقفها وإثبات وجودها العالمي باستخدام ما يسمى بالشرعية الدولية والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية وبالشكل الذي يتفق مع مصالحها في المقام الأول والمصالح الغربية في المقام الثاني.

المطلب الرابع: تداعياتالعولمة على الاقتصاديات النامية.

تنجم عن ظاهرة العولمة انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول الآخذة في النمو سنحاول تلخيصها على النحو التالي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية:

تتلخص الآثار الإيجابية للعولمة في النقاط الآتية:[1]

- ✓ تكامل الدول النامية في المجال الاقتصاديةيتيح لها الفرصة لزيادة الرفاهية لها وللدول المتقدمة على المدى الطويل؛
- ✓ التخصصيساهم في توسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، بالإضافة إلى إمكانية تجنيد المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين المؤسسات؛
- ✓ تساهم في رفع الكفاءة في تخصيص الموارد في اتجاه مناطق المزايا النسبية، مما يترتب عنها زيادة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تشجيع نقل وخلق التكنولوجيا؛
- ✓ العولمة تسمح لبعض الدول النامية التي تتمتع بمؤهلات تمكنها من الاستفادة أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدخول في الأسواق المالية؛
- ✓ قامت الكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وبالتالي أصبحت هذه الدول أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي في إطار تحرير الأسواق المالية وإزالة كل العراقيل التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتعرقل حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة نشاطها والترويج لخدماتها،هذا ماأدى إلىظهور أسواق جديدة تختلف عن البورصات التقليدية بحيث تجمعها وتنظمها شبكات الإعلام الآلي، وسيساهم تدفق رؤوس الأموال على الدول النامية في التخفيف من مشكل التمويل الخارجي لهذه الدول، ويؤدي إلى تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما ينتج عنه اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض وهو ما يؤثر إيجابيا على الاستثمار؛
- ✓ تحقيق اندماج أو تكامل اقتصادي عربي، إذ أن ضغط العولمة سيؤدي إلى رفع الحواجز والقيود الجمركية، وبالتالي سيؤدي إلى رفعها بين الدول العربية أيضا، وفتح الحدود أمام حرية دخول السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية والذي سيمهد الطريق إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

[1]- عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006، ص 175.

- ✓ تنشيطاقتصاديات الدول النامية في ظل المنافسة العالمية، والعمل للحصول على شهادة الجودة العالمية لكي تدخل حقل المنافسة الدولية وهذا ما يدعم قدرة المشاريع في هذه الدول على الديمومة والاستمرار.

الفرعالثاني:الآثار السلبية:

بالرغم من إيجابيات سياسات التحرير ومشاريع العولمة إلا أنها تحمل في طياتها آثارا سلبية على الاقتصاديات النامية سنحاول عرضها بإيجاز على النحو التالي:[1]

- ✓ الخسائر التي تتكبدها الدول النامية التي تتمتع بإجراءات تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة بالإضافة إلى إمكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية لهذه الدول، نتيجة رفع الدعم والإعانات في هذا القطاع، وعليه فإن تعظيم مكاسب الدول النامية من اتفاقيات جولة الأورغواي تتطلب توافر بنى أساسية وهياكل قاعدية وهذا ما تفتقر إليه كثير من الدول؛
- ✓ إن الانقياد لشروط العولمة يعني اضمحلال الخصائص الوطنية للدول وعدم إمكانية هذه الأخيرة (وخاصة النامية منها) من تحقيق وحدتها الوطنية ونهضتها لصالح ما يسمى بالاقتصاد العالمي، أي العمل على بروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية؛
- ✓ إن فسح المجال واسعا للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التراكم على الصعيد العالمي في الدول النامية من خلال العولمة لا يسمح لهذه الدول من تحسين البنى الاقتصاديةوالاجتماعية الكفيلة بتصحيح الاختلالات بقدر ما يشكل استجابة للتوسع الرأسمالي؛
- ✓ إحلال فكر تنموي معولم بدلا من الفكر التنموي القائم على الذات وبالتالي وضع حد لإيديولوجية التنمية المستقلة، وتهيئة الظروف الدولية لتبني المشروع الاقتصادي الكوني عن طريق النماذج العالمية الجاهزة؛
- ✓ منع دول الجنوب من الدخول في العصرنة وعملية التصنيع المستقل وبالتالي احتلال مكانة في العلم والتكنولوجيا ويصبح فاعلا فيها ومنتجا لا مستهلكا؛

[1]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص177.

- ✓ تفكيك دول الجنوب وذلك من خلال دفعها وتوجيهها لتحقيق تنمية خارج إطار بيئتها وجعلها عرضة لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة وخلق تناقضات داخل هذه الدول و ذلك من أجل:
- ✓ عدم تمكينها من إقامة تكتلات تجارية لها وزنها على الاقتصاد العالمي وإبقائها على الهامش؛
- ✓ عرقلة جهود دول الجنوب الرامية إلى اكتساب وتطوير أساليب التكنولوجيا، وهذا حتى يكون العامل التكنولوجي أداة لإبقاء دول الجنوب مرتبطة بالعولمة ارتباطا سلبيا بدلا من دول ذات منهج تنموي مستقل؛
- ✓ إن تحرير أسواق الدول النامية وفتحها أمام منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بتكاليف منخفضة سوف تواجه مخاطر مؤكدة وستؤدي إلى إفلاس العديد من مؤسسات هذه الدول كون أن هذه المؤسسات ليس بإمكانها منافسة المؤسسات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتخفيض أسعارها وكسب الأسواق؛
- ✓ هناك تهديد أخر يواجه اقتصاديات الدول النامية وهي موجات الخوصصة وسياسات التحرير التي أدت إلى إضعاف دور الدولة في مراقبة ومتابعة الاقتصاد الوطني، إذ أن برامج الخوصصة تحمل في طياتها مخاطر تتمثل في انتقال رقابة اقتصادياتها إلى الرأسمال الأجنبي بسبب ضعف القطاع الخاص الوطني، بالإضافة إلىاقتحام المستثمر الأجنبي لبعض القطاعات الاستراتيجيةلاقتصاديات هذه الدول ما يؤدي إلى إضعاف سيادتها والتأثير سلبا على تنميتها؛
- ✓ إمكانية انخفاض مستوى التوظيف وتنامي ظاهرة البطالة نتيجة انتشار التكنولوجيا المتطورة التي تعتمد على كثافة رأسمال أكثر مما تعتمد على كثافة اليد العاملة؛
- ✓ تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة التي تمتلك ثروات مادية وبشرية وتكنولوجية هائلة، والدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة التي تعتمد على موارد منتوج واحد والمتمثلة في المواد الخام أو الطبيعية؛
- ✓ استبدالاحتكار الدولة للأنشطة الاقتصاديةباحتكار المؤسسات العالمية الضخمة؛
- ✓ غرس نظام التبعية الاقتصادية والسياسية للدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة،واستغلال ثروات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة.

المبحث الثاني:الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة.

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تمثل الدافع الرئيسي للمتغيرات الاقتصادية العالمية بما في ذلك تفوق القدرة الاقتصادية التكنولوجية الشاملة لتحالف الدول الرأسمالية، وتشير كافة الدلائل إلى الدور الحاسم الذي لعبته هذه الثورة في إعادة تشكيل النظام الدولي وكونها المحرك الهام للتغير في الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية.

ويتوزع الفكر الاقتصادي العربي ما بين نزعة تؤكد إمكانية اللحاق بالثورة الثالثة بشرط تبني استراتيجيةاقتصادية ملائمة ترتكز إلي التصنيع التصديري وقوي السوق وتحرير التجارة ونزعة تري استحالةالانضمام إلي الثورة الصناعية الثالثة والدول الصناعية المتقدمة حيث تضع هذه الدول قيود أمام الدول النامية في اللحاق بهذه الثورة.

ويتفق الاقتصاديون العرب بشأن تعاظم المخاطر وضآلة الفرص المترتبة علي اشتداد نزعة العالمية الاقتصادية والحمائية في المراكز الصناعية المسيطرة والتمايز والتهميش في الأطراف المتخلفة التابعة .

ويختلف الاقتصاديون العرب حول أساليب التكيف في اقتصاد تتعاظم فيه عالميتهواعتماده المتبادل غير المتكافئ ووسائل مجابهة سياسات التكيف الهيكلي التي تؤمن بشروط الدول الصناعية المهيمنة وطرق التنمية الاقتصادية التي توقف عملية تهميش غالبية دول العالم الثالث.

المطلب الأول:مفهوم الثورة التكنولوجية الصناعية الحديثة.

يرتبط النظام العالمي بمستوي التكنولوجيا السائدة وتوزيعها علي أطراف وخلال عقد الثمانيات برز إلى السطح تواجد ثورة تكنولوجية صناعية ثالثة ترتكز على التحكيم في العقل الإنساني وتنميته فضلا عن تقليده بمخترعات الإلكترونات الدقيقة وتتميز بأنها تقوم علي الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة بحيث أن الاستثمار فيه يعد جزءا أساسيا من الاستثمار الكلي في العملية الإنتاجية وتعتمد هذه الثورة علي مصدر متجدد وهو التدفق اللامتناهي للمعرفة والأفكار.[1]

[1]- سيد البواب، **الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة(ماهيتها محاورها نتائجها تأثيرها)**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الطبعة 1، القاهرة، مصر: 1999، ص- ص 12-17.

وتتوقف تشكيل النظام العالمي على منجزات هذه الثورة والتي يشهد العالم ميلادها وقاعدتها الأساسية توجد في كلا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية اليابان وتقوم هذه الثورة علي التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وهذه المجالات جميعها تقوم على قاعدة واسعة للبحوث العلمية والتكنولوجية التي نجحت الدولتان في تكوينها بشكل يتفوق علي باقي الدول.

ويتمثل جوهرها في التشغيل الأوتوماتيكي وعلى ذلك فإن جوهرالعملية التي تجري في ظل هذه الثورة الصناعية التكنولوجية المعاصرة تتمثل في السيطرة على المجالات الآتية:

- ✓ **السيطرة على الفضاء و المجرات**
- ✓ **السيطرة على الجينات و الذرات**
- ✓ **السيطرة على المجال الأوتوماتيكي و الإعلام الآلي.**

وعلى ذلك فإن هذه الثورة التكنولوجية المعاصرة قد جعلت من العلم والتكنولوجية نفسها قوة إنتاجية مباشرة بمعني أن العلم أصبح يندمج اندماجا عضويا في عمليات الإنتاج المادية ومن ثم أصبح يوسع هذا الإنتاج بشكل مذهل بحيث صار هو نفسه عملية اقتصادية مباشرة وأصبح هو العنصر الأكثر إيجابية وثورية في التوسع الهائل والفعال للإنتاج كميا ونوعيها كما أصبحت نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية هي الأساس الأوللادخار منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية.

ووسط هذه الثورة فإن هناك محاور بعينها ستعطي ميزات استراتيجية لتلك الدول التي تقود فيها إنتاجها، وتقسم هذه المجالات والتي يشكل التفوق فيها قيادة تكنولوجية في النظام العالمي بشكل عام إلى:[1]

الفرع الأول: مجالات التكنولوجية العسكرية:

كان لتطور تكنولوجيا السلاح أثر كبير في تحديد علاقات القدرة النسبية بين الدول وهذا التطور سار في اتجاهين:

- **تطور تكنولوجيا السلاح النووي:** كان لهذا التطور دور رئيسي في منع نشوب حرب عالمية ثالثة نتيجة للتوازن بين القوي النووية الكبرى في ظل حالة التشبع النووي

[1]- سيد البواب، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 18–36.

والتقديرات الهائلة لما ينجم عنها من دمار، والتطور المرتقب في تكنولوجيا التأثيرات النووية يهدف إلي تقليل التأثير التدميري، والتطور المستقبلي فيا السلاح النووي ينحصر في تكنولوجيا النظم الحاملة للسلاح النووي ونظم المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر.

- **الحرب الحديثة وتكنولوجيا السلاح:** لا شك أن نتائج الحروب لها تأثير مباشرا على تكنولوجيا السلاح وكذلك فإن التطور المتصاعد في تكنولوجيا السلاح يترك بصماته في التخطيط للحروب القادمة ويثير تساؤلات عن الموضوعات ذات الأهمية الخاصة والمطروحة في ساحة الفكر العسكري وعلاقتها بالتطور في تكنولوجيا السلاح كأجهزة القيادة والسيطرة والاتصالوالاستطلاع وأهميتها بالنسبة للحرب الحديثة.

الفرعالثاني: تطور التكنولوجيا المدنية:

يمكن تحديد مجال التكنولوجيا المدنية في ثلاث مجالات رئيسية ويتبلور المجال الأول في تكنولوجيا المعلومات والعقول الإلكترونية والمجال الثاني يتبلور في تكنولوجيا البحث عن مواد جديدة بديلةللمواد الطبيعية القديمة بينما يتبلور المجال الثالث في التكنولوجيا الحيوية.

- **ثورة تكنولوجيا المعلومات والعقول الإلكترونية:** حدث تقدم كبير في مجال القدرة على تخزين المعلومات وكان الترانزيستور هو فاتحة لإنتاج أجزاء إلكترونية متكاملة أدت إلى تناقص كبير في الحجم وذات قدرة متزايدة على تخزين المعلومات وانخفاض هائل في التكاليف كما أن الذاكرة الصناعية تتزايد نتيجة للتطورات في تكنولوجيا العقول الإلكترونية فمتوقع أن تزداد الطاقة التخزينية للمعلومات واستخدامهاواستعادتها بمقدار عشرات الأضعاف ماهي عليه.

ومن هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات تقوم بالدور الرئيسي في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن وكثر الحديث عن ولادة قطاع اقتصادي جديد هو قطاع المعلومات أي أننا بصدد مجتمع يقوم علىخلق قيمة مضافة مصدرها المعلومات، وقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق صناعة تتميز بمميزات فريدة أهمها:

- ✓ صناعةكثيفة العمل ورأس المال وذات قدرة كبيرة على التركيز؛
- ✓ صناعة تمثل درجة عالية من تدويل رأس المال ويتم إنتاجها على مستوي عالي من حيث أسواق المال والخامات والعمل والمنتجات؛

- ✓ صناعة تبرز فيها التبعية التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فهي تؤدي إلي تقسيم دولي جديد للعمل يستبعد عددا كبيرا من الدول النامية من مرتبة المجتمع المعلوماتي التي تسيطر الدول المتقدمة وبدرجة عالية على تكنولوجياته؛
- ✓ صناعة عملت على جعل العالم قرية صغيرة بإمكان كل فرد فيه أن يتعرفعلى أساليب حياة وأنماط استهلاك وتطلعات المستقبل لغيره من الأفراد، ومما يزيد من أهمية ثورة المعلومات ويجعلها أداة حاسمة من أدوات القوة والنفوذ أنها لا تعرف المسافات والتقوقع الجغرافي.

➢ **ثورة تكنولوجية المواد الجديدة:**وهي الثورة الكيماوية وثورة المواد البتروكيماوية حيث يتم استخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضبة أو المحدودة حيث يتم إعادة اكتشاف خواص العناصر المختلفة التي تجاهلتها الصناعة من قبل، كما يتم اجتذاب مواد جديدة إلى ميادين الإنتاج حيث تقوم هذه التكنولوجيا الجديدة باحتواء الطبيعة القديمة ومضاعفة إمكاناتها وبتوليفات مبتكرة تزيد من جودة النواتج وتقلل من تكلفتها.

الفرع الثالث:تكنولوجيا الطاقة:

أدى تناقص احتياطات مصادر الطاقة التقليدية والزيادة المستمرة في تكاليف الإنتاج الأمر الذي عجل في عملية البحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة مع الدعوة إلى خفض الاستهلاك من النفط، ورغم أن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة قد أخذ دفعة على المستوي العلمي والتطبيقي إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه هذه المصادر هي محاولة تقليل تكاليف الطاقة منها إلى مستوي يناسب تكاليف إنتاجها وبمعدل الاستثمار الحالي في أبحاث الطاقة الجديدة فمن المتوقع أن تمثل مصادر الطاقة الجديد نسبة كبيرة من مجمل الطاقة المستخدمة في السنوات المقبلة ويمكن تقسيم الطاقة البديلة إلي مجموعتين **الأولي** هي مصادر الطاقة غير المتجددة كالفحم ويعيبه أنه ملوث للبيئة بدرجة كبيرة عند استخدامه ولكن نتيجة للاحتياطات الضخمة منه في الكثير من أنحاء العالم فإن اهتماما كبيرا قد أعطى لإيجاد التكنولوجيات الخاصة بالاحتراق النظيف والطاقة المتولدة من المصادر النووية و**الثانية** هي مصادر الطاقة المتجددة والمتمثلة في

الاستخدام الحراري للطاقة الشمسية ويعتبر من أكثر أنواع المصادر المتجددة شيوعا حيث انتقلت تكنولوجياته إلى مرحلة الإنتاج والتسويق ونظم الطاقة الفضائية وتعتبر هذه التكنولوجية في مراحل الدراسات الأولية وبموجبها يتم استخدام أقمار صناعية مصممة بكيفية تجعلها قادرة على تجميع الطاقة من الفضاء وتحويلها إلى موجات مايكرويف وإرسالها إلى محطات استقبال أرضية تقوم بإمداد الشبكات الأرضية بالطاقة، تواجه صعوبات تتمثل في ارتفاع تكلفتها وتعقيد عملياته، واستخدام طاقة الرياح لتشغيل مولدات الطاقة ولقد أصبحت الجدوى الفنية لهذا المصدر محققة، وتوليد الطاقة من حرارة مياه المحيطات، وتوليد الطاقة من حرارة باطن الأرض على المستوي الصناعي.

الفرع الرابع: تكنولوجيا الفضاء:

بدأت استراتيجية جديدة للفضاء أكثر تكاملا تميزت بتوسيع الاستفادة العلمية من تطبيقات الفضاء وبتوجيه الجهد العلمي لتخفيض تكلفة عمليات الفضاء بإتباع فكر مناسب وتكنولوجية جديدة وباستكشاف الكون وبزيادة التعاون الدولي.

وهذه الاتجاهات هي التي تحكم حركة النشاط التكنولوجي في مجال الفضاء في الدول المنوطة بها بدرجات متفاوتة وأن الواقع الاقتصادي والعلمي الحالي يجعلها تمتد لسنوات قادمة وهناك مواضيع تحدد هذه الاستراتيجية منها تطور مكون الفضاء والمحطة الفضائية الإقامة والعمل الدائم في الفضاء والتطبيقات العلمية للفضاء كأقمار الاتصالات أو تصنيع المواد أو الطاقة في الفضاء.

الفرع الخامس: ثورة التكنولوجيا الحيوية:

يعتبر علم الهندسة الوراثية من أهم جوانب التقدم العلمي الذي توصل إليه الإنسان في العصر الحديث ويعتبر علما من علوم القوة التي تسعي الأمم لامتلاكها والإلمام بخفاياهالاتصاله الوثيق بأسرار الحياة ويقصد بها استخدام المعلومات البيولوجية المتعلقة بتكوين المادة الوراثية في الكائن الحي وبكيفية تكاثرها وانتقالها من خلية لأخرى وبكيفية قيامها بوظيفتها والتعبير عن نفسها و الطريقة التي تتميز بها والآثار المترتبة على ذلك وكل هذا يهدف إلى التحكم في المادة الوراثية والسيطرة على مكوناتها ويعتبر المجال الطبي والمجال الإنتاجي النباتي والحيواني والاستخدامات العسكرية من أبرز ميادين تطبيق هذه العلوم.

وقد أدى هذا التطور الضخم في مجال علم الهندسة الوراثية إلى طرح قائمة طويلة من الموضوعات الجديدة على الإنسان والمجتمعات الإنسانية، بل والنظام العالمي لم تكن موجودة من قبل أما على المستوي العالمي فهنالك قائمة مواضيع أخرى لا تقل أهمية منها مشاكل البيئة و تلوث المجال البيولوجي و التلوث الإشعاعي...إلخ.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للثورة التكنولوجية الحديثة.

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة سلسلة من التغيرات الاقتصادية فهي تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاديات القومية للدول الصناعية المتقدمة و الاقتصاديات المشابهة كما تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي.

الفرع الأول: التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية:

وهنا نتعرض لثلاث تغيرات اقتصادية أساسية في الاقتصاديات الرأسمالية وهذه الهياكل هي (تغيرات **الهيكل الصناعي** حيث حدث تحول في البنيان الاقتصادي إذ تم الاعتماد على الصناعة الأوتوماتيكية كذلك حدث تحول في **الهيكل القطاعي** فصناعة المعلومات دفعت بقطاع الخدمات إلى المقدمةليصبح القطاع القائد للنمو وتشغيل العاملة، وتغيرات **هيكل قوة العمل** حيث حدث تحول في هيكلة فحل العلميون والتكنولوجيين والإنساناالآلي محل المهندسين في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، وتغير **هيكل الموارد** حيث قللت هذه الثروة من أهمية هذه المواد بسبب الإمكانات الفجائية لها في خلق المواد الصناعية الجديدة والبديلة عن المواد الأولية الطبيعية وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ أن البدائل لم تعرض تماما عن المواد الأولية).

الفرع الثاني: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي:

امتدت نتائج الثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة على النظام الدولي وانعكست على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ووفرت المقدمات الضرورية لإعادة بناء جذرية للنظام القائم لتقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية.

فبالنسبة **لتقسيم العمل الجديد** فإننا نجد أن الوضع القائم قبل هذه الثروة والمتمثل في تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن الصناعات كثيفة العمل للدول النامية والتي تتمتع بميزة تنافسية فيها لانخفاض الأجور مقابل تمسك الدول الصناعية المتقدمة بالصناعات

التكنولوجية والعمل على التحسن المستمر للتكنولوجيات والكفاءات والتخصص المستمر في أكثر التكنولوجيات تقدما .

فقد تغير وأصبح هناك تقسيم للعمل الدولي، في ظل هذه الثورة فإن بنيان الميزة التنافسية لصناعات الدول النامية تعرض لتغيرات جوهرية سلبية فالأوتوماتكية تسمح بقيام الصناعات كثيفة العمل بتكلفة أقل وبالتالي القدرة على التنافس على الصعيد الدولي وهذا يدعم إعادة توطين الصناعات كثيفة العمل إلى الدول الصناعية المتقدمة.

وبالنسبة لتغير نمط التجارة الدولية فإننا نجد أن التجارة الدولية في ظل هذه الثورة قد تميزت بخاصيتين أساسيتين هما التغير **الكبير والحاسم في مكوناتها، وبروز أشكال جديدة من الحماية** الكثيفة المفروضة على التدفقات السلعية في التجارة الدولية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، وهذا يؤدي إلى التناقض مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية من المواد الأولية وبروز الحماية يشير إلى التناقض الصارخ الذي تتبعه الدول الصناعية المتقدمة تجاه الدول النامية على الصعيد الدولي في الوقت الذي كان يجب فيه أن تتبع هذه الدول سياسة أكثر رشدا لإنعاش التجارة الدولية مع الدول النامية وتحرير التبادل والتجارة العالمية.

الفرع الثالث: التغيرات الهيكلية في درجة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل:

ونعني بهذا تعاظم التشابك الاقتصادي بين الدول والذي خلق علاقة في اتجاهين بين كل دولة وأخرى ووجود تأثير متبادل من كل الطرفين على الآخر، وهذا يعني زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي ذات الآثار الإيجابية والسلبية، وبالتالي فإن مستوى الأداء الاقتصادي في أي دولة يتوقف على ما يحدث داخله وأيضا على ما يحدث في الدول الأخرى المرتبطة معه في علاقات اقتصادية وهناك ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل:[1]

- الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للدول الصناعية الكبرى وجوهره هو أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول ذات آثار تتعدى حدودها إلى دول أخرى كما أنها تكيف البيئة الاقتصادية لهذه الدول ذات آثار تتعدى حدودها إلى دول أخرى، كما أنها تكيف البيئة الاقتصادية العالمية.

[1]- عبد المنعم سعيد، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 53–121.

- الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية وجوهره أن الصدمات الخارجية تلعب دورا رئيسيا في تحديد مستوى الأداء الاقتصادي في الدول النامية أكثر من الدور الذي تلعبه الصدمات على الأداء الاقتصادي للدول المتقدمة.
- الاعتماد المتبادل الناشئ عن أحداث تقع في دولة ما ولكنها تولد أثارا اقتصادية على دول أخرى.

يقاسالاعتماد المتبادل بنسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي وكلما زادت هذه النسبة في أي دولة زادت درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي.

ولابد في قياس الاعتماد المتبادل أن نأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية الدولية والتي تعكس الأساسيات الاقتصادية وليس التحولات من دولة إلى أخرى غير أنه من الصعب التفرقة علميا بين النوعين لذلك فإن الأساس الذي يوضح لنا دور التدفقات المالية في الاعتماد المتبادل هو العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي وكلما زادت نسبة العجز زادت درجة الاعتماد المتبادل.

ثمة عوامل أخرى أدت إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل أهمها تحرير التجارة الدولية في ظل اتفاقية الجات، والتكتلات الاقتصادية، والتغير في نمط الميزات النسبية للدول واقترن ذلك بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي.

لقد كان لتزايد درجة الاعتماد المتبادل دور فعال في وقوع الاضطراباتالاقتصادية وبالتالي إضعاف مستوى الأداء في الاقتصاد العالمي ذلك أن وجود تناقض بين السياسات الماكرو–اقتصادية للدول الرئيسية والذي من شأنه توليد اتجاهاانكماشيا في الاقتصاد العالمي تحت ظروف الاعتماد المتبادل.

وإذا نظرنا إلى الدول النامية نجدها تأثرت كثيرا بتعاظم الاعتماد المتبادل وما يترتب عليه من اضطراباتاقتصادية ولا شك أن الدول النامية استفادتبصفة كبيرة من النمو الكبير في التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية ولكنها تعرضت في نفس الوقت لصدمات خارجية سلبية من جراء التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الرئيسية وتزايد المديونية الخارجية.

الفرع الرابع: التغيرات الهيكلية في درجة التمويل وتزايد الشركات متعددة الجنسيات:[1]

يتوافر العديد من الآليات لربط الصناعة المحلية بالصناعة العالمية ومن أهم هذه الروابط هي تلك المرتبطة بالاستثمارات الخارجية المباشرة من خلال النشاط الدولي الواسع للشركات متعددة الجنسيات (عابرة القوميات) ويستخدم هذا التعبير لوصف ظاهرة عابرة للدول وكنتيجة لتحديد عمليتي الإنتاج والتوزيع في العالم والعصر الحديث شهد توسعا في هذه الشركات كميا وكيفيا بحيث أصبحت أحد العناصر الهامة لإدارة الاقتصاد العالمي.

وقد تضخمت الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة الماضية بهدف التحكم في مصادر المواد الخام الحرجة وتكوين محفظة من الاستثمارات المتنوعة والتغلب على مخاطر الاستثمار في مكان واحد وفتح أسواق جديدة للمنتجات، وقد كان لهذا التضخم آثار مهمة على موازين القوى في العالم حيث أصبحت هذه الشركات أعظم قوة من الدول ذاتها.

المطلبالثالث:النتائج السياسية للثورة التكنولوجية الحديثة.

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة سلسلة من التغيرات السياسية فهي تعمل على إعادة هيكلة هيكل النظام العالمي كما تعمل على إعادة هيكلة التوازن العالمي وإعادة هيكلة الأولويات العالمية.

الفرع الأول: التغير في هيكل النظام العالمي:[2]

ونعني به توزيع علاقات القوة بين أطرافها المتمثلة في الفواعل الدولية فالدولة هي الفاعل الرئيسي الذي يسيطر على النظام العالمي وتحديد الفواعل الدولية الرئيسية يعتمد على قوة الدولة وتتمثل الصعوبة هنا في كثرة المعايير التي تحكم قوة الدولة ويختلف الترتيب للقوى الرئيسية تبعا للمعايير المتخذة وشهدت الفترة الحالية انقساما بين تيارين،**الأول** يؤكد أن التغير يتجه إلى تأكيد سلطة شبه مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية و**الثاني** يؤكد أن التغير يفضي إلى بزوغ تعدد القطبية وتوازن للقوى، والتغير في هيكلها يتصل بثلاث جوانب:

[1]- عبد المنعم سعيد، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 31–46.
[2]- نفسه، ص- ص 31 – 46.

توزيع موارد القوة ويمتد التوزيع ما بين نقطة أقصى تركز ونقطة أقصى انتشار ممكن عمليا، ومسألة القطبية ومن أهم جوانبها نشوء تنافس بين مراكز القوة وحدوث استقطاب فيما بينها بصورة تؤدي إلى تحالفات تتضمن المنافسات واحتمالات كبيرة للتأثير على أنماط السيطرة في المنظومة الدولية، ومستويات العرض المتبادل وهو أحد الجوانب المستقلة لعلاقات القوة بين أطراف المنظومة وينشأ عن موازنات موارد القوة في المجال الاقتصادي مع هذا التوزيع في المجال العسكري وهو الأمر المفسر للطابع الانتقالي لمسألة القطبية، فالاتجاهات الرئيسية للتغيير في هيكل المنظومة الدولية ثلاث:[1]

1) الاتجاه نحو هيكل قوة أكثر وأقل تركيزا، فالملاحظ اتجاها طويل المدى نسبيا لانتشار موارد القوة في المنظومة الدولية كأحدالنتائج الطبيعية لعملية التحديث؛
2) النزعة نحو عدم انسجام المكانة على مؤشرات القوة المختلفة وفك الارتباط بين عوامل القوة المختلفة مما أدى إلى ظهور حالات لدول تحتل مكانة مرتفعة في مجال معين للقوة ومكانة منخفضة في مجال آخر للقوة، وبالتالي فإن الدول ذات القوة العسكرية يكون لديها الدافع لتحويل هذه المزايا إلى مزايا اقتصادية وهذا ما يفسر سيطرة الولايات المتحدة على المنظومة الدولية؛
3) نهاية الاستقطابالأيديولوجيوانهيار القطبية الثنائية فالتطورات الراهنة في المنظومة الدولية تستوفي العنصر الأول في القطبية فقد أصبحت المجموعات الرئيسية في المنظومة شبه متكافئة القوة ومن المحتمل بروز تحالفات تعزز الاتجاه نحو تعدد القطبية في هيكل المنظومة الدولية، إلا أن العنصر الثاني في معنى القطبية فإنه يتوقف على تثمين مدى التناقضات فيما بينها بالمقارنة بالمصالح المشتركة.

الفرع الثاني: التغير في التوازن العالمي:

أي التغير في توزيع القوى السياسية والاقتصادية داخله من خلال تكتلات بعينها بحيث يكون من المستطاع استشفافاتجاهات التوازن فيما بينها حتى يمكن تقدير القوى المسيطرة والقائدة في النظام.

[1]- محمد السيد سعيد،**المتغيرات السياسية وآثارها على الوطن العربي** (ضمن كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية:1991، ص53.

الفرع الثالث: التغير في التوازن السياسي الاقتصادي في النظام العالمي:

فهناك تصور لهيكل النظام الدولي نعول عليه في المستقبل وهو "**نظام التكتلات**" حيث ينقسم العالم لتكتلات تذوب فيها سيادات الدول الأعضاء وأهم هذه التكتلات كتلة شمال أمريكا ، الكتلة الأوروبية ، كتلة جنوب شرق آسيا واليابان مع "**نظام الوصاية على النظام الدولي**" حيث يتم الاتفاق بين هذه القوى العظمى بحيث يكون لكل منها نطاق سيطرة إقليمي تضع نظمه وقوانينه، بالإضافة إلى «تطور منظمة الأمم المتحدة» بحيث تعمل منظماتها الفرعية على تنظيم الأنشطة الدولية وبحيث يكون لها سيطرة على الموارد العالمية وتوزيعها.[1]

الفرع الرابع: توزيع الموارد العالمية:

تزايد الهوة بين الدول الصناعية القائدة للنظام الاقتصادي الدولي بفضل ريادتها للثورة الصناعية الحديثة وبين الدول النامية ذات اقتصاديات الدخل المنخفض، ويستمر النمو الاقتصادي للدول النامية المنتجة للنفط وتتفاوت درجاته تبعا لقدراتها على استغلال عائداتها النفطية في تحقيق تنمية صناعية وزراعية وتبعا لقدراتها على التعامل مع التذبذب في أسعار النفط العالمية التي تقلص من معدلات النمو.[2]

الفرع الخامس: التغير في الأولويات العالمية:

بدأت عملية إحلال قائمة الاهتماماتالتقليدية في العلاقات الدولية والتي تمحورت حول قضايا الأمن وأخذ الإجماع يتمركز تدريجيا على القضايا الاقتصادية والوظيفية وقضايا البيئة، فالمنافسة الدولية أصبحت تتم على صعيد الأداء الاقتصادي، والقضايا الاقتصادية صارت سببا لاستقطابات عنيفة بين القوى الكبرى والدول الصناعية الجديدة والذي أدى إلى اشتعال أزمة في نظام التجارة الدولية، كما أن القضايا الاقتصادية أصبحت المحرك الأساسي لقضايا الأمن الاستراتيجي والتأمل بعمق أكثر لما يجري من متغيرات يثبت أن القضايا الاقتصادية هي القوى المحركة الرئيسية وراء المشاريع القومية التي أفضت إلى التغيرات الاقتصادية العالمية.[3]

---

[1]- عبد المنعم سعيد، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 73 – 94.
[2]- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 1990**، النسخة العربية، مطبعة أكسفورد، الولايات المتحدة الأمريكية: 1990، ص 88.
[3]- حسين نافعة ،**الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي** ، جامعة الدول العربية 1991: ص- ص 93–116.

الفرع السادس: قائمة الأعمال العالمية:

تغيرت القائمة والتي كانت متمثلة في القضايا الأمن الدولي وبحيث أصبحت:[1]

- موضوعات كتحرير التجارة وأسعار العملات والتكتل الاقتصادي تقف على رأس القائمة العالمية وهي الموضوعات الخاصة بإدارة الاقتصاد العالمي؛
- قائمة أخرى من الموضوعات المتعلقة بالبيئة وبالموضوعات الناجمة عن التواصل العالمي المتزايد نتيجة سرعة وكثافة حركة الانتقال غير القابلة للنمو لذا فإن قائمة الأعمال الجديدة تتمركز حول:

✓ تقويم دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية في المجالات السياسية وفي نشر القيم الديمقراطية وتحسين الأوضاع البشرية في المناطق المختلفة من خلال التنمية والتعليم والصحة واللاجئين؛

✓ النضال من أجل الديمقراطية ونشرها باعتبار أن ذلك هو أحد المداخل الأساسية للتفاهم بين الشعوب والثقافات والأديان وأشكال الحكومات المختلفة؛

✓ ضبط التسليح وتأكيد الاستقرار الدولي وذلك من خلال تخفيض القدرات العسكرية للدول والتحري الفعال عن برنامج الأسلحة لديها والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية بمنع الانتشار النووي والأسلحة البيولوجية والكيماوية والاتفاق على منع تزويد أو نقل التكنولوجيا المتقدمة في هذا الصدد؛

✓ إعادة النظر في برامج المعونات الاقتصادية والتركيز في المستقبل على مجالات منها تعظم وتنشر القيم الديمقراطية، وتدفع بمبادئ وقوى السوق، وتعظم جهود السلام في المناطق المختلفة، والحماية ضد التهديدات فوق القومية كالإرهاب والأمراض الحديثة كالإيدز والأفعال المهددة للبيئة.

المطلب الرابع: عالميةالاتصال.[2]

الظروف التي تمر بها الدول العربية منذ التسعينات دفعت إلى السطح ما يسمى بعالمية الاتصال **(ظاهرة القرية الكونية الإلكترونية)** وقد ارتبطت هذه الظاهرة بنمو الرأسمالية وانتشارها حيث أن اختراع أية وسيلة من وسائل الاتصال كان له آثار متبادلة

[1]- حسين نافعة،**مرجع سابق الذكر**، ص- ص 93–116.
[2]- سعيد لبيب، **مرجع سابق الذكر**، ص-ص 191–217.

بينها وبين الرأسمالية، حيث أن كل نمو جديد في الرأسمالية فإن جزء من هذا النمو يذهب في اتجاه وسائل أسرع وأكثر كفاءة للاتصال، وقد نجم عن ذلك تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول الصناعية الغربية.

إن الإعلام الدولي كان معروفا من قبل وله مؤسساته ووسائله التي كان من أبرزهاالإذاعات الدولية ووكالات الأنباء العالمية والصحافة....إلخ، وهذه الأدوات لم تكن احتكار للرأسمالية وإنما استخدمتها بفعالية مختلفة عن الدول الأخرى غير أن الثورة المعاصرة في تكنولوجيا الاتصال أحدثت طفرة هائلة في ظاهرة عالمية الاتصال بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية جزءا من الحياة اليومية بما يمكن أن يحدثه هذا من آثار تتصل بإدراك المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم الأمر الذي ينعكس على توجهات الرأي العام وبما يتعرض له صناع القرار من ضغوط.

إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة أكثر ما انصبت على أساليب تطوير الإنتاج وبث الصور والمعلومات بهدف توسيع أسواق استخدامها على المستوى العالمي كله وعند الحديث عن تكنولوجيا الاتصال الحديثة فإننا نقصد بها تكنولوجيات أقمار الاتصال، وأقمار البث المباشر، ونظم توزيع الترددات متعددة الاتجاه، والألياف البصرية، والتلفزيون العالي التردد، ونظم البث الإذاعي، ونظم تكنولوجيا المعلومات.

وقد استفادت وسائل الإعلام المختلفة من الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية و الذي يعنينا هنا في الدرجة الأولى البعد الإقليمي والدولي من هذا النشاط الإعلامي وعلى الأخص ما يتصل بالمنطقة العربية ومدى تفاعل وسائل الإعلام العربية إقليميا ومحليا مع هذا النشاط تمهيدا لتقدير آثار هذه التوجهات على الجانب العربي والذي أخذ مواقف مختلفة من هذه الظاهرة على أن الاتجاه هو الاعتراف بالأمر الواقع ومحاولة الاستفادة منه عن طريق المشاركة.

كما أن استخدام تكنولوجيا الاتصال أدى إلى عدة نتائج يمكن التعامل معها على أنها سمة من سمات هذه التكنولوجيا وبعض خصائصها:

- ✓ فقد أتاحت التعددية واتجهت إلى الاستثمارات الخاصة عبر الوطنية وخلقت سوقا لإنتاج البرامج وتسويقها تركز معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت القنوات الخاصة تهدد الرسالة الإعلامية والثقافية للقنوات العامة كما أن المنافسة

الشديدة أدت إلى زيادة الاهتمام بالتغطية الإخبارية للحفاظ على مصداقية الوسيلة واتجهت التكنولوجيا الحديثة إلى خدمات إعلامية ثقافية للمجتمعات الصغيرة في نفس الوقت الذي تندفع فيه إلى العالمية، وتشهد الفترة القادمة نقلة كيفية في هذا المجال؛

- ✓ فتكنولوجيا الاتصالات وخاصة الدولية في مجال الأقمار الصناعية وصلت إلى كثافة ودرجة من التقدم غير المسبوق وهي حكر على الغرب كصناعة وكقدرة على الاستخدام وهذه القدرات التكنولوجية الجديدة تعطي الإمكانيات الإعلامية الغربية إمكانيات غير مسبوقة في البث والإرسال وهذا يعني أن السيادة الإعلامية بعد السيادة الاقتصادية للدول التي سيتم اختراقها؛
- ✓ إن الغرب أكثر استعداد للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة والاستفادة منها ومثالها النجاح في احتكار وكالات الأنباء فإن شبكاتها التلفزيونيةونظرا لما لديها من إمكانيات مالية وبشرية فإن قدرتها على السبق والتمثيل ستكون غير مسبوقة؛
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية ستلعب دورا خاصا في عملية عالمية الاتصال فمن ناحية أن لديها تجربة واسعة وأقدم نسبيا للاتصال الدولي الحديث على نطاق واسع كما أن اللغة الإنجليزية هي لغة الاتصال الدولية، ومن ناحية أخرى فإن المقاومة لهذا الاتجاه الأمريكي في الاتصال الدولي تتراجع بشكل كبير نتيجة المتغيرات الحالية وعجز العالم الثالث عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية؛
- ✓ إن الإعلام الغربي سيستفيد استفادة بالغة مما يبدو لسيادة القطب الغربي في العلاقات الدولية ومع الإمدادات العالمية الجديدة للنظام الرأسمالي وغياب النموذج الآخر فإن نموذج التطور الرأسمالي بقيمه سيجد العالم مساحة متسعة لنفوذه ورسالته الإعلامية.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء التفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، وخاصة ما ترتب عن نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار أديا إلى قيام حرب جديدة، وقد تضمن الإعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على الجانبين السياسي والاقتصادي:[1]

- أما الجانب السياسي فيتعلق بقضايا السلم والأمن المتبلور في ميثاق الأمم المتحدة؛
- أما الجانب الاقتصادي فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بروتتوودز المنعقد في جويلية 1944، حيث تمخض الأمر عن إنشاء مؤسستين هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي.

قبل التطرق إلى موضوع المؤسسات الاقتصادية الدولية بالتفصيل تجدر الإشارة إلى بعض أوجه الاختلاف بين النظام المؤسسي الدولي السياسي والنظام المؤسسي الدولي الاقتصادي فيما يلي:[2]

- النظام الدولي السياسي بدأ واستمر على أساس عالمي (من حيث الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة جميع الدول المستقلة)؛
- أما النظام الدولي الاقتصادي ممثلا بالبنك والصندوق تأثر بالانقسام الإيديولوجي بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي (حيث رفضت الكتلة الشرقية الانضمام إليهما حتى نهاية الحرب الباردة وانهيارالاتحاد السوفياتي)؛
- النظام الدولي السياسي أنشئ على أساس مبدأ المساواة، نظريا لكل دولة صوت؛
- النظام الدولي الاقتصادي فقد بدأ منذ إنشائه وفقا للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس الحصص أومساهمتها، وبالتالي تفوقت الدول الصناعية الكبرى على الدول النامية.

[1]- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر(من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)**، عالم المعرفة:2007، ص 38.
[2]- نفسه، ص39.

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إن فترة مابين الحربين الأولى والثانية وما تضمنته من قيود على تحويل النقد وحروب أسعار الصرف بين الدول لتوفير ميزة تنافسية لها في كسب الأسواق وما ترتب على ذلك من قيود على حرية التجارة، كان سببا في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وكذلك شيوع الكساد مما أدى إلى بروز نزاعات وطنية حادة والتعصب، كما ساعد أيضا على تهيئة الظروف لحرب جديدة، هذا مما أدى إلى حرص الحلفاء إلى التفكير في وضع نظام اقتصادي جديد يحول دون تكرار هذه التجارب المريرة.

في عام 1941 وضع هاري وايت(**Harry White**) مذكرة حول برنامج الدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية، وكان وايت يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيها بينها.

الفرع الأول: إنشاء البنك الدولي والعضوية:

1) الإنشاء: أنشئ البنك باسم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

International Bank for Reconstruction and Development(IBRD)

وترجمة التعمير هي الإصلاح (Development) والذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح (التنمية)، وهكذا بدأ البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة أثناء الحرب ثم جهود التنمية.

بدأ نشاطه بالمحاولة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء، بمعنى أن الجزء الأكبر(90%) من مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال البنك تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك، أما موارده المالية التي يستخدمها في الإقراض فإنها تأتي من اقتراض البنك من أسواق رأس المال الدولية، ولهذا فإن جل موارد البنك هي موارد مقترضة من الأسواق المالية ويتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية حيث أن رأس المال القابل للاستدعاء يمثل ضمانه للبنك في قروضه، وهكذا تحولت مساهمات الدول الأعضاء من الناحية العملية إلى نوع من ضمان التزامات البنك التي يعقدها في شكل قروض وسندات في الأسواق المالية.

2) **العضوية:** تتكون عضوية البنك من حكومات الدول الأعضاء، فالبنك شأنه في ذلك شأن معظم المنظمات الدولية **(فهو منظمة حكومية)**، وعلى خلاف منظمات الأمم المتحدة فإن حقوق الدول الأعضاء ليست متساوية بحيث يكون لكل دولة صوت، وإنما تتحدد هذه الحقوق بمدى مساهمتها في رأس مال البنك الأمر الذي يتحدد وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي للدول.

تشترك حكومات 185 دولة في ملكية مجموعة البنك وهم في نفس الوقت الدول الأعضاء في المجموعة بحيث تمتلك كل دولة حصة من أسهم البنك بنسبة حجم اقتصاد كل منها، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بدور متميز في إدارة البنك، ليس فقط لأنها تملك أكبر حصة بل لوجود مقر البنك بواشنطن والاتفاق غير المكتوب بأن يكون رئيس البنك أمريكيا ترشحه الحكومة الأمريكية.

الفرع الثاني: نشاط ومهام البنك:

يقوم نشاط البنك الأساسي على الإقراض، وقد ميز طابع الإقراض المشروعي في المراحل الأولى وخاصة مشروعات البنية الأساسية، ثم في مرحلة لاحقة لاسيما في الثمانينات التمويل البرامجي وبوجه خاص برامج التكييف الهيكلي، حيث لايمول البنك مشروعا محددا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوروبية الخارجة من الحرب كما جاء في اسم البنك (الإنشاء والتعمير)، وعلى هذا الأساس كانت الدول الأوروبية الأكثر استفادة من البنك خلال السنوات العشر الأولى من حياته.

وبعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه وتقوم على أساس توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى السوق المالية الدولية ولذلك فإن عملاء البنك هم الدول الفقيرة والأقل نموا ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة الالتجاء إلى السوق المالية فإن قروض البنك تتوقف عنها ويقال أن الدولة تخرجت وأصبحت قادرة على الاقتراض الخارجي.[1]

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 44.

وتمثلت قروض البنك الموجهة إلى الدول النامية فيما يلي:[1]

- ✓تمنح القروض لتنفيذ مشروعات الاستثمار التي تتمثل بشكل عام في الأشغال العامة مثل شبكات المياه والطرق والمدارس؛
- ✓تمنح القروض أيضا لتخصص في أغراض الإصلاح الاقتصادي والسياساتي التي يطلق عليها في الغالب (التكييف الهيكلي) أو (الإقراض لأغراض السياسات التنموية)؛
- ✓تتلقى أيضا الدول الفقيرة من طرف البنك المنح والقروض بمعدلات فائدة منخفضة في حين تأخذ الدول المتوسطة الدخل القروض بمعدلات فائدة تقترب من معدلات السوق.

فأهمية البنك لا تقل عن كونه يقوم بالتمويل عن طريق القروض وما تتضمنه هذه القروض من شروط للسياسة الاقتصادية، فقروض البنك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي إنما هي قروض لضمان تنفيذ سياسات اقتصادية محددة بأكثر ماهي قروض لتنفيذ مشروعات معينة ويتبلور اتجاه البنك الدولي ليكون مصدرا للمعرفة وتقديم النصح بأكثر من كونه مصدرا لتوفير الموارد المالية.

الفرع الثالث: مجموعة البنك:

إن البنك الدولي هو المؤسسة الرئيسية في توفير التمويل طويل الأجل لأغراض التنمية،فإنه سرعان ما تمخضت عنه مؤسسات شقيقة تعمل معه في إطار مايسمى بمجموعة البنك(The World Bank Group) هي تشمل:

- ➢ مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)
- ➢ هيئة التنمية الدولية International Development Association(IDA)
- ➢ الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار Multilateral Investment Garnets Agency (MIGA)

بحيث تكون هذه المؤسسات مع المؤسسة الأم (البنك الدولي) مجموعة البنك الدولي، وهي تتكاثف فيما بينها لتنفيذ سياسات البنك الدولي في ميدان تمويل التنمية الاقتصادية.

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص44.

- **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشئت سنة 1956 لتمثل فرع البنك الدولي المهتم بتنمية القطاع الخاص، وذلك لتشجيعه فأنشئت هذه المؤسسة التي تقوم بالتمويل عن طريق المساهمة، وذلك لأن معظم الدول النامية تعاني نقصا في المنظمين الذين يمكن أن يتحملوا مخاطر المشروعات، بحيث تقوم بمنح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية كما تقوم بتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية، وتقوم فلسفة المؤسسة على بيع حصتها من الشركات بعد أن تقف على قدميها ولذلك فتعتبر مساهمتها هي نوع من تشجيع الاستثمار وترويجه وذلك بغرض تكوين حافظة استثمارية دائمة.
- **هيئة التنمية الدولية:** جاء إنشاؤها في سنة 1960، ولأن قروض البنك الدولي الموجهة للدول النامية وإن كانت توفر لهم مصدرا للتمويل فإنها تبقى مرتفعة التكاليف، لذلك كان للبنك رؤية أن تفتح نافذة جديدة لتوفير التمويل بشروط ميسرة للدول الأقل نموا تراعي احتياجاتها من حيث التمويل الميسر، وعلى هذا أنشئت هذه الهيئة كمخرج للتمويل الرخيص والطويل الأجل (سعر الفائدة في حدود 0.75%ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين عاما) مع فترة سماح تصل إلى عشر سنوات وتتكون موارد هذه الهيئة من المساهمات الاختيارية للدول الغنية.
- **الوكالةالمتعددة الأطراف لضمان الاستثمار 1985:** إن رغبة البنك الدولي في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الخاص في الدول النامية، فقد أرتئ إنشاء هذه المؤسسة الجديدة لتقديم نوع من ضمان الاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها في البلد المضيف، مثل التأميم أو منح التحويل للعملات الأجنبية، فعلى الرغم من وجود المؤسسات الوطنية لضمان الاستثمارات الأجنبية ضد هذه المخاطر إلا أن البنك رأى أن هناك حاجة إلى إنشاء هذه الوكالة الدولية لتوفير هذه الضمانات للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في دول أخرى وهذا من أجل تحسين المناخ العام للاستثمار وخاصة في الدول النامية.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.

إذا كان البنك الدولي هو إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، فإن صندوق النقد الدولي يعتبر من أهم المؤسسات الدولية ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبه هذا الأخير وذلك من خلال توكيله بأخطر مهمة في فترة مابعد الحرب ومتمثلة في:

- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويلات العملات في حين كان البنك الدولي منهمكا في أمور الدول النامية وهي أقل أهمية على المستوى الاستراتيجي، وأصبح كل من البنك الدولي والصندوق الدولي يمثلان ثنائيا لضمان الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث منذ الثمانينات ولضمان تحول الاقتصادياتالاشتراكية إلى اقتصاد السوق في التسعينات.

الفرع الأول: اقتراحات الإنشاء:

احتلت المناقشات عند الإعداد لإنشاء الصندوق قبل (بروتنوودز) محاورات طويلة وخاصة بين الفكر البريطاني وعلى رأسه **كينز** والفكر الأمريكي ويمثله **وايت**، وقد حاول كينز أن يطبق الاقتراحات التي قدمها بحيث تميزت بالشمول وسعة الخيال، كما كانت تتفق مع مصالح بريطانيا في ذلك الوقت وتقوم الفكرة الأساسية عند كينز على إنشاء اتحاد دولي للمقاصة بحيث يدور النقود الدولية بحجم يتفق واحتياجاتالاقتصاد العالمي.

وتجدر الإشارة أنه لم تقبل اقتراحات كينز خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيها محاولة من بريطانيا للاستفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية.

ولذلك فقد قدمت اقتراحات مقابلة صاغها الأمريكي وايت كانت تمثل حجر الأساس في تكوين صندوق النقد الدولي وتقوم خطة **وايت** على:[1]

- ✓ إنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف؛
- ✓ تستطيع الدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصندوق لمواجهة العجز؛
- ✓ يستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة اتخاذ بعض الإجراءات التي يراها ضرورية، على عكس اقتراحات **كينز** فإن اقتراحات **وايت** لم تفرض أي

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص47.

جزاءات على الدولة إذا استمر الفائض في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة فالاختلال في موازين المدفوعات هو من مسؤولية دول العجز؛

- ✓ مشروع "**وايت**" يقوم على مبدأ الإبداع في حين أن مشروع **كينز** يقوم على فكرة فتح الاعتماد.

وعلى هذا الأساس لم تجد مقترحات كينز قبولا من الولايات المتحدة لكونها الدولة الوحيدة التي يمكن أن تكون دائمة، وهكذا أصبحت مقترحات "**وايت**" هي أساس النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه في بروتتوودز في جوان 1944.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي يعتبر توأم للبنك الدولي ويكمل أهدافه، وأنشئ بموجب اتفاقية بروتتوودز بولاية **نيوهامشير** وارتبط إنشاؤه للحاجة الملحة على إنشاء منظمة عالمية تشرف على النظام النقدي الجديد لمعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ويكمن الفرق بين الصندوق والبنك هو أن البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل أما الصندوق فيقدم قروضا قصير الأجل.

الفرع الثاني: مهام الصندوق:

انتهى مؤتمر بروتتوودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ التي تمثل السمة الأساسية لمهامه أهمها:[1]

- ✓ تحقيقاستقرار في أسعار الصرف بين الدول الأعضاء لأن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك؛
- ✓ العمل على زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لا تضطر الدولة على اتخاذ إجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.
- ✓ تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الدخول الحقيقية وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء؛

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص165.

- ✓ تعزيز التعاون النقدي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى؛
- ✓ تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات والضرائب.

المطلب الثالث: علاقة البنك والصندوق الدولي بالدول النامية.

الفرع الأول: علاقة البنك الدولي بالدول النامية:

كما أشرنا سابقا فقد كان اتجاه البنك الدولي منصب على قضايا إعادة بناء أوروبا، ثم تخصص في قضايا التنمية بحيث أصبح هو المؤسسة الدولية المهتمة بقضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه الصندوق الدولي مهتما بقضايا الاستقرار النقدي للدول الصناعية.

فالبنك كان اهتمامه في البداية هو التمويل المشروعي وخاصة مشروعات البنية الأساسية وهذا التأثر راجع بتجربته في إعادة إعمار أوروبا، ومنذ نهاية الستينات بدأ البنك يوجه عناية خاصة إلى قضايا التوزيع وبذلك أصبح (النمو مع التوزيع) هو أحد محددات مشروعات تمويل البنك الدولي، فلم يتم اقتصار البنك على تمويل المشروعات الكبرى للبنية الأساسية المادية بل اتجه أيضا إلى تمويل المشروعات الصحية والتعليمية ومشروعات التنمية الريفية، ومع الثمانينات اتجهت مشروعات البنك الدولي إلى ما يعرف ببرامج التكييف الهيكلي وهو بما يعني تحويل اهتمامه من تمويل مشروعات محددة إلى الاتجاه إلى التمويل البرامجي.[1]

ومع تفاقم أزمة المديونية للدول النامية خلال الثمانينات، بدأت برامج البنك الدولي تتجه إلى مايعرف ببرامج التكييف الهيكلي تكميلا لسياسات التثبيت النقدي التي يقدمها صندوق النقد الدولي، وهكذا بدأ البنك يعمل لمواجهة أوضاع الدول النامية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من خلال برامج تعتبر في العادة ببرامج أطول أمدا نظرا لتعديل علاقات الإنتاج وتنظيم الاقتصاد اللتان يحتاجان إلى وقت طويل قبل أن تظهر نتائجهما، كما تجدر الإشارة إلى أن البنك بدأ يولي عناية بالغة للجوانب الأخرى غير الاقتصادية

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر:2005، ص 278.

البحتة مثل (حسن توزيع الثروة والدخل، والاهتمام بالفئات المهمشة وإنشاء شبكات الآمال الاجتماعي، ومراعاة اعتبارات حماية البيئة).

كما أن توجهات البنك في قضايا التنمية المتعلقة بالدول النامية كانت كثيرا ماتصطدم باعتبارات سياسية كما أظهرت بعض تجارب التنمية الفاشلة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى فساد النظم السياسية السائدة وأنه لايوجد أمل حقيقي في أي تنمية مالم تحدث تغيرات جذرية في أساليب الحكم، ومن هنا جاءت صيحة البنك الدولي في سنة 1989 بأن أزمة البلدان النامية خاصة منها الإفريقية هي أزمة في الحكم الصالح.[1]

الفرع الثاني:علاقة صندوق النقد الدولي بالدول النامية:

إن المتتبع لنشاط صندوق النقد الدولي في البداية كان يتعامل بدرجة أكبر مع الدول الصناعية لضمان استقرار أسعار الصرف وتوفير حرية تحويل العملات، ومع مرور الزمن بدأت الدول الصناعية تحل مشاكلها النقدية والمالية خارج إطار صندوق النقد الدولي، ومع أزمة النفط الأولى(1973- 1974) ظهرت ما يسمى بمشكلة تدوير الفوائض المالية، ثم سرعان ما ظهرت مديونية دول العالم الثالث بشكل كبير في بداية الثمانينات.[2]

واتجه الصندوق إلى قضايا دول العالم الثالث وخاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون وتقديم قروض للدول المدينة مع إلزامها بعدد من السياسات عرفت بالمشروطية، حيث تلتزم الدول المدينة بإتباع سياسات محددة مقابل إعادة الجدولة وتوفير بعض التسهيلات اللازمة للدول المدينة، وقد ارتبطت هذه الشروط بما عرف بسياسات التثبيت المالي أوالنقدي، حيث يلزم الصندوق الدولة المدينة بإتباع سياسات اقتصادية من شأنها تحسين أوضاع المتغيرات الكلية لاسيما منها بما يتعلق بضبط عجز الموازنة واختيار أسعار صرف واقعية وأسعار فائدة مناسبة، وكانت جل نصائح الصندوق مرتبطة دائما بتوفير الانضباط في هذه المؤشرات الاقتصادية، لكون هذه المؤشرات كمية فهذا ما سمح للصندوق من التأكد أو التحقق منها بسهولة والتأكد من مدى النجاح في تحقيقها.

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص171.
[2]- نفسه، ص165.

ومع انهيار النظم الاشتراكية في الدول النامية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، واجهت الصندوق مشكلة انتقال الدول النامية وتحولها إلى اقتصاد السوق، بحيث بدأت هذه الدول تدخل في مرحلة ما عرف بالاقتصاديات الانتقالية، الأمر الذي تطلب توفير تسهيلات مالية وائتمانية كبيرة لهذه الدول حتى تتمكن من إجراء التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى قيام كل من الصندوق والبنك العالمي بالاشتراك بتوفير الخبرات الفنية مع بعض أشكال التمويل لتيسير تحول هذه الاقتصاديات إلى الاقتصاد الحر.[1]

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات.

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، فيتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتشار التكنولوجيا، ومع تزايد هذه التطورات واتساعها بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير، وظهرت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة سواء على مستوى السياسة الاقتصادية أوعلى مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فبقدر ما تعرض الاقتصاد العالمي للنكسات والأزمات بقدر ما كانت هناك جهود تبذل من طرف الدول لتعزيز السياسات العامة المحلية والدولية على السواء.[2]

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك والدافع الأساسي لعملية عولمة الاقتصاد التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، فالنمو الكبير والزيادة المذهلة في تدفقات حقيبة أسهم الاستثمارات الأجنبية وما نجم عنها من ارتفاع مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤكد الدور المهم الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.[3]

فالشركات متعددة الجنسيات مسئولة عن ظهور نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، وهو التخصص في جزء من السلعة وليس في السلعة بأكملها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى قيادة التحول نحو العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات وانعكاسات على المستوى المحلي والعالمي.

---

[1]- حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص167.
[2]- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر:1999، ص 49.
[3]- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية (حالة دول المغرب العربي)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: 2004/2003، ص12.

الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

أخذت عدة تسميات منها دولية، عالمية، عبر الوطنية(Transnationale)، متعددة الجنسيات، تجمع في أغلبها في نفس المعنى أو كلها في نفس المؤسسات الواقعية، ومن التعريفات التي قدمت لهذه المؤسسات:[1]

- هي المؤسسات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة، وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل؛
- أما التعريف الذي قدمه كل من (**DUNNING**) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حيث تبنيا تعريفا متسعا لهذه الشركات حيث تعرف " بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر."[2]

كما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة سنة 1997 بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج الدولة الأم وذلك باستعمال وسائل تكنولوجية عصرية تصل لحد الاحتكار أحيانا.

الفرع الثاني: أسباب نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات:

يتضمن إقدام الشركات الكبرى على الاستثمار والإنتاج في البلاد الأجنبية درجة من المخاطرة تفوق ما قد أعادته في بلادها الأم، ومن هنا فإن سياسة عبور القومية الأم تشمل بحد ذاتها على الطبيعة الديناميكية لهذه الشركات، وسواء كانت هذه السياسة قد تم اعتمادها كمبادرة استراتيجيةاستجابة لدوافع حركة رأس المال ودورته ومشكلات تحققه بحد ذاتها أو كانت استجابة لظروف البيئتين القومية والعالمية المحيطتين بها بغرض التغلب على ما تحتويه هذه الظروف من قيود واغتنام ما تتيحه من فرص، فهي تكشف عن استمرار تملك هذا القطاع من الرأسمالية الحديثة لمملكة المخاطرة والتجديد، وهذا ما يساعدنا على تفسير أسباب نشوء وتطور الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتراب خطوة متقدمة من فهم نواحي قوة هذه الشركات ونواحي ضعفها وبالتالي تقدير ديناميكيتها.[3]

---

[1]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر: 1998، ص32.

[2]- Dunning. JH.**EconomicsAnalysis and Entreprise**.PraegerPublishers; INC.UN.1974.P13.

[3]- محمد السعيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، عالم المعرفة، العدد107، الكويت: نوفمبر 1986،ص 23.

ولقد قدمت العديد من النظريات فيما يتعلق بهذا الجانب من طرف العديد من الاقتصاديين، خاصة الذين تعتبر بالنسبة إليهم من أوطانهم الأصلية مثل الأمريكيين والكنديين وغيريهم، ومن هذه النظريات نظرية المراحل حيث تختصر عملية تطور المؤسسات في البلد إلى ثلاث مراحل، وعند وصولها إلى مستوى من التوسع في النشاط تجد نفسها مضطرة أو مختارة إلى الخروج والنشاط خارج البلد الأصلي، ومن أشهر هذه النظريات دراسة F. Chandler عن المؤسسات الأمريكية المختلفة التي مرت غالبيتها على هذه المراحل،واختصارا كانت كما يلي:[1]

- **المرحلة الأولى:** وهي تمثل فترة انطلاق المؤسسة حيث يكون حجمها صغيرا وتعمل تحت إدارة شخص واحد، ويتوقف نجاحها على قدراته وفعاليته الشخصية، ومع تطور حجم ونشاط المؤسسة يصبح من الضروري نقل جزء من مسؤولياته ومهام الإدارة إلى مستويات أدنى أي تعيين نواب مديرين أو مدراء فرعيين؛
- **المرحلة الثانية:** بعد اتساع المؤسسة وزيادة الإنتاج والسوق الداخلية، يتم تنظيمها حسب الوظائف مع إمكانية تفريع المسؤولية إلى مستويات أسفل منها طبقا لنفس التنظيم، وتزداد فعالية المؤسسة في هذه المرحلة بالاستعمال العقلاني للموارد بواسطة التنسيق بين مختلف الوظائف من جهة، وكذلك باكتفائها بعدد محدود من المنتوجات، ويكون نموها عادة بالتكامل العمودي.
- **المرحلة الثالثة:** يتم إضافة خطوط جديدة من الإنتاج أوالتوسع نحو السوق الخارجية فتضطر إلى تغيير تنظيمها الهيكلي، حيث يصبح المدير العام مركزا على استراتيجية المؤسسة وتحقيق التنسيق والتوازن بين مختلف أنشطة فروعها وأقسامها.

وخلال المرحلتين الثانية والثالثة يتم العمل خارج البلد عفويا أو استراتيجيا بواسطة فروع لأنشطة إنتاجية قد تتمتع باستقلال نسبي مع ارتباطها بالإدارة الأم.

ومن العوامل المساعدة إلى حد كبير على تحول مؤسسات أو شركات وطنية معينة إلى مؤسسات متعددة الجنسيات ما يلي:[2]

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 33-34.
[2]- نفسه، ص 34.

- ✓ الحصول على إمكانية الوصول إلى مصادر قوة العمل والطاقة منخفضة التكاليف؛
- ✓ التخلص من التقيد بالمقاييس التقنية لحماية البيئة وتجنب تخفيض تلوثها؛
- ✓ الاقتراب من الأسواق الخارجية التي تزداد اتساعا؛
- ✓ الحيلولة دون استيلاء المنافس على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الأولية؛
- ✓ الالتفاف على التشريعات الوطنية المناهضة للتروستات في البلد الأصلي؛
- ✓ تقليل تأثير التقلبات الاقتصادية الدورية في السوق الداخلية على الشركات الأصلية الكبرى وتحييدها قدر الإمكان.

الفرع الثالث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

الشركات متعددة الجنسيات تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات نوجزها فيما يلي:[1]

1) ضخامة الحجم: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالضخامة، ومن أهم المقاييس المعبرة على ضخامة حجم هذه الشركات من خلال النظر إلى حجم مبيعاتها السنوية، فقد بلغ مقدار هذه المبيعات عام 2001 حوالي 19 تريليون دولار وهو مبلغ أعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في العام المذكور، كما يضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تمارس نشاطها في دول متعددة وهي بذلك توفر الكثير من فرص العمل، فقد بلغ عدد العاملين في هذه الشركات عام 2001 نحو 54 مليون عامل، وهذا مايؤكد مدى ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات حيث تستقطب كل هذا العدد من العمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- دريد محمد علي، **الشركة المتعددة الجنسية(آلية التكوين وأساليب النشاط)**،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان:2009، ص 40.

جدول رقم(01/01):

حجم الأموال المستثمرة والمبيعات السنوية لبعض الشركاتالمتعددة الجنسيات

إضافة إلى عدد العاملين فيها لسنة 2001

الوحدة: بلايين الدولارات

ت	الشركة	الدولة الأم	النشاط الذي تزاوله	الأموال المستثمرة	المبيعات	عدد العاملين
-1	**Vodafone**	المملكة المتحدة	الاتصالات	222326	11747	29465
-2	**General elec- tric**	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية	437006	129853	313000
-3	**Exxon mobil**	الولايات المتحدة	التنقيب عن النفط وتوزيعه	149000	206083	979000
-4	**Vivendi uni-versal**	فرنسا	متنوعة الاختصاص	141935	39357	327380
-5	**Genralmo-Tors**	الولايات المتحدة	السيارات	303100	184632	386000
-6	**Royal dutch-Shell**	المملكة المتحدة	التنقيب عن النفط وتوزيعه	122498	149146	95365
-7	**Bp**	المملكة المتحدة	التنقيب عن النفط وتوزيعه	75173	148062	107200
-8	**Toyota motor**	اليابان	السيارات	154091	125575	210709
-9	**Telefonica**	إسبانيا	الاتصالات	87084	26278	148707
-10	**Fiat**	إيطاليا	السيارات	95755	53554	223953
-11	**IBM**	الولايات المتحدة	الأجهزة الكهربائية	88349	88306	316303
-12	**Volkswagen**	ألمانيا	السيارات	75922	79609	324402
-13	**ChevronTexaco**	الولايات المتحدة	التنقيب عن النفط وتوزيعه	77621	117095	69265
-14	**Huthison Whampoa**	هونغ كونغ	متنوعة الأنشطة	56610	7311	49570
-15	**Suez**	فرنسا	الكهرباء والغازوالمياه	43460	32211	173200

المصدر:دريد محمد علي، **الشركة المتعددة الجنسية(آلية التكوين وأساليب النشاط)**،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان:2009، ص،ص 41، 42.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا مدى ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات حيث قدرت المبيعات السنوية لشركة (Exxon Mobil) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (206083) بليون دولار، وهو يعتبر مبلغ يفوق الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول النامية بل يتعداه لكون صافي أرباح بعض الشركات يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لبعض هذه الدول، ونظرا لضخامة هذا الحجم فقد ساعد هذه الشركات على القيام بالمشروعات ذات الكلفة الكبيرة والمخاطر العالية (كمشروعات البحث عن البترول في بعض المناطق مثل بحر الشمال والأسكا) وهذا ما يشير إلى مدى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها في الدول المضيفة ومن ثم قدرتها الكبيرة على التأثير في الشؤون السياسية والاجتماعية لتلك الدول.

2)التفوق التكنولوجي والطابع الاحتكاري: تعمل معظم الشركات المتعددة الجنسيات في إطار سوق (احتكار القلة) حيث يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى، ومما يساعد في إضفاء الطابع الاحتكاري على نشاط هذه الشركات هو تفوقها في مجال المعرفة الفنية والتكنولوجية، فضخامة هذه الشركات وأرباحها الكبيرة المحققة من أنشطتها المختلفة يوفران لها الموارد المالية اللازمة للقيام بالبحوث العلمية والتكنولوجية مما هيأ لها استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستعانة بمراكز البحوث في الجامعات المختلفة لإمدادها بكل ماهو جديد في مجال البحث العلمي عن طريق عقود البحث.

احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة والوسائل الفنية الجديدة سمحا لها بالقيام بدور كبير في عملية نقل التكنولوجيا إلى مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا ما يبرز مدى تحكم هذه الشركات في نوع التكنولوجيا التي تنقلها وفي كيفية استخدامها وحصرها في الأغراض التي ترغب فيها وتوافق عليها، خاصة عندما يكون الأمر متعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

3)تنوع الأنشطة: يتميز نشاط الشركات المتعددة الجنسيات بالولوج في قطاعات اقتصادية مختلفة ومتنوعة مما يحقق هذا التنوع في الأنشطة الاقتصادية سيطرة اقتصادية أوسع وأرباحا كثيرة، هذا مما يجنبها المخاطر الاقتصادية التي قد تتعرض لها فيما لو اقتصر نشاطها على قطاع اقتصادي معين.

كما تجدر الإشارة إلى غلبة الطابع الصناعي على نشاط هذه الشركات حيث نجد أن أكبر هذه الشركات تمارس نشاطا صناعيا، كصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية والكيماوياتوتقنية المعادن والمنتجات المعدنية والأجهزة العلمية والمستحضرات الطبية، ويمكن تصنيف معظم استثمارات هذه الشركات إلى ثلاثة أشكال إما على شكل صناعات استراتيجية أو صناعات تحويلية أو قطاع الخدمات.

والجدول التالي يوضح توزيع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات المختلفة حسب بلدها الأم على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

جدول رقم(02/01):

توزيع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الاقتصادية المختلفة

الدولة الأم للشركة	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	الخدمات
الشركات الأمريكية	%17.9	%39.1	%43
الشركات البريطانية	%19.6	%47.6	%32.8
الشركات اليابانية	%24	%50.8	%25.2
الشركات الألمانية	%9.5	%60.4	%30.1

المصدر:دريد محمد علي، الشركة المتعددة الجنسية(آلية التكوين وأساليب النشاط)،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان:2009، ، ص45.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن الاستثمار في قطاع الخدمات كان أكثر ديناميكية بحيث يمثل ما نسبته 43% بالنسبة للشركات الأمريكية، كما نلاحظ أيضا أن قطاع الصناعات التحويلية أخذ اهتماما أكبر خاصة من طرف الدول المصدرة الكبرى خاصة منها الشركات الألمانية واليابانية حيث مثلت النسب على التوالي 60.4% و50.8% وهذا التنوع في الأنشطة الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات يفضي في النهاية إلى تنوع منتجاتها.

4)مركزية الإدارة: تخضع الشركة المتعددة الجنسية لسيطرة مركزية موحدة تمارسها الشركة الأم التي تتولى تحديد المواقع التي توجه إليها الاستثمارات الجديدة، وأسواق التصدير وبرامج الأبحاث وأسعار المنتجات المختلفة التي تنتجها الشركة، ويلاحظ أن مركزية الإدارة في الشركات المتعددة الجنسيات ضرورة تفرضها وتحتمها وحدة الاستراتيجية الإنتاجية الدولية التي تعمل هذه الشركات في إطارها، ومما يساعد على مركزية الإدارة وسائل الاتصال المتطورة والمتنوعة التي تيسر على الشركة الأم الإحاطة بسرعة ودقة متناهية بكافة المعلومات المتعلقة بشركاتها الوليدة.

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بالدول المضيفة:

يؤدي تعارض المصالح بين الشركة المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة إلى إثارة الكثير من المشاكل القانونية بينهما، وترجع بعض تلك المشاكل إلى تهرب الشركة المتعددة الجنسية من الضرائب التي تفرضها الدولة المضيفة، وتحايلها على القيود القانونية على تحويل النقد، والإضرار بمصالح المساهمين الوطنيين في الشركة الوليدة وتؤدي هذه المشاكل إلى إثارة المنازعات بين الطرفين أي الشركة المتعددة الجنسية والدولة المضيفة.

بما أن الشركة الوليدة تخضع لسيطرة وتوجيه الشركة الأم بحيث تعمل هذه الشركات الوليدة في إطار خطة اقتصادية موحدة تضعها الشركة الأم وتهدف أساسا إلى زيادة أرباح الشركة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق الدولة المضيفة التي تمارس نشاطها فيها ومن هنا تتبلور كثير من الإشكاليات بين الشركة المتعددة الجنسية والدولة المضيفة ومن أهمها:[1]

- إشكالية أسعار التحويل؛
- إشكالية المساهمونالوطنيين في الشركة الوليدة؛
- إشكالية العمل.

1) إشكالية أسعار التحويل: الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في ظل نوع من التكامل الإنتاجي على الصعيد الدولي حيث تتخصص كل شركة وليدة في مرحلة إنتاجية معينة، ومن ثم فإن معظم عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات التي تجريها هذه الشركات إنما تتم داخل مجموعة الشركة المتعددة الجنسية ذاتها، وكون هذه الشركة تخضع لإدارة مركزية موحدة تمارسها الشركة الأم، فإن هذه الأخيرة تتولى تحديد أسعار تلك السلع والخدمات بما يحقق في النهاية فائدة الشركة المتعددة الجنسية.

وعنداستخدام الشركات المتعددة الجنسيات لأسعار التحويل لنقل الأرباح والأصول المالية الأخرى من شركة وليدة إلى أخرى، يترتب عنها جملة من الآثار السلبية للدولة المضيفة نذكر منها:[2]

- ✓ التهرب من الضرائب التي تفرضها الدولة المضيفة على أرباح الشركات الوليدة العاملة في أراضيها، وذلك لكون أن التشريعات الضريبية تختلف من دولة إلى أخرى من حيث أسعار الضرائب المفروضة على دخول وإيرادات الشركات، في حين نجد بعض الدول تقرر إعفاءات وتسهيلات كثيرة ضريبية لرأس المال الأجنبي بغية تشجيعه على الاستثمار فيها، وبالنسبة للبعض الآخر نجد أنها تفرض أسعارا معينة على إيرادات الشركات العاملة في أراضيها وعلى هذا الأساس تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى نقل الأرباح التي تحققها شركة وليدة معينة إلى الشركات الوليدة التي تعمل في ظل نظم ضريبية أفضل، ويتم ذلك عن طريق التحكم في

[1]- دريد محمد علي، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص 271،272.
[2]- نفسه، ص- ص 272- 274.

أسعار السلع الوسيطة والخدمات التي تتبادلها الشركات الوليدة فيما بينها أو فيما بينها وبين الشركة الأم؛

- ✓ إضعاف أثر القيود التي تفرضها الدولة المضيفة على تحويل رأس المال والأرباح، بحيث نجد أن بعض الدول تفرض قيودا على حرية تحويل الأرباح المحققة فيها إلى الخارج، فتقوم الشركة الأم بنقل الأرباح والأصول المالية من الشركة الوليدة عن طريق المغالاة في أسعار السلع والخدمات التي تبيعها إلى الشركة الوليدة وتخفيض أسعار السلع والخدمات التي تبيعها الشركة الوليدة إلى الشركة الأم؛
- ✓ الإضرار بمصالح المساهمين الوطنيين في الشركة الوليدة وذلك عن طريق حرمانهم من الأرباح التي حققتها الشركة والمعدة للتوزيع عليهم بفعل استعمال أسعار التحويل؛
- ✓ الإضرار بمصالح دائني الشركة الوليدة، بانتهاج سياسة أسعار التحويل وما تؤدي إليه من نقل الأرباح التي تحققها الشركة الوليدة وجزء من رأسمالها إلى شركة وليدة أخرى أو إلى الشركة الأم، فإنها بذلك تضر بدائني الشركة الوليدة عن طريق التلاعب برأسمالها الذي يعد ضمانا لها.

2)إشكالية المساهمين الوطنيين في الشركة الوليدة: الشركات الوليدة تعمل في إطار خطة اقتصادية موحدة تضعها الشركة الأم، وهذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى دون الأخذ بعين الاعتبار لمصالح الشركة الوليدة، وبفعل كون أن الشركة الوليدة ممكن أن تكون شركة وليدة مشتركة أي تتكون من مساهمة رأس المال الأجنبي مع رأس المال الوطني، فهي بذلك تضر بمصالح الشركاء الوطنيين في الشركة الوليدة، كأن تقوم الشركة الأم باتخاذ قرارات وإجراءات لا تتفق بل قد تتعارض ومصلحة الشركة الوليدة ولكنها تحقق مصالح الشركة الأم، وهذه القرارات والإجراءات من شأنها الإضرار بمصالح المساهمين الوطنيين.

3) إشكالية العمل: مما لاشك فيه أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات له آثار إيجابية على سوق العمل من حيث توفير فرص عمل جديدة وامتصاص قدر من البطالة التي تعاني منها جل الدول، إلا أن نشاط هذه الشركات يثير جملة من المشاكل العمالية التي ترجع في معظمها لكون خضوع الشركات الوليدة العاملة في مختلف الدول إلى إدارة مركزية موحدة تفرضها الشركة الأم وتلزم هذه الشركات للالتزام بها.

ولكون الشركة الأم تسعى في معظم قراراتها إلى تحقيق هدف واحد وهو زيادة أرباحها دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المضيفة، وبالتأكيد دون مراعاة مصالح العاملين في الشركات الوليدة ويمكن حصر مشاكل العمل في مشكلتين رئيسيتين:[1]

- **المركز القانوني للعاملين في الشركات الوليدة:** تسمح الشركات المتعددة الجنسيات لشركاتها الوليدة حرية اختيار العاملين فيها والتعاقد معهم وفقا لأحكام العمل النافذة في الدولة المضيفة، فلا تنشأ علاقة قانونية بين العاملين في الشركة الوليدة والشركة الأم، فقد تقرر الشركة الأم اتخاذ بعض القرارات التي يكون لها تأثيرا مباشرا على مركز العاملين في الشركات الوليدة كأن تقرر مثلا تصفية شركة وليدة أو تخفيض حجم الإنتاج فيها بما ستلزمه من إغلاق أحد مصانعها، ويكون من شأنه إنهاء عقد العمل للعاملين في هذه الشركة.
- **التنظيم النقابي للعاملين في الشركة المتعددة الجنسية:** الشركة المتعددة الجنسية تتكون من شركة أم ومجموعة من الشركات الوليدة التي تمارس نشاطها في دول متعددة، فإنها تجد نفسها في مواجهة نقابات عمالية متعددة لكن فعاليتها بالنسبة للشركة المتعددة الجنسية أقل من فعاليتها في الشركات الوطنية ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها:[2]

✓ خضوع الشركات الوليدة في إطار الشركة المتعددة الجنسية لخطة اقتصادية موحدة تضعها الشركة الأم، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في الشؤون المختلفة دون مشاركة نقابات العمال في الشركات الوليدة في عملية صنع واتخاذ القرار؛

✓ الشركات المتعددة الجنسية لاتركز عملياتها الإنتاجية في شركة وليدة معينة، وإنما تقوم بتقسيم تلك العمليات الإنتاجية على معظم شركاتها الوليدة وهذا ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الإنتاجية في الأسواق العالمية في حالة حدوث إضراب أو تهديد بالإضراب؛

✓ القدرة المالية الضخمة للشركة المتعددة الجنسية التي تمكنها من مقاومة التوقف عن العمل في إحدى شركاتها الوليدة؛

✓ تعدد وتشتت الشركات المتعددة الجنسية وخضوعها لنظم قانونية مختلفة ومتباينة هذا ما يزيد في إضعاف فاعلية النقابات العمالية.

---

[1]- دريد محمود علي، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص 293،294.

[2]- نفسه، ص، ص 296، 297.

خلاصة الفصل الأول:

إن للعولمة جذورها القديمة قدم النظام الرأسمالي، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال، أو انتشار المعلومات والأفكار أو تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون وعلى الأخص منذ الاكتشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر.

وتعد المتغيرات التي تلاحقت على الساحة الدولية منذ الثمانينات ثورة كاملة في النظام الاقتصادي العالمي، بمعني أن هناك مجموعة من المتغيرات السريعة والعاصفة التي تؤدي إلى علاقات قوة جديدة بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة وفي تعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة لجميع الأطراف على الساحة العالمية.

الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تمثل الدافع الرئيسي للمتغيرات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تفوق القدرة الاقتصادية التكنولوجية الشاملة لتحالف الدول الرأسمالية، وتشير كافة الدلائل إلى الدور الحاسم الذي لعبته هذه الثورة في إعادة تشكيل النظام الدولي وكونها المحرك الهام للتغير في الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية.

الفصل الثاني:

التكامل الاقتصادي

تمهيـــد:

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات و تحولات اقتصادية كثيرة فدول كثيرة تحولت من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد السوق باحثة عن موقع اقتصادي داخل التكتلات الاقتصادية لأن التكامل الاقتصادي الدولي أصبح ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية ويسعى إليه الكثير من الدول من أجل تحقيق أهداف معينة للأعضاء المشاركين في التكامل، قد تكون سياسة ولكن الأهم هي الأهداف الاقتصادية المتمثلة في زيادة الإنتاج الناجم عن التخصص و تقسيم العمل ووقرات الحجم وتحسين الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن زيادة المنافسة بين الدول الأعضاء وتحسين معدل التبادل التجاري للاتحاد بالمقارنة مع العالم الخارجي.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

من الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي فاينر سنة1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية[1]، لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...إلخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية.[2]وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وأشكاله.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي:

يعود أصل كلمة تكامل للغة اللاتينية Intégration،بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أو جعل الشيء كلا متكاملا، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل.[3]

ومن الملاحظ انه ليس هناك اتفاقا بين الاقتصاديين حول مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل حيث تعددت التعاريف الخاصة به وتنوعت، وفي هذا الإطار يمكننا عرض بعض المفاهيم كما يلي:

تعريف(1):عرف **بيلا بلاسا** التكامل على أنه "عملية وحالة في آن واحد فبوصفه عملية يتضمن التدابير و الإجراءات التي تهدف إلى إلغاء و إزالة الحواجز الجمركية بين

---

[1]-محمد رئيف مسعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة:2005، ص 182.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة (الطموحات والأداء)**، كاضمكة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر:1985، ص 14.

[3]- عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي**، مكتبة عين الشمس، مصر: 1996، ص36.

الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها أما بوصفه –حالة– أيأن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية."[1]

تعريف(2): يرى **جونار ميردال** التكامل على أنه "عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة و تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي."[2]

تعريف(3): مفهوم التكامل على النحو الذي حدده **جان تنبرجن** على أنه "عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها **بيلا بلاسا** فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل(الأطر) للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون."[3]

كما نجد أن **فريتز ماخلوب** يرى أن التعريف الملائم لمفهوم التكامل الاقتصادي إلى "أن فكرة التكامل الاقتصادي التام ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل."[4]

أمابالنسبةللعلماءوالباحثينالعربفنجدأن**الدكتورعبدالهادييموت**عرفالتكاملالاقتصاديعلىأنه" عملية

تقاربتدريجيةتعملللتسهيلتنميةالبلدانذاتالأنظمةالسياسيةوالاقتصاديةالمتجانسة،ولذاعليهاأنتكونه ؤسسةعلىتناسقخططالتنمية."[5]

ومن خلال ما ورد نلاحظ انهمن الواضح أن هناك عدم اتفاق أو صعوبة حول مفهوم التكامل الاقتصادي، ولعل أولى المشاكل التي تعترض سبيل وجود تعريف شامل للتكامل هو الاتفاق حول ما إذا كان التكامل هو محصلة أو نتيجة أو كونه عملية.

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة:2003، ص 14.

[2]- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة:2004 ، ص 06.

[3]-نفسه، ص 07.

[4]- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق)**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة:2005،ص 30.

[5]-عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص 110.

ومن خلال ما ورد في التعاريف السابقة يمكننا القول بان التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة كل العراقيل و القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.[1]

كما يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي عملية رسمية واعية تهدف إلى تعميق الترابط والتبادل بين مجموعة من الدول كما يمكن أن تكون له أشكالا مختلفة، والتكامل عادة ما يستلزم اتحادات جمركية (كرفع الرسوم الجمركية عن البضائع المتاجر بها بين الدول المتكتلة) وترتيبات تجارة حرة (رفع الرسوم و التعريفة الجمركية و المقيدات الأخرى عن بضائع معينة) أو السوق المشتركة العامة(تحرير كل النشاط الاقتصادي وإزالة القيود عن التبادل الاقتصادي، وتكوين أحكام مشتركة عامة، وتنظيمات قواعد عامة، بدلا من القوانين الوطنية المختلفة).

الفرع الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

1) التكامل الأفقي: يقوم هذا التكامل بناء على الإرادة الحرة للدول الأطراف و اتفاقها عليه وتنظيمها له بحيث تكون هذه الدول عادة متقاربة في مستوى التقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها ويعتمد هذا النوع من التكامل على التوسع الجغرافي عن طريق ضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بإنتاج سلع وخدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحدا.[2]

2) التكامل العمودي: ظهر هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار، حيث تقوم الدول المستعمرة بضم وحدات أو قطاعات إنتاجية إلى قطاعاتها من الدول التي تم استعمارها و هذا ما أدى إلى ظهور التبعية الاقتصادية التي تعتبر رمزا من رموز تخلف الدول النامية، ويقوم هذا النوع من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم و الآخر نامي يقع تحت سيطرة الأول بشكل مباشرو كامل، واستمرت هذه العلاقة حتى بعد نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي.[3]

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.

[2]-عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 287، 288.

[3]- نفسه، ص 288.

3) التكامل الإقليمي: ويقصد به التكامل بين مجموعة معينة من الدول في علاقات خاصة بينها، مما يساهم في خلق نوع من الترابط و التشابك بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة للظروف التي مرت بها هذه الدول، وما هو قائم على المستوى العالمي راجع لعوامل تاريخية أو استعمارية أو من خلال ما أفرزته النهضة التكنولوجية والتقدم العلمي مما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الدولي على أنه عملية تقريب الاقتصاديات بعضها بالبعض الآخر وصولا إلى توحيدها.[1]

المطلب الثاني: أهدافه ومزاياه.

يسعى التكامل الاقتصادي على الاستفادة الفعلية من جميع الفرص التي يوفرها التقسيم الكفء للعمل وزيادة المقدرة التفاوضية للأطراف المتكاملة إزاء العوامل الخارجية سواء في المجال التجاري أو في المجالات الفنية والعلمية والتكنولوجية، والمزايا التي ترمي الدول المشتركة إلى تحقيقها من التكامل الاقتصادي بقصد تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

- ✓ تحقيق التخصص الإنتاجي والتقسيم الدولي للعمل وما يرتبط بذلك من مزايا زيادة الإنتاجية وتقليص التكاليف بهدف تطوير الهيكل الإنتاجي وتنويع الإنتاج؛
- ✓ توفير إمكانات أفضل لاستخدام فعال لمنجزات العلم والتكنولوجيا والطرق الحديثة في الإنتاج بهدف رفع الكفاية الاقتصادية وتعجيل التنمية؛
- ✓ العمل على توسيع السوق بحيث يمكن إقامة المشاريع الإنتاجية ذات الأحجام الاقتصادية والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛
- ✓ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى الحد من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية إذأن التخصص في الإنتاج و التوسع في حجم الطلب الفعال من خلال التوسع في السوق ستؤدي بطبيعة الحال إلى استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وإلى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا؛

---

[1]-عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 288.

[2]- رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة(مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي)**،الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا:2001،ص231.

- ✓ إن تطوير الإنتاج وتنويعه و خلق التكامل بين منتجات الأطراف سيؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية فيما بينها مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، وهذه الظاهرة ستنعكس إيجابيا على ميزان مدفوعات هذه الدول؛
- ✓ تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛
- ✓ إن تطوير الهيكل مقابل توحيد السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ستؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لدول التكامل في مجال تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، ومن ثم تستطيع دول التكامل بلوغ شروط أفضل في تجارتها الخارجية وتحسين نسب التبادل التجاري لصالحها، والتي ستنعكس إيجابيا على موازينها التجارية؛
- ✓ إن المزايا الاقتصادية العديدة التي ستؤدي إلى تعجيل التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية وسريعة ومن ثم زيادة الدخل الفردي ورفع معدلات نموه وبذلك يكون الهدف النهائي من التكامل الاقتصادي رفع مستوى المعيشة لمواطني هذه الدول؛
- ✓ يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، مما يساهم في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أولي إلى اقتصاد صناعي متقدم؛
- ✓ تهدف الدول الصغرى من عملية التكامل إلى اقتحام الأسواق الأجنبية بحيث يعتبر التكامل بالنسبة لها استراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي؛
- ✓ تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمى في ظل التكامل وحتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية.

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الدولي.

تتنوع أشكال التكامل الاقتصادي في المساحة الممتدة بين أبسط صور التعاون من خلال اتفاقيات التجارة وما قد يلحق بها من اتفاقات لتسوية المدفوعات والاندماج الاقتصادي التام، وبالنظر إلى محاولة **بيلا بلاسا** المتعلقة بالإجابة على التساؤل الخاص بماهية درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي؟ وللإجابة عليه فرق بين عدة درجات لسلم التكامل الاقتصادي و هي على الترتيب، اتفاقية التفعيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، واختلف الاقتصاديين على سلم التكامل فمنهم من يرى أنه يشتمل فقط على الدرجات التالية: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث التكامل النقدي باعتباره شكلا مميزا من أشكال التكامل الاقتصادي، وهو الأمر الذي برز في تجربة الوحدة النقدية الأوروبية أما حديثا فيرى فريق رابع أن التكامل المالي يعد أيضا شكلا هاما ومميزا بحيث يتوجب إدراجه ضمن سلم التكامل الإقليمي.[1]

وفيما يلي نحاول عرض المراحل المختلفة لدرجات سلم التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة.

إن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تتضمن على مجموعة التدابير والإجراءات التي من خلالها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على سلع الدول الأعضاء مع محافظة كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير، كما قد تكون هذه المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الأخر[2] ،كما يتم وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة.

وتتميز منطقة التجارة الحرة بترك المجال للدول الأعضاء وبكل حرية في صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي بحيث لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي، ولقد شاع قيام مناطق التجارة الحرة بعد الحرب العالمية الثانية بما تتميز

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 35، 36.

[2]- إكرام عبد الحميد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة، والتكتلات الإقليمية البديلة)**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2002، ص 63.

به من حرية الدول الأعضاء في وضع سياساتها التجارية مما لا يؤثر على سيادتها الوطنية فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع بقية العالم الخارجي، وهذا ما أدى إلى انتشار استخدام هذا الشكل من التكامل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة تأسيس مناطق التجارة الحرة الأوروبية و المعروفة بـ "**إفتا**"EFTA بعد الحرب العالمية الثانية والغاية منها تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها لاحقا.[1]

وعلى مستوى الدول النامية فلقد أقيم عدد من المناطق الحرة في مقدمتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية و المعروفة بـ"**لافتا**"LAFTAوالتي أنشأت بموجب "معاهدة **مونتيفيديو**سنة1960".[2]

تواجه مناطق التجارة الحرة عادة مشكلة إعادة التصدير، وما يترتب عنها من توقعات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، مما يؤدي إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، وهذا راجع لعدم توحيد الرسوم الجمركية الأمر الذي يزيد من احتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، الأمر الذي يسمح لهم بتفادي دفع الرسوم الجمركية عليها.[3]

المطلب الثاني: منطقة التفضيل الجزئي.

تتفق فيها مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، وذلك من أجل تنشيط التبادل التجاري، وذلك عن طريق اختيار مجموعة من التدابير والمتعلقة بتخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل.[4]

ومن صور مناطق التفضيل الجزئي في وقتنا الحالي **منطقة الكومنولث** التي تواجه شكوكا من قبل الاقتصاديين في ما مدى اعتبارها شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي وهذا راجع لبساطة وسهولة الترتيبات التكاملية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء.[5]

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 38، 39.
[2]- نفسه، ص 39.
[3]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 63.
[4]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.
[5]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص 37.

وفي هذا الإطار يمكن تسجيل بعض الملاحظات فيما يخص هذا الشكل من أشكال التكامل كالآتي:[1]

- ✓ يشمل هذا السلم التكاملي على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون أن يمتد إلى إلغائها كليا، فهي تعتبر نوع من أنواع المعاملات التفضيلية الجمركية، والهدف منها تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر؛
- ✓ تقتصر هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل دون أن تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول؛
- ✓ حق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الولوج في ترتيبات مشتركة مع باقي دول الأعضاء.

المطلب الثالث: الاتحاد الجمركي.

يتم من خلال هذا السلم التكاملي توحيد التعريفة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود والحواجز على التجارة البينية، بحيث تصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليميا جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء ليس لها الحق والحرية في إبرام اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجة عن الاتحاد أو حتى تجديدها، كما يمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على الوجه التالي:[2]

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة +تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي

وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن الاتحاد الجمركي يتضمن في واقع الأمر على عدد من الإجراءات هي:[3]

- ✓ إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد(يلتقي الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة)؛
- ✓ إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تواجه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي ويتم صياغتها بالاتفاق بين جميع الدول الأعضاء؛

---

[1]- عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي**، مرجع سابق الذكر، ص40.
[2]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.
[3]- نفسه، ص 40.

- ✓ الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقات مع الدول الخارجية عن الاتحاد تعتبر ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها الأخر؛
- ✓ الامتناع عن عقد أي اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والدول الخارجية عن الاتحاد.

كما يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية وهي:[1]

- ➢ وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- ➢ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- ➢ وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛
- ➢ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها وتتوالى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء، ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك يتفادى المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة والخاصة بإعادة التصدير.

المطلب الرابع: السوق المشتركة.

بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي يضاف إليها إلغاء القيود مع حركة عوامل الإنتاج(العمل ورأس المالو التكنولوجيا)فيما بين الدول الأعضاء، وعليه تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم من خلالها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة، ومن خلال هذه السوق يتم توحيد أسواق كل المنتجات وعناصر الإنتاج، ويكون ذلك عن طريق اتفاق كل الدول الأعضاء على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية بل وتتعداها للسياسات الجمركية والمالية.[2]

ويمكن التعبير عن هذا السلم التكاملي بالمعادلة التالية:[3]

السوق المشتركة =الاتحاد الجمركي+ تحرير انتقالات عناصر الإنتاج

من خلال المعادلة يتضح لنا أن السوق المشتركة تشتمل على شقين رئيسيين هما:[4]

---

[1]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 64.
[2]- نفسه، ص 64.
[3]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص42.
[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، **مرجع سابق الذكر**، ص28.

- ✓ **الشق الأول:** يتعلق بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ويغطي ذلك حركة التبادل السلعي، ويتكفل الاتحاد الجمركي بإزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي؛
- ✓ **أما الشق الثاني:** فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مما يسمح ذلك بإعادة توزيع عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يكفل زيادة إنتاجيتهما، بحيث تتشكل سوقا واحدة يتم فيها انتقال العمال دون قيود.

ومن الأمثلة الرائدة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في **25 مارس1957** وتضم كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ودول البينلوكس الثلاثة (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في **أول جانفي 1958**،وفي المنطقة العربية أصدر مجلس الوحدة العربية قراره رقم17في عام 1964بإنشاء السوق العربية المشتركة.[1]

المطلب الخامس: الوحدة الاقتصادية.

في هذا السلم التكاملي لا يقتصر الأمر فقط على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية بل يتعداه ليشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بهدف إقامة هيكل متكامل، وإزالة التباين في السياسات بين الدول الأعضاء ويمكن التعبير عن هذا السلم التكاملي بالمعادلة التالية:[2]

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

لكن اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والظروف التي تمر بها كل دولة من دول الاتحاد تثير بعض المشاكل والعراقيل لأن كل دولة لها خصائص تستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية ملائمة لظروفها.[3]

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص42.
[2]- نفسه، ص43.
[3]- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 2004،ص 225.

المطلب السادس: الوحدة النقدية.

يعرف **فريتز ماخلوب** اصطلاح (التكامل النقدي) على أنه "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية."[1]

ويعتبر التكامل النقدي أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فقيام صور التكامل الاقتصادي السالفة الذكر وما تقتضيه من تحرير التجارة السلعية وانتقالات عناصر الإنتاج تحريرا كاملا تخلق مشكلات نقدية قد تعيقها على تحقيق الأهداف المرجوة، غير أن الربط بين إنشاء عملة مشتركة والتكامل النقدي ينصرف فقط إلى صيغة(**التكامل النقدي التام**)،فإذا توصل مجموعة من الدول إلى ترتيبات نقدية أقل أهمية من عملية إنشاء العملة الواحدة فإنها تدخل في إطار(**التكامل النقدي الجزئي**)، والتي تتعلق بإجراءات العمل النقدي المشترك بين مجموعة الدول الأعضاء في المنطقة النقدية الموحدة.[2]

المطلب السابع: التكامل المالي.

يعتبر أحدث درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث أسفرت عنها التجربة العملية للاتحاد الأوروبي، فعملية التحرير المالي وإزالة كافة القيود التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء تعد أمرا هاما وحيويا للاقتراب من مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.
[2]- نفسه، ص 44.

المبحث الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي.

مما لا شك فيه أن الدول عندما تسعى إلى إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل عن طريق توفر بعض المقومات والشروط الأساسية للنجاح في تحقيق أهدافها، والأمر الذي يتطلب ضرورة توفر الظروف الاقتصادية و السياسية الملائمة التي تساعد على نجاح التكتلات الإقليمية، ويمكن أن تكون أيضا اجتماعية، وفيما يلي نتناول أهم دوافع التكامل الاقتصادي وهي:

المطلب الأول: الدوافع السياسية.

تعتبر المصالح السياسية من أهم الأسباب أو الدوافع التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، فالعلاقة تكون وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والأسباب التي تكون من وراء هذا التكامل الاقتصادي عديدة ومختلفة باختلاف ظروف كل دولة، قد يكون الدافع السعي إلى توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المندمجة في التكامل وقد يكون الدافع من وراء الاتحاد تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، وأبرز مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الهدف هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تقسيم أمريكا و الاتحاد السوفياتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما.[1]

وفي الغالب ترى كثير من الدول في التكامل أداة تستطيع بموجبها أن تؤمن نفسها ضد توقعات الغزو الخارجي و على هذا الأساس تلجا كل من الدول الكبرى والصغرى على حد السواء إلى الاندماج فيما بينها وبهذا تحصل بالمقابل الدول الصغرى على مساعدات اقتصادية من مواد غذائية وبترولية ومعدات حربية، وفي الجهة الأخرى تعتبر الدول الكبرى أراضيها بمثابة عمق استراتيجي يتيح لها الكثير من حرية الحركة.[2]

والدليل على أن المصالح السياسية تعتبر أهم الدوافع التي تسرع على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول فنضرب الأمثلة التالية:[3]

---

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة (مع رؤية إسلامية)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر:2007، ص21.

[2]- محمد عيسى عبد الله، موسي إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان:1998، ص،ص158،157.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق الذكر**، ص22.

- **اتحاد الزولفرين: (Zollverein)**: والذي كان تمهيدا لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية وكان مثالا جيدا لتقارب اقتصادي بهدف تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، حيث كان هذا الاتحاد الجمركي وسيلة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانية شاملة.
- **التجمع الاقتصادي الأوروبي:** الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان هذا الأخير ردا على التحديات التي واجهت أوروبا خلال هذه الفترة، وكان الغرض الأساسي منه تطوير السوق الأوروبية المشتركة إلى وحدة سياسية واحدة وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من معاهدة روما المتمثلة في توثيق الصلات بين الدول الأعضاء.
- **اتفاقية الوحدة الاقتصادية المنعقدة بين دول الجامعة العربية:** حيث لم تكن الإشارة مباشرة في هذه الاتفاقية على استهدافها لأغراض سياسية، بل كانت الإشارة إلى أهداف اقتصادية، حيث جاءت في ديباجة هذه الاتفاقية الرغبة في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلاؤم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها لتحقيق أفضل الشروط لتنمية اقتصادها وثرواتها،وتأمينالرفاهيةمنخلالالاتفاقعلىقيامموحدةكاملةبينهاوتحقيقهابصورةتدريجية.

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية تتطلب شروطا اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توافر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة، وتخصص المشاريع الإنتاجية على مستوى إقليمي بالإضافة إلى عامل أساسي والمتمثل في انسجام السياسات الاقتصادية، وتوزيع مكاسب الإنتاج ويمكن إيجاز هذه الشروط على النحو التالي:[1]

- ✓ **توفر البنية الأساسية الملائمة:** بوجود بنية أساسية ملائمة من شأنه تسهيل إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي، فالمجال الإقليمي وحده لا يتيح هذه الإمكانية إلا بتوفير شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة من أجل توسيع حركة التبادل التجاري وتسهيلها بين مناطق التكامل الاقتصادي، إذ أن تقريب المسافة بين دول التكامل الاقتصادي وزيادة الاتصالات بالضرورة سيؤدي إلى دعم مراكز التكتل في مجال التجارة الدولية وتسهيل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع دول خارجية؛

[1]- إكرام عبد الحميد، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 56-58.

✓ **توافر الأيدي العاملة المؤهلة:** توفر الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة يساهم في إنجاح دعائم التكامل الاقتصادي من خلال استخدام الموارد الإنتاجية بطريقة سليمة وفعالة، بالإضافة إلى تنمية هذه الموارد وزيادة إنتاجيتها، وبالضرورة يؤدي ذلك إلى رفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها؛

✓ **تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** هذا التخصص يجعل اقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة وزيادة المبادلات التجارية بينها، ويعتمد ذلك بالدرجة الأولى على تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء لأنه يمكنها من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل، والمتمثلة في توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء لأنه في حالة تشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول فان التكامل يفقد أثره كتنظيم لتنشيط التبادل بين مجموعة الدول الأعضاء؛

✓ **انسجام السياسات الاقتصادية:** من أبرز الشروط هو التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق التنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، لأن تنسيق سياسات الاستثمار يحقق تنمية إقليمية متوازنة من خلال تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وتوزيع النشاطات الصناعية بصورة عادلة بين دول التكامل، هذا ما يمكن من تجنب اختلالات قد تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض البلدان؛

✓ **توزيع مكاسب التكتل:** من الضروري إعداد سياسة مشتركة الهدف منها اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير وذلك لتفادي سحب الدول المتقدمة والغنية عوامل الإنتاج والكفاءات لصالحها، محدثة بذلك ضررا للدول الأكثر احتياجا لأموال الاستثمارات، كما يجب أن تقترن هذه الإجراءات تدابير حمائية اتجاه الدول الأضعف في المنطقة.

المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية (رفع المستوى العلمي والثقافي).

يعتبر رفع المستوى العلمي و الثقافي من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي باعتباره وسيلة يمكن من خلالها رفع هذا المستوى لمواطني دولة معينة نتيجة لانضمامها مع دول أكثر تقدما، الأمر الذي يتيح الفرصة لهذه الدول احتكاك فنييها بخبراء الدول المتقدمة وكذلك نقل الحضارة الأكثر تقدما مما يؤهلها للاستفادة منها، ومما لا شك فيه أن

التقدم الاقتصادي يعتمد أساسا على التقدم العلمي ومن الملاحظ أن الاهتمام بالبحث العلمي أدى إلى خلق فجوة واسعة من التقدم التكنولوجي بين الدول المتقدمة وغيرها من دول العالم الثالث، بحيث يكاد يكون من الصعب على هذه الأخيرة اللحاق بالركب ونظرا للتكاليف المرتفعة للبحث العلمي يتعذر لدولة بمفردها أن تقوم به على الوجه الأكمل بمفردها، مما أصبح لزاما عليها أن تتكتل وتتعاون لتخصيص اكبر قدر ممكن من الموارد والخبرات للبحث العلمي لما يعود عليها من فوائد وخيرات.[1]

[1]- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص 158.

المبحث الرابع: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

التكامل عن طريق إنشاء اتحادات اقتصادية كبيرة يتيح الفرصة للدول الرأسمالية بتوسيع أسواقها الوطنية والحصول على المواد الأولية بأرخص الأسعار فهو يعتبر تكامل قائم على أساس المصلحة الخاصة، وعلى أساس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل مما يجبر الاحتكارات الدولية على تنسيق جهودها والتكتل لزيادة نطاق عملها.

واجهت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية تحدي كبير نتيجة تضاءل قوتها العسكرية وهيمنتها الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي اضطرها إلى التكتل والاتحاد وتأسيس سوق مشتركة كي تزيد من قوتها التنافسية، والعمل على صياغة سياسة اقتصادية موحدة تمكنها من مجابهة الأخطار المحتملة.[1]

ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض السياق التاريخي لتجربة الاتحاد الأوروبي والمراحل التي مرت بها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

إن أصل فكرة توحيد أوروبا ليست حديثة العهد ففي عام1950 اقترح وزير خارجية فرنسا "**روبرت شومان**" ومستشاره "**جان مونيه**" إنشاء هيئة مشتركة للإشراف على صناعة الحديد و الفولاذ في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا بغية جمع الشمل بعدما فرقتهما الحرب العالمية الثانية وفسح المجال أمام بلدان أوروبا الغربية للانضمام لهذه الهيئة[2]،فرحبت بالمبادرة كل من حكومات ألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ، هولندا وإيطاليا، حيث وقعت إلى جانب فرنسا على معاهدة باريس بتاريخ18 أفريل1951،وتمثل هذه المعاهدة اللبنة الأولى في طريق بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتم الاتفاق على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وما يرتبط بها من صناعات و التي كانت تعتبر من العوامل الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقررت هذه الدول التعاون فيما بينها من أجل التخفيف من حدة الصراعات الهادفة إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الحديد والفحم في هذه الدول.[3]

---

[1]- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص 163.
[2]- نفسه، ص164.
[3]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 155، 156.

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25مارس1957، التي أُعتبرت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، الذي تأسس في بداية الأمر من نفس الدول الستة الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والذي تشكل في البداية من تنظيمين رئيسيين هما:

- التنظيم الأول يتعلق **بالجماعة الاقتصادية الأوروبية**(CCE)والذي عرف بالمصطلح (السوق الأوروبية المشتركة)؛
- أما التنظيم الثاني فعرف **بالجماعة الأوروبية للطاقة الذرية**(Euratom).

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي.

إن مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي يتناول في طياته محاولة تجاوز التحديات التي واجهته في طريق تحقيق أهدافه خلال العقود الثلاثة التي تلت التوقيع على اتفاقية روما التي أدت إلى استمرار الحواجز بين الدول الأعضاء حتى وإن أخذت أشكالا جديدة، كما واجه هذا المشروع عقبات النمو الاقتصادي وجعلت الدول الأوروبية تعاني من البطالة وتشتت جهود البحث العلمي و تخلف الصناعة مقارنة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[1]

وفي هذا الإطار سنعرض المرحلتين الرئيسيتين التي ساهمت في تحديد صورة النظام العالمي الاقتصادي الجديد وهي:

- ✓ مرحلة التكامل الاقتصادي الرأسي؛
- ✓ مرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي.

الفرع الأول: مرحلة التكامل الاقتصادي الرأسي:

ويقصد بهذا المنهج الأول المتعلق بالتكامل الاقتصادي الرأسي بالحالة التي يتم فيها إتباع أسلوب التدرج والانتقال من مرحلة إلى أخرى على سلم التكامل الاقتصادي، أي الانتقال من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم مرحلة السوق المشتركة لتستمر المسيرة إلى الانتقال إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية ثم مرحلة الوحدة النقدية، ثم مرحلة الوحدة المالية وهي مرحلة الختام المتمثلة في مرحلة التكامل الاقتصادي التام[2]،ويمكن تقسيم مرحلة التكامل الاقتصادي العمودي إلى عدة فترات نوجزها فيما يلي:[3]

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 156،157.
[2]- نفسه، ص، ص 160، 161.
[3]- نفسه، ص- ص162-167.

- **الفترة الأولى (1951-1957)**:اتسمت هذه الفترة بتغطية التكامل القطاعي وذلك بالتركيز على قطاعات بعينها المتمثلة في صناعة الفحم والصلب وتنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة مع تقييدها اتجاه الدول غير الأعضاء.
- **الفترة الثانية(1958-جويلية1968)**: تم في هذه المرحلة بناء منظومة الاتحاد الجمركي وذلك عن طريق الانتقال من درجة منطقة التجارة الحرة إلى درجة بناء الاتحاد الجمركي الأوروبي، حيث رسمت معاهدة روما الموقعة في 25مارس1957 طريق التكامل الرأسي خلال هذه الفترة، حيث نصت على تحقيق الاتحاد الجمركي خلال فترة انتقالية قدرت باثني عشرة سنة ابتداءا من 01جانفي 1958،مع تقسيمها إلى ثلاث فترات فرعية مدة كل منها أربع سنوات، وتم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الجمركي قبل أوانه بعام ونصف خلال مؤتمر القمة لرؤساء وحكومات الجماعة في لاهاي في01 ديسمبر 1969.
- **الفترة الثالثة (مارس1975- ديسمبر1991)**:عرفت بمرحلة استكمال إجراءات بناء السوق الأوروبية الموحدة، أو بما يسمى بمشروع أوروبا الموحدة1992،وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض، ولقد تحقق ذلك من خلال منهج شامل للتكامل الاقتصادي والسياسي عرفت ببرنامج أو خطة شاملة قابلة للتنفيذ "**برنامج 1992**"**(The1992Program)**،يهدف هذا الأخير إلى خلق سوق داخلي واسع ضخم بلا حدود، وتستغرق المدة الزمنية لاستكمال إجراءات هذه السوق الموحدة من مارس1975 إلى ديسمبر1992.
- **الفترة الرابعة (فيفري1992-جانفي2002)**: وتعد الفترة التي نظمتها "**معاهدة ماستريخت**" ففي07فيفري1992،قامت الدول الخمسة عشر أعضاء الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على المعاهدة الاقتصادية والنقدية، حيث رسمت هذه الأخيرة جدولا زمنيا الهدف منه التحرير الكامل لتدفقات رؤوس الأموال بين هذه الدول وتحقيق التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- **الفترة الخامسة (جوان2002-ديسمبر2005)**: أطلق عليها مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي أو بناء منظومة التحرير المالي التي تم إقرارها في قمة برشلونة

الأوروبية في جوان 2002،فعلى الرغم من إتمام مراحل الوحدة النقدية الأوروبية في عام2002 لكنه اتضح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن أسواقها لرأس المال لازالت تخضع للعديد من القيود غير منظورة، وهو الأمر الذي يتطلب وضع البرامج القادرة على حصرها وإزالتها فكلفت المفوضية الأوروبية بإعداد هذه البرامج وإنشاء سوق أوراق مالية موحد تندمج فيه الأسواق المالية الوطنية الخاصة بالدول الأعضاء لهدف إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوروبية الموحدة.

الفرع الثاني: مرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي:

تتمثل هذه المرحلة بتوسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال قبول أعضاء جدد تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما والمتمثلة في:[1]

- ✓ انتماء الدولة الراغبة في العضوية إلى القارة الأوروبية وأما الدول الخارجة من القارة الأوروبية يمكن لها الارتباط بالقارة الأوروبية من خلال نظام الانتساب الأوروبي، أو الدخول في ترتيبات التعاون الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛
- ✓ اعتماد هذه الدول لنظام اقتصادي ليبرالي وتفعيل دور القطاع الخاص في إحداث النمو الاقتصادي المرغوب ورفع مستويات التوظيف الكامل؛
- ✓ اعتماد الدول الراغبة في العضوية لتقاليد وأعراف النظام الديمقراطي الغربي،ونبذ كافة أشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم.

من خلال هذه الشروط الثلاثة اتسعت دائرة عضوية الجماعة الأوروبية، والتي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي وذلك بقبول أعضاء جدد من القارة الأوروبية وزيادة حجم سكانها، وارتفاع قيمة وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد، وفي هذا الإطار نوجز مختلف مراحل منهج التكامل الاقتصادي الأوروبي الأفقي:[2]

- **الفترة الأولى (جانفي 1973):** التي عرفت بمرحلة التوسع نحو الشمال من خلال إقرار عضوية كل من: (المملكة المتحدة والجمهورية الايرلندية، ومملكة الدانمارك)، بانضمام

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 168، 169.
[2]- نفسه، ص- ص169-171.

المملكة المتحدة (بريطانيا) تم حسم أولى مشاكل توسع الجماعة منذ نشأتها حيث أثار هذا الأخير عدة مشاكل تتمحور حول شروط العضوية وكيفية تطبيقها وبذلك أتاح من الجانب الآخر تعلم الجماعة الأوروبية من هذه المشاكل التي مكنتها من تحسين شروط العضوية في المراحل اللاحقة من مراحل التوسع.

- **الفترة الثانية (مارس1981)**:وهي المرحلة التي عرفت بمرحلة التوسع الثاني للجماعة الأوروبية، ولكن في هذه المرحلة كان التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية حيث تضمن انضمام اليونان لتصبح عضوا كاملا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1981، حيث أثار هذا النمط الكثير من المشاكل لأنه للمرة الأولى تنظم دولة أوروبية جنوبية ذات مستويات أقل في نموها الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالدول التسعة الأخرى.
- **الفترة الثالثة (جانفي1986)**: وهذه المرحلة أيضا سميت بمرحلة التوسع لكن الثالث وكان أيضا في اتجاه جنوب القارة الأوروبية من خلال انضمام كل من إسبانيا و البرتغال إلى نظام العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية ليصبح عدد الأعضاء بعد هذا التوسع اثني عشرة دولة هي(فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، الجمهورية الايرلندية، الدانمارك، اليونان، إسبانيا، البرتغال).
- **الفترة الرابعة(جانفي1995)**:أطلق على هذه المرحلة بمرحلة التوسع الرابع لكن هذه المرة اتجه نحو وسط وشمال أوروبا من خلال انضمام النمسا وفنلندا والسويد ليصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خمسة عشرة دولة، وتعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الأولى في حياة الاتحاد الأوروبي بعد تحقيق أوروبا الموحدة في جانفي 1993 (حل الاتحاد الأوروبي محل الجماعة الأوروبية)، كما شهدت هذه المرحلة توحيد ألمانيا بشطريها الغربي والشرقي في ديسمبر 1989، وقيام ألمانيا الموحدة لتصبح أكبر قوة أوروبية من الناحية الاقتصادية والسكانية .
- **الفترة الخامسة (جانفي2005)**:سميت هذه المرحلة بمرحلة التوسع الخامس وتعتبر أيضا التوسع الثاني للاتحاد الذي حل محل الجماعة الاقتصادية الأوروبية في جانفي 1993،واتجه هذا التوسع في هذه المرة نحو شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام

عشر دول أوروبية جديدة كان البعض منها ضمن نطاق الاتحاد السوفياتي السابق وهي(ليتونيا، لاتفيا، استونيا) والبعض الأخر كان ضمن نطاق أوروبا الشرقية التي انهارت نظمها الشمولية والدكتاتورية في عام1989، وهي(المجر، بولندا، رومانيا، بلغاريا، التشيك، سلوفاكيا).

الجدول رقم(03/02):

يلخص أهم التعديلات التي مست معاهدة روما الموقعةبتاريخ:25 مارس1957(المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية)

الرقم	المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
1	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية	روما	57/3/25	58/1/1
2	إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	65/4/8	67/7/1
3	معاهدة انضمام ايرلندا، بريطانيا، الدانمارك	بروكسل	73/1/22	73/1/1
4	قرار البرلمان بإطلاق اسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	78/2/16	78/2/16
5	معاهدة انضمام اليونان	أثينا	79/5/28	81/1/1
6	معاهد انضمام اسبانيا والبرتغال	مدريد – لشبونة	85/6/12	86/1/1
7	القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكسمبورغ	86/2/17	87/7/1
8	اتفاقية شنجن (Chingen) لحرية تنقل الأفراد	شنجن	90/6/16	95/3/26
9	معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي	ماستريخت(هولندا)	92/2/7	93/11/1
10	معاهدة عضوية السويد، فنلندا، النمسا	كورفو	94/6/24	95/1/1
11	توقيع معاهدة أمستردام السياسة الخارجية الأمنية المشتركة.	أمستردام	1997	1997

المصدر: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006، ص 354.

المطلب الثالث: آليات التكامل الاقتصادي الأوروبي.

اعتمدت الجماعات الاقتصادية الأوروبية في بناء كيانها الاقتصادي الجديد المتمثل في إقامة السوق الأوروبية المشتركة بما يعطي لها وزن وتأثير في الاقتصاد العالمي على مجموعة من الآليات منها ما جاء في إطار نصوص صريحة ومفصلة في معاهدة روما، أما البعض الآخر جاء في نصوص عامة وتم استكمالها بقرارات المجلس الأوروبي باعتباره السلطة التشريعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، فيما يلي نحاول استعراض هذه الآليات بشكل موجز:

الفرع الأول: الاتحاد الجمركي:

يعتبر أحد الآليات الهامة التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في التمهيد لإقامة مرحلة السوق المشتركة، من خلال هذه الآلية يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، وعليه ينظر للاتحاد الجمركي على أنه تطبيق لمبدأ حرية التجارة الخارجية التي دافعت عنه النظرية الكلاسيكية القديمة والحديثة.[1]

فمعاهدة روما جاءت بأحكام نصت على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على التجارة الخارجية الإقليمية بين دول الجماعات الاقتصادية الأوروبية، كما ألزمت بفرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الجماعة من الدول غير الأعضاء حيث التزمت الدول الأعضاء بتنفيذ المعاهدة والإسراع في تطبيق خطوات هذه المرحلة مما سمح لهم بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80% في01جانفي1966بنسبة أكبر مما كان مقدرا لها.[2]

أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ01جويلية 1968،تواجه العالم الخارجي بنسق جمركي موحد قادر على توفير الحماية التجارية للوحدات الإنتاجية العاملة داخل نطاق السوق المشتركة، كما يجبر العالم الخارجي على التعامل مع دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وعمل حساب لوجهة نظرها فيما يتعلق بمجريات الأحداث الاقتصادية العالمية ويرفع من قوة مقدارها ومساومتها عند البحث عن حلول للأزمات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: السياسة التجارية الموحدة:

إن آلية السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية من خلال تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء من أجل مواجهة العالم الخارجي، فهي تعتبر نتيجة منطقية من خلال انتهاج تعريفة جمركية موحدة التي تجعل الجماعة الأوروبية وحدة واحدة فيما يتعلق بعلاقاتها مع باقي دول العالم.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص172.
[2]- نفسه، ص173.

استغلال الجماعة الأوروبية لهذه الآلية بما يخدم مصالحها ومدى ملائمتها لظروف التنمية الاقتصادية والدعوة إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي من خلال فكرها الاقتصادي المرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي القائم بدعوة للإصلاح من خلال قناتين رئيسيتين هما:[1]

- ✓ الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي القائم في جوهره مع إضفاء بعض التعديلات بعدد من الآليات الجديدة التي تمكنه من مراعاة ظروف الدول النامية؛
- ✓ التعديل والإصلاح يتم على أسس إقليمية تقوم فيه الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدو بارز من خلال إجراء مفاوضات مع كل مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي معين وذلك لاختلاف الظروف والمشاكل عن باقي الأقاليم الاقتصادية الأخرى التي يتكون منها الاقتصاد العالمي.

هذا ما تفسره أهمية العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كل من الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الكاريبي والباسفيك والدول الإفريقية.

الفرع الثالث: السياسة الزراعية المشتركة:

في إطار تنفيذ أهداف معاهدة روما، تعتبر السياسة الزراعية المشتركة إحدى أهم الآليات على المستوى القطاعي التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ووضعها داخل إطار السوق الأوروبية المشتركة.

جاءت المادة(39) من معاهدة روما لرسم أهداف السياسة الزراعية المشتركة نوجزها فيما يلي:[2]

- ✓ زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق زيادة التقدم الفني وضمان التنمية الرشيدة للإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج؛
- ✓ ضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين من خلال زيادة دخولهم الفردية؛
- ✓ العمل على استقرار الأسواق الزراعية؛
- ✓ ضمان إمدادات منتظمة من المنتجات الزراعية المختلفة؛
- ✓ كفالة أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص175.
[2]- نفسه، ص180.

في جانفي1962اتخذ مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة قرارات هامة كان من شأنها محو الصفة القومية التي اتصفت بها السياسات الزراعية للدول الأعضاء واكتسابها للصفة الإقليمية الجديدة الموسومة بعنوان "**السياسة الزراعية المشتركة**".

كما حددت هذه القرارات فترة انتقالية يتم فيها تنفيذ الخطوات المكونة للسياسة الزراعية، وركزت هذه السياسة على القاعدتين التاليتين:[1]

- **القاعدة الأولى:** تتعلق بتفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي لديها فائض منها في سد حاجات دول الجماعات الأخرى، بحيث لا يتم الاستيراد من خارج السوق المشتركة إلا في حالة العجز هذا الفائض من الوفاء باحتياجات الدول الأعضاء؛
- **القاعدة الثانية:** فهي خاصة بحالة التزام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتحمل عبئ التكاليف التي تنشأ عن السياسة الزراعية المشتركة، كما تتضمن هذه الأخيرة عدة إجراءات تحفظ لها فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تتمثل في مراقبة الأسعار، منح الإعانات لمرحلتي الإنتاج والتسويق وتوفير الترتيبات اللازمة لعملية التخزين، وانتهاج سياسة سعريه مشتركة مؤسسة على قواعد معينة مع مراعاة تثبيت الأسعار.

المطلب الرابع: النظام النقدي الأوروبي(التكامل النقدي).

يعتبر النظام النقدي الأوروبي الآلية النقدية الأولى التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل تحقيق هدفها النهائي والمتمثل في الاقتراب من مرحلة إقامة الوحدة الاقتصادية الأوروبية، كما يمثل هذا النظام الخطوة الأولى في تشكيل بناء مرحلة التكامل النقدي التي أقرتها معاهدة ماستريخت، ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1993،وكان الهدف منه إعادة الاستقرار النقدي إلى أوروبا الغربية الذي فقدته نتيجة لانهيار نظام النقد العالمي في 15أوت1971،عقب قرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار إلى الذهب.[2]

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص181.

[2]- نفسه، ص173.

الجدير بالذكر إن النظام النقدي الأوروبي لم يكن المحاولة الأولى إلى طريق التكامل النقدي الأوروبي، بل سبقته محاولة أخرى عرفت باسم "**نظام الثعبان** "في 19مارس1973،وكان الهدف من هذا النظام هو تعميق الروابط بين عملات الدول المشتركة في نظام النقد الدولي وذلك من خلال ربط أسعار صرف العملات عن طريق التعبير عنها بكميات معينة من الوحدة الحسابية الأوروبية، وبهذه الطريقة تحققت سلسلة من أسعار الصرف الثنائي التي تقيم نوعا من الربط بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام، لكن هذا النظام لم تكتب له الحياة طويلا.

رغبة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية في توفير الاستقرار النقدي للدول المشتركة فيها وفي خضم عدم نجاح نظام الثعبان، قرر المجلس الأوروبي في قمة **بريمن** التي عقدت في 07جوان 1978،وقمة **بروكسل** التي أعقبتها في 05 فيفري 1978، وضع خطة لإقامة تعاون نقدي وثيق بين الدول الأعضاء فيها ليكون بداية لتحقيق الاستقرار النقدي وانتهت هذه الجهود بإنشاء "**نظام النقد الأوروبي**" في13مارس1979.[1]

وكان من المهام الموكلة للنظام النقدي الأوروبي السعي لتشكيل عملة نقدية موحدة (ECU) تتشكل من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية، ويصبح لكل عملة من العملات الداخلة في النظام سعر أساسي وهو السعر الذي يربطها بوحدة النقد الأوروبية ويستخدم لحساب أسعار الصرف الثنائية ويسمح لأسعار العملات المختلفة بالتذبذب في حدود ±2,5% مقابل هذا السعر الأساسي باستثناء الليرة الإيطالية التي يسمح لها بالتذبذب في حدود ± 6% على أن يعود الى2,5% عند تحسن أوضاعها الاقتصادية.[2]

وفي هذا الإطار يمكن تقييم مراحل بناء الوحدة النقدية إلى ثلاثة مراحل أساسية:[3]

- **المرحلة الأولى: امتدت (من1990 إلى 1993)**: دخلت الوحدة النقدية مرحلتها الأولى سنة1990،تم فيها وضع الأسس اللازمة لتحقيق تلك الوحدة رغم إبداء بعض التحفظات من طرف الدول الأعضاء وهذا راجع إلى أسباب سياسية واقتصادية وأخرى ترجع لاختلاف مستويات التقدم والاستقرار الاقتصادي والتخوف من فقدان الدول لاستقلالها السياسي نتيجة للوحدة النقدية؛

[1]- سامي عفيفي حاتم، **مرجع سابق الذكر**، ص173.
[2]- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الطبعة الأولى، مكتب الإشعاع: مصر:2001،ص217.
[3]- نفسه، ص- ص 218-220.

في ظل هذه التخوفات تم عقد اجتماع رؤساء المجموعة الأوروبية في ماسترخت بحيث تمت المصادقة على اتفاقية سميت باتفاقية "**ماسترخت**" من طرف أعضاء دول الاتحاد الأوربي بتاريخ 07فيفري1992،وأهم ما جاء فيها الشروط الواجب توفيرها من طرف الدول الراغبة في الانضمام للوحدة وتتلخص أهم البنود التي جاءت في الاتفاقية ما يلي:[1]

- ✓ تحقيق درجة عالية من استقرار الأسعار، بمعنى لا يزيد معدل التضخم بأكثر من1,5%عن متوسط معدل تضخم أفضل ثلاث دول في الاتحاد من حيث استقرار الأسعار، وذلك لمدة سنة قبل اختبار التأهل في أي دولة طالبة للعضوية؛
- ✓ ضمان استدامة الوضع المالي ويشمل هذا الشرط أمرين:
  - ألا يتعدى عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
  - ألا يتعدى الدين العام بنسبة60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ استقرار أسعار الصرف في الحدود الطبيعية لآلية صرف الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ تحقق سعر الفائدة طويل الأجل المتفق عليه بمعنى لا يزيد متوسط سعر الفائدة الاسمي الطويل الأجل عن 2% كحد أقصى عن متوسط سعر الفائدة لدى أفضل ثلاث دول من حيث الأداء واستقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي.

➢ **المرحلة الثانية: (من جانفي1994إلى1998)** : سميت بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية وتم تحقيق إنجازات كبيرة نذكر منها:[2]

- ✓ إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية، وهي تعتبر اللبنة الأولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي(BCE)،ووظيفتها التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك من أجل تأمين استقرار الأسعار، ونشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية الأوروبية؛
- ✓ إقرار الدول الأعضاء في الاتحاد شكل العملة (**الأورو**)في سنة 1996 كما تم الاتفاق على ضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة وهذا عن طريق توقيع اتفاقية الاستقرار في جوان 1997،التي تهدف إلى فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها الحد المسموح له بعد انضمامها للوحدة؛

[1]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 356، 357.
[2]- نفسه، ص، ص357، 358.

- ✓ تم الإعلان عن الدول المشاركة في العملة الجديدة في 01 أفريل1998،وهي إحدى عشرة دولة، وقد تم استبعاد اليونان من العضوية لعدم استفائها الشروط الاقتصادية والنقدية في حين قررت كل من بريطانيا والسويد والدانمارك عدم الانضمام والتريث؛
- ✓ تم الإعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في ماي 1998 ومقره فرانكفورت.

➢ **المرحلة الثالثة (من 1999إلي يومنا هذا)**:اتسمت هذه المرحلة باستكمال خطوات الوحدة النقدية، وتم الانتقال إلى العملة الأوروبية الموحدة **(الأورو)** من خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تكون فيها هذه العملة مجرد عملة حساب فقط، كما يمكن أن يتعامل بها في الأسواق المالية على أن تصبح عملة قابلة للتداول والدفع اليومي ابتداءا من سنة 2002، كما تم خلال هذه المرحلة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير نوجزها فيما يلي:[1]

- ✓ تحديد أسعار الصرف الثابتة لعمولات الدول المشاركة مقابل وحدة النقد الأوروبي وذلك بهدف تفادي الاضطرابات في أسعار الصرف والقضاء على اختلالات السوق، وتحقيق ثبات نسبي للقوة الشرائية الداخلية للنقود والحد من تباين أسعار الفائدة؛
- ✓ يكون التعامل خلال الفترة الانتقالية مزدوجا بين الأورو والعملات الوطنية للدول المشاركة (يكون سعر التحويل في اتجاه واحد أي من العملة الوطنية إلى الأورو)؛
- ✓ انتقال مسؤولية إعداد السياسة النقدية الأوروبية الموحدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبية (SBCE)، والذي يظم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

[1]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 358، 359.

خلاصة الفصل الثاني:

ارتباط المنهج الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية بالفكر التكاملي، كان من السمات الأساسية للتحولات الراهنة في المنظومة الاقتصادية، هذا الفكر الذي يدعو إلى توثيق العلاقات بين الدول في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية تعود بالفائدة على مجمل الدول التي تشكلها.

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية تدريجية متواصلة ومستمرة، الهدف منها الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والاتحاد بين الدول، فيقوم على علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول الداخلة في إطار الاتحاد وتتفاوت درجات الاتحاد من أبسط درجات التعاون لتصل إلى أقصى درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في بناء الاندماج الاقتصادي التام الذي يميزه التكامل المالي كآخر مرحلة من مراحل سلم التكامل الاقتصادي الدولي.

وباعتبار التكامل الاقتصادي الأوروبي كتجربة رائدة ، وتعتبر أحسن مثال وخاصة للدور الهام الذي أدته مختلف الإجراءات والآليات المؤسساتية والإدارية في إنجاح هذه التجربة سواء من ناحية التطور التدريجي والكيفيات التي صيغت بها الاتفاقيات وكذلك التنظيم والسلطة الإلزامية التي يملكها هذا الاتحاد إلا أنه يعاب عليه أنه لم يتمكن من الوصول إلى منطقة العملة المثلى.

الفصل الثالث:

مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

تمهيـــد:

من الملاحظ أن علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية التي ترتكز على الجانب التجاري غير مجدية وغير كافية، لذا وجب تعزيز وتقوية هذه العلاقات وذلك عن طريق البحث عن سبل جديدة للتعاون الهدف منها توطيد العلاقات أكثر، حيث تمحورت في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك عن طريق إنشاء مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي.

في سنة 1995 وبالضبط بتاريخ 27-28 نوفمبر تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وخلال هذا المؤتمر تم الوصول إلى إعلان يتمحور حول إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، حيث سمح هذا المؤتمر للطرفين (الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية) من تحديد الإطار العام للشراكة وهذا عن طريق اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بالحسبان ضرورة تأمين المنطقة ، كما ركزت على العمل على تجديد آليات التعاون المالي والاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط خلافا للآليات والميكانيزمات المعمول بها في السابق.

المبحث الأول: مفهوم الشراكة.

لم يظهر مفهوم الشراكة إلا حديثا حيث ظهر أول مرة في القاموس سنة **1987**بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين."[1]

أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة ظهر لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(CNUCED) في نهاية الثمانينات.[2]

لقد استعملت كلمة شراكة بكثرة من طرف الباحثين ولكن دون أن يقدم لها مفهوما محدد ووافي، حيث قدم B.Ponson تعريفا واعتبر أنها تتمثل " في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها".

المطلب الأول: تعريف الشراكة.

اختلف مختلف الباحثين والخبراء في تقديم مفهوم للشراكة سواءا كان على المستوى الكلي أو الجزئي، لذا سنحاول تقديم بعض المفاهيم على النحو التالي:

التعريف الأول: "الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية، و المساهمة كذلك في كافة عمليات و مراحل الإنتاج و التسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية."[3]

التعريف الثاني: هناك ما يسمى بالاستثمار المشترك و الذي يعرف على أنه " عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."[4]

---

[1] -Marie Françoise la Bouz, **Le Partenariat de Lunion Européenne avec les pays tiers(conflis et convergence),**Bruylant, Bruxelles:2000, p 48.

[2] -IBID, p48.

[3] - زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 426.

[4] - سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة (الواقع و الآفاق)**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة الثقافة القومية، الطبعة الأولي، بيروت: ماي 1988، ص،ص 18،19.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف أشمل للشراكة بحيث يمكن حصرها على أنها نشاط اقتصادي يحصل من خلال تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين سواءا كانت طبيعة التعاون تجارية أو مالية، تقنية أو تكنولوجية هذا فيما يخص المستوى الجزئي للاقتصاد.

أما على المستوى الكلي فيمكن اعتبار الشراكة على أنها اندماج دولتان أو أكثر في نشاط معين باختلاف طبيعته، على أن يساهم كل طرف ولو بجزء من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة.

المطلب الثاني: مزايا الشراكة.

للشراكة عدة مزايا على الطرفين يمكن أن نوجز البعض منها فيما يلي:[1]

- ✓ تشجيع وجلب المدخرات المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي؛
- ✓ زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها من المشروع الأجنبي و تشجيع الأفراد و المستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني؛
- ✓ المساهمة في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط ؛
- ✓ الاستفادة من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية عن طريق الصادرات والاستثمارات الأجنبية الوافدة ؛
- ✓ الاستفادة بطرق إنتاج كفيلة بتخفيض التكاليف ؛
- ✓ الاستفادة من عملية التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير و إمكانية الحصول على التمويل؛
- ✓ استغلال الامتيازات و الإجراءات التفضيلية التي لا يمكن الحصول عليها في بلدانها الأصلية؛
- ✓ اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية و براءات الاختراع والابتكارات الأصلية.

[1]- نفسه، ص 165.

جدول رقم(04/03):

يلخص أهداف و نتائج الشراكة

أهداف الشراكة	التعاون بين أطراف الشراكة
1) خدمة العملاء في الوقت المناسب.	–تجنب التأخر. –طرح بدائل جديدة. –المشاركة في الخطط.
2) الأداء الجيد.	–جمع الطاقات. –تبادل الخبرات.
3)خفض التكاليف.	–المشاركة في التكاليف الثابتة.
4)السيطرة على المخاطر.	–تحسين أساليب الاستعمال. –المشاركة في تحمل المخاطر.
5)توفير قيمة أكبر للمستهلك.	–زيادة الفهم التبادل.
6) تقديم خط منتجات أقوى.	–خلق منتجات جديدة. –تسويق منتوجات إضافية. –مساندة وخدمة العملاء.
7) زيادة القدرات التسويقية.	–ابتكار أنماط استهلاكية جديدة.
8)تحسين صورة المؤسسة.	–إعلانات مشتركة. –التكامل بين الخبرات. –التنسيق في البرنامج.

المصدر: المصدر: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006، ص 167.

المبحث الثاني: مضمون ودوافع الشراكة الأورو-متوسطية.

استكمالا للمخططات التوسعية للاتحاد الأوروبي باتجاه وسط وشرق أوروبا وباتجاه الجنوب المتوسط أقام الاتحاد الأوروبي مشروع إطار تعاقدي بينه وبين الدول المتوسطية غير الأوروبية ليحل محل الاتفاقيات المبرمة سابقا، فتمثل الشراكة الأورو-متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواءًا كانت أوروبية أم أسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في غربي المتوسط سواءًا كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.[1]

المطلب الأول: مضمون الشراكة الأورو-متوسطية.

أقر الاتحاد الأوروبي لأول مرة استراتيجية البحر الأبيض المتوسط ويعود ذلك لسببين:

- ✓ أن البحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في إستتباب الأمن في أوروبا ذاتها؛
- ✓ البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوروبا الكبرى الممثلة في خطة الارتقاء إلى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصاديا، تقانيا، سياسيا وثقافيا.

كما يمكننا تعريف الشراكة الأورو-متوسطية على أنها عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية العربية تمس بمقوماتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع والوطن ثقافيا واجتماعيا للوصول إلى أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد المواقف والبرامج والخطط إلى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلي.[2]

حيث تختلف الشراكة الأورو-متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوروبي بكل أعضاءه وهياكله من جهة والدول العربية والمتوسطية من جهة أخرى.

---

[1]- رعد الصرن، **مرجع سابق الذكر**، ص 324.

[2]- هاني حبيب، **الشراكة الأورو- متوسطية (مالها وما عليها)**، سوريا:2003،ص 142.

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي:

ويشمل الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد (28 دولة) والمتمثلة بالهيئات الآتية:[1]

1) **المجلس الأوروبي:** يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات .
2) **اللجنة الأوروبية:** وتتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفق القرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي، وصندوق التعاون.
3) **البرلمان الأوروبي:** هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضاءه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.
4) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي لجنة استشارية وتتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة للدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة، كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال...إلخ.
5) **محكمة العدل الأوروبية:** تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.
6) **محكمة المحاسبة الأوروبية:** تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية.

[1]- محمد محمود الإمام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث و دراسات)**، القاهرة: 1993، ص- ص 190-192.

الفرع الثاني: الدول المتوسطية غير الأوروبية:

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورو–متوسطية، اثني عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بـ 08 دول عربية وهي (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر، والمغرب) وكل من تركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل.

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

لقد التقت الأهداف والمصالح العربية والأوروبية في بوتقة مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والسياسية بترتيب انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي–المتوسطي، حيث جاءت الدعوة إليه بين مؤتمرين شرق أوسطيين يندرجان في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة وقد استندت هذه الدعوة إلى تعزيز بعدين هما:[1]

- ✓ **الأول:** اقتصادي؛
- ✓ **الثاني** : السياسي والأمني واتجهت كليا نحو الجنوب، وعلى هذه الأرضية من المصالح والصراعات نستطيع أن نقرأ ملامح دوافع الشراكة العربية الأوروبية الاقتصادية والسياسية، فماذا عن المصالح والدوافع بالنسبة للطرفين.

الفرع الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية لأوروبا:

من خلال المستجدات الراهنة والواقع الدولي تواجه أوروبا صعوبات وتغيرات وتحديات تحد من دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة والعالم، وهي في غالبيتها تسعى للتخلص من تبعيتها للولايات المتحدة وأن تكون قراراتها مستقلة في مختلف قضايا الصراع العالمي، وبالنضر إلى مفهوم العولمة الحالية المرتبط بمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم بسياستها، وسلعها، وثقافتها، مما أدى بالدول الأوروبية بفقدان الكثير من المكاسب والامتيازات الاقتصادية التي سبقت وأن حققتها خلال عقود مضت من الزمن، لذا جاءت الشراكة الأورو–متوسطية تخدم التوجهات الأوروبية سواء كانت سياسية أو اقتصادية لتحقيق النقاط التالية:[2]

---

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 197.
[2]- نفسه، ص- ص 197–203.

- ✓ تشكيل قوة في مواجهة القوة الأمريكية الحالية، أو أي قوة أخرى مرشحة في آسيا أو غيرها، فإقامة الشراكة تساعد على عدم ترسيخ قواعد لنظام دولي أحادي القطب؛
- ✓ صياغة إرادة سياسية موحدة، بالإضافة إلى تمكينها من صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة لها شرقا باتجاه روسيا، وجنوبا باتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛.
- ✓ الرغبة في استباق معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر؛
- ✓ التخوف من الوحدة العربية ومالها من تأثيرات وأخطار من المنظور السياسي الأوروبي؛
- ✓ المساهمة في صنع السلام والأمن والتنمية، لإدراكها بمدى الحاجة للاستقرار السياسي؛
- ✓ تطوير عملية الاندماج الأوروبي؛
- ✓ تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط؛
- ✓ تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية(كالولايات المتحدة واليابان ...) وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية، والإنتاجية ومبادلاتها الخارجية؛
- ✓ الرغبة الأوروبية الكبيرة للعب دور مؤثر في السياسات العالمية؛
- ✓ تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي– المتوسطي بشكل خاص؛
- ✓ تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة التعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل؛
- ✓ توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه، ودول الشرق الأوسط؛

- ✓ دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار؛

ومن هنا يمكن أن نرى أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وأساسية، كما يمكننا فهم طبيعة الموقف الفرنسي والأوروبي ودوافعه من المشاركة الواسعة والفاعلة في قمة عمان للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أعلنت فرنسا عدم مشاركتها في إنشاء بنك شرق أوسطي لصالح دفع الشراكة المتوسطية الرامي إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: الدوافع السياسية والاقتصادية للعرب:

في ظل التطورات والمتغيرات العالمية التي فرضتها حقبة ما بعد الحرب الباردة، وسقوط المنظومة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي بكل ما كانت تمثله من ثقل سياسي عالمي، وتوازن دولي، وقوة من شأنها تدعيم الحق العربي، وبروز معالم نظام عالمي جديد معولم تحت السيطرة الأمريكية، كل ذلك جعل أوروبا بالنسبة للعرب ملاذا يمكن التحرك باتجاهه والتحرك إليه لاستقطابه إلي جانب الدول العربية، ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي:[2]

- ✓ مصلحة الدول العربية في توثيق الصلات وتكريس التعاون، وتوطيد العلاقات العربية – الأوروبية بما يمكن أن يستتبع ذلك من دفع أوروبا على الاستمرار في تبني مواقف غير منحازة لإسرائيل تجاه عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ✓ تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ، كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الوطنية والشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان.
- ✓ حل المنازعات حلا سلميا والسيطرة على التسلح، وانتشار الأسلحة، ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 203.
[2]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 200–204.

- ✓ الاستفادة من فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية وكذا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية.
- ✓ الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوروبية في الدول العربية.
- ✓ الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي للاستثمار في هذا الإطار.

ولعل من بين العوامل التي أدت بتعجيل إبرام اتفاقيات الشراكة مع أوروبا هو الانضمام المرتقب أن ذاك (والذي تحققه فعلا مؤخرا) لدول أوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الأوروبي وما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية في الجوانب الآتية:

- ✓ سوف يقل الدعم المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وهذا باعتبار أن ميزانية الاتحاد الأوروبي غير مرنة؛
- ✓ تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الشغل للدول الجنوبية على وجه الخصوص.

فمن هذا المنطق يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة يقدر عدد سكانها بـ 200 مليون نسمة، أي 200 مليون مستهلك محتمل، كما تتوفر على منطقة غنية بالغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد والاستغلال في إطار مشروع مستقبلي، أما استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة ومنطقة التبادل الحر، فتكمن في تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج، كم يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير، بالإضافة إلى ترقية البحث العلمي والتكنولوجي وإعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر و إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه.

المبحث الثالث: آليات الشراكة الأورو-متوسطية (برنامج ميدا MEDA).

فيما يخص المساعدات المالية الموجهة للدول من طرف المجموعة الأوروبية كانت تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول وهذا إلى غاية سنة 1995.

أما بعد سنة 1995 وعلى غرار إعلان برشلونة واعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو– متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا **(MEDA) (les mesures d'accompagnement financières)**

وكذلك القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، باعتبارهما آليتان جديدتان للمساعدات المالية والتمويل، فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومرهونة بمدى تطبيق واحترام هذه الدول بتطبيق و تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، كذلك مدى التقدم في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المقررة عليها، وأيضا مدى احترام حقوق الإنسان وتفعيل الديمقراطية في هذه الدول، بحث تقدم هذه المبالغ المالية حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص عكس ما كانت عليه في السابق.[1]

كما يعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو–متوسطية، حيث تم تخصيص وتوجيه هذه الموارد المالية سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة حسب الأولويات الآتية:[2]

- ✓ المساهمة في التحول الاقتصادي والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها؛
- ✓ تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية؛
- ✓ دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي، ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:[3]

[1]- Remy Leveau, **Opcit**, p36.

[2]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 207.

[3]- نفسه، ص،ص 207، 208.

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات)؛
- التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأس مال مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون أوروبية، 30% من مجموع التزامات MEDA)؛
- دعم القطاع الاجتماعي (الصحة ، التربية، الصناديق الاجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار أورو،29%من مجموع التزامات ميدا)؛
- النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الدولية لميدا).

أما فيما يتعلق بالمشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج ميدا وتم تخصيصها للمجالات الآتية:

- ✓ تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية؛
- ✓ بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست (06) برامج كبرى ذات أولوية وهي : التعاون الاقتصادي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام؛
- ✓ أما بخصوص الجانب الثقافي، فيتعلق الأمر بثلاث برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمعي البصري والشباب؛
- ✓ أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن، فلسطين والمغرب، إجراءات التقليل من التلوث وعصرنه نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية.

المطلب الأول: إجراءات برنامج MEDA.

في مجال اتفاقيات الشراكة قام الاتحاد الأوروبي باقتراح مساعدات مالية الهدف منها المساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح والإصلاحات التي باشرتها دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق تفعيل برنامج MEDA،حيث تسمح هذه الأخيرة بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وكذلك اعتماد إجراءات بديلة تتمثل في اقتراح المشاريع ثم إعلانها عن طريق المزايدات من الجهة الوصية للمشروع والوزارة التقنية المؤهلة في البلد المستفيد أو عن طريق هيئة لامركزية تؤسس في دول جنوب وشرق المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد البنك الأوروبي للاستثمار تقوم على نفس القواعد التي تقوم عليها موارد ميدا، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن الأول يركز على تمويل المشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية، أما المساعدات المقدمة في ظل برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع، أما التحويلات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار هي بمثابة قروض بمعدلات فائدة منخفضة (2%-3%)، ويتم توزيع هذه المساعدات عن طريق:[1]

الفرع الأول: البرنامج الوطني التأشيري(PIN)Programmes Indicatif Nationaux

تم وضعها بالتشاور مع الدول المتوسطية المستفيدة، فيتم خلالها تحديد القطاعات الذات الأولوية، عن طريق تبني برامج وطنية لمدة 03 سنوات (البرامج التأشيريةالأولى1996-1999) ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية (2000-2003)، على أن تكون هذه البرامج مطابقة ومسايرة لمخططات التمويل لمدة 03 سنوات وعلى أن تتم مراجعتها سنويا بمقارنة النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: البرنامج التأشيري الجهوي(PIR) Programmes IndicatifsRégionaux

تم وضع هذا البرنامج بمشاركة اللجنة الأوروبية-المتوسطية التي تضم28دولة متوسطية ويتم من خلالها تعيين قطاعات التعاون الجهوية، حيث تم تبني أول برنامج سنة 1997 وذلك لمدة سنتين أما الثاني فتم لمدة ثلاث سنوات من 2000 إلى 2003.

[1]- Remy Leveau, **Opcit**, p, p 48,49.

فيما يتعلق بكل المساعدات المالية الموجهة إلى الدول المتوسطية كان الهدف منها هو تدعيم عملية الانتقال الاقتصادي و كذلك السعي وراء إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذلك السعي لخلق مناخ مشجع الهدف منه الرقي بالقطاع الخاص وإعادة الهيكلة الصناعية، وأيضا تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية الاستثمارات وإصلاح الإدارة والسعي إلى ضبط المعايير وتوحيدها وإصلاح النظام المصرفي والمالي،

المطلب الثاني: صعوبات تنفيذ مخصصات برنامج (MEDA).

إن فيما يتعلق بالمساعدات المالية الممنوحة أو المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1995 سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة ، فإنها متباينة بين دول شرق أو بين دول جنوب المتوسط، فالبعض منها لم تستفد إلا بـ 03% كسوريا من موارد الصندوق (MEDA)، وأيضا لم تحصل على أي قرض أوروبي من البنك الأوروبي للاستثمار، وأما فيما يتعلق بالجزائر فإنها لم تستفد إلا بما نسبتة 14% من مجموع التعهدات من موارد هذا الصندوق ، على غرار قطاع المحروقات الذي استفاد من قرض من البنك الأوروبي للاستثمار قدر بـ 330 أورو سنة 1997، عكس دول الجنوب الجارة ويتعلق الأمر بكل من المغرب وتونس التي استفادتا من هذه المساعدات حيث قدرت بـ 36% من موارد الصندوق خلال الفترة الممتدة من 1995–1999 ، ويعود السبب في هذه الفروقات في التخصيص الجغرافي لموارد الاتحاد الأوروبي ليس للأولويات الممنوحة لبعض الدول، وإنما لوتيرة الإصلاحات التي تم الشروع فيها، و كذلك نسبة التقدم فيما يتعلق بالمفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالشراكة، بحيث تجدر الإشارة على أن الدول التي أبرمت عقود الشراكة وتم توقيعها كالمغرب وتونس، الأردن وفلسطين استفادت من تمويلات مالية جد معتبرة.[1]

[1]-Remy Leveau, **Opcit**, p52.

جدول رقم (05/03):

يوضح المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995–1999)

الوحدة: مليون أورو

البلد	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	النسبة إلى مجموع الالتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	نسبة المدفوعات إلإجمالي المخصصات	عدد السكان (مليون نسمة)	أورو بالنسبة لكل شخص
الجزائر	164	%4.8	30	%18.20	30	5.5€
مصر	686	%20	157	%22.8	61.4	11€
الأردن	254	%7.4	108	%42.5	04.6	55€
لبنان	182	%5.3	01	%0.5	04.2	43€
المغرب	656	%19	127	%19.3	27.8	24€
سوريا	99	%2.8	0	%0	15.3	06€
تونس	428	%12.5	168	%39.2	09.4	46€
فلسطين	111	%3.2	54	%48.6	02.3	48€
بقية الدول	855	%25	230	%27	-	-
المجموع	**3435**	**%100**	**890**	**%26**	-	-

المصدر: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006، ص 213.

من خلال الجدول نلاحظ أن المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات هي 890 مليون أورو فقط، وأن المبالغ المالية الموجهة للدول العربية المتوسطية قدرت بـ 660 مليون أورو أي ما نسبة 74% من إجمالي المبالغ المدفوعة والملاحظ أن اكبر نسبة من هذه المبالغ وجهت للسلطة الفلسطينية بنسبة قدرت بـ 48.6%، ثم الأردن بنسبة 42.5% أما تونس بـ39.2%، مصر بـ22.8%، المغرب بـ19.3%، أما الجزائر بنسبة قدرت بـ 18.2%، لبنان لم تحصل إلا على 0.5% من المبالغ الموجهة لها، أما فيما يتعلق بسوريا فإنها لم تستفد على أي مساعدات مالية خلال الفترة الممتدة من (1995–1999)، فمن خلال هذه الملاحظات يمكننا القول أن الهدف لا يتعلق بحجم المخصصات المالية للمساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي أو التعهدات المالية، وإنما يتعلق الأمر بالمبالغ المالية المنفقة فعلا من هذه التعهدات ومدى تأثيرها على البرامج التنموية خاصة منها الاقتصادية التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها.

المطلب الثالث: تقييم برنامج MEDA.

بالنظر إلى مدى احتياج الدول المتوسطية للمساعدات المالية سواءا في إطارها المباشر أو غير مباشر من طرف دول الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA ، فإنها تعتبر غير كافية بالنظر إلى احتياجاتها ، وبالإضافة إلى العراقيل الكمية والمتعلقة بحجم وقيمة المخصصات المالية واتسامها ببطيء الإجراءات وتعقدها، ففي سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو، في حين نجد في الواقع أن المبلغ المخصص فعلا يتعلق بما قيمته 403 مليون أورو، حيث القيمة المصروفة فعلا قدرت بـ 50 مليون أورو، أما في الفترة الممتدة من (1998–1999) قدرت القيمة الفعلية خلال هذه الفترة بـ 1.8 مليار أورو وتعتبر استفادة مرضية بحيث تشكلت بما نسبته 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، أما صندوق ميدا فقد قدم في سنة 1999 بمساهمة قدرت بـ 937 مليون أورو، تضمنت ما قيمته 56 مليون أورو كمخصصات لدعم اتفاقيات السلام.[1]

جدول رقم (06/03):

يوضح الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (MEDA)

خلال (1995–1999) بمليون أورو

السنوات	التعهدات	المدفوعات	النسبة
1995	173	50	%29
1996	403	155	%38
1997	981	211	%22
1998	941	231	%25
1999	937	243	%26
المجموع	3435	890	%26

Source: Louis le Pensec, **le partenariat euro-méditerranéen: Grand espoirs modestes résultats**, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE,P 12. http://www.euromed net /MEDA/évaluation/ MDP/default.htm.

[1]-Louis le Pensec, **le partenariat euro- méditerranéen: Grand espoirs modestes résultats**, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE, p-p 10-12.

يمكن تفسير أو تبيان أهم العراقيل المتعلقة بالتأخر في تحقيق الالتزامات في:[1]

- ضعف طاقات الامتصاص لدى الدول المتوسطية capacité d'absorption؛
- طول فترة تنفيذ المشاريع؛
- العراقيل البيروقراطية للإجراءات، باعتبار أن المخطط العام للالتزام(L'engagement) أو التعهد يتطلب أربع إجراءات وهي:
  - ✓ تحضير برنامج تأشيري وطني (PIN)؛
  - ✓ مقارنة المشاريع مع مخصصات التمويل؛
  - ✓ رسم اتفاقية للتمويل ما بين الأطراف المتشاركة؛
  - ✓ تحقيق المشروع بعد اتخاذ إجراءات العرض العام الذي قوم به الدولة المستفيدة .

[1]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 215.

المبحث الرابع: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة.

عقد اجتماع أو بما يعرف بمؤتمر برشلونة في الفترة الممتدة من 27-28 نوفمبر 1995 بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كان عددهم 15 وزيرا) بالإضافة إلى 08 وزراء دول عربية وهم:(المغرب، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، كذلك ضم الاجتماع دول متوسطية أخرى كان من بينها كل من: تركيا، مالطا وقبرص وإسرائيل، ثم تعاقبت على هذا المؤتمر عدة مؤتمرات وهي: فاليتا (مالطا)، باليرمو (إيطاليا)، وشتوتغارت (ألمانيا) وغيرها.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة.

قد جاء المؤتمر تتويجا لحوارات عربية أوروبية استمرت أكثر من 20 عاما شهدت جولات صعبة من النقاشات وتبادل الآراء والاتفاقيات وغيرها، وبدا المؤتمر بالتالي كمحاولة أولى لبلورة رؤية مستقبلية لمنطقة المتوسط، طرح خلاله كل طرف واقع المنطقة وتحدياتها وتصوراته لمستقبلها من وجهة نظره، وبما ينسجم ومصالحه على مختلف الأصعدة، وكان كل طرف يعطيه الأهمية التي تتناسب وما يعلقه عليه من آمال، لذلك وصف البعض هذا المؤتمر بـ (مؤتمر قمة) والبعض الآخر بـ (حلف أوروبي-متوسطي)، وقد أقر المؤتمر ما يلي:[1]

الفرع الأول: الجانب السياسي والأمني:

تتطلع الدول المشاركة ألـ(27) دولة إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس من مجموعة القيم والمبادئ كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات سلميا والسيطرة على التسلح وانتشار الأسلحة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل والعمل على جعل المنطقة خالية من هذه الأسلحة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

[1]- أحمد السيد النجار وآخرون، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الطبعة الأولى،عمان:2004، ص65.

الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي:

ينبغي أن تحقق الشراكة هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة ضمن أفق بناء منطقة رخاء وازدهار بأمل خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية في غضون أفق عام 2010، وفيما يلي بعض البنود التي جاء بها إعلان برشلونة في هذا المجال:

- ✓تحسين مستوى معيشة السكان برفع مستوى التشغيل و تخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى؛
- ✓دعم الاقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والنظري الملائم لاقتصاد السوق ، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- ✓دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير بالإضافة إلى:[1]

-التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والمحافظة عليها؛

-أهمية الحفاظ على الثروة السمكية؛

-الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو–متوسطية؛

-مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية؛

-التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي والعمل على تطوير البنى التحتية؛

-اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل وحماية الملكية؛

-دور النساء الرئيسي في التنمية؛

-التعاون من اجل تحديث الزراعة.

[1]- محمد مدحت عزمي، **الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الطبعة الأولى، القاهرة:2002، ص282.

الفرع الثالث: مجال التعاون المالي:

اعتراف المشاركون في برشلونة أن إقامة منطقة للتبادل الحر ونجاح الشراكة الأورو–متوسطية إنما يتطلبان زيادة ضخمة في المعونة المالية التي يجب أن تشجع قبل كل شيء النمو الداخلي الثابت، وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية ولاحظ المشاركون أن المجلس الأعلى الأوروبي قد وافق على منح مساعدة مالية قدرها 4685 مليون إيكو للفترة بين العام 1995 والعام 1999، على شكل اعتمادات متوفرة في ميزانية المجموعة الأوروبية وسيضيف البنك الأوروبي للاستثمار مشاركته على شكل قروض ذات مبلغ متزايد، مثلما ساهمت الدول الأعضاء من خلال اعتمادات مالية ثنائية.

الفرع الرابع: المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

وفي هذا الجانب اعترف المشاركون بأن العامل الأساسي والمهم في التقارب والتفاهم بين شعوب المتوسط، إنما هي العادات والتقاليد الثقافية والحضارية، وأن الحوار بين الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي يعزز التفاهم بين الشعوب ويحسن معرفتهم المتبادلة ببعضهم، وتتضمن هذه المجالات:[1]

- ✓ تأكيد دور وسائل الإعلام؛
- ✓ أهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية؛
- ✓ التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية، وضرورة تحقيق تعاون أوثق فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: المؤتمرات اللاحقة.

إعلان برشلونة نص على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية والدول المتوسطية سنويا وبصفة دورية وبالتناوب بين هذه الدول، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء لاحتضان هذه المؤتمرات في الدول العربية، وهذا من أجل عدم السماح لإسرائيل للمشاركة في المؤتمرات الوزارية التي

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 213.

ستعقد في الدول العربية وعدم تمكينها من تحقيق مبتغاها الأساسي المتمثل في استغلال هذه الشراكة لتمكينها من التغلغل إلى الأوطان العربية.

فعلى هذا الأساس وجهت الأنظار إلى مالطا كدولة متوسطية من أجل احتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو–متوسطية بحيث لقي هذا الاقتراح الموافقة من طرف جميع الدول.

الفرع الأول: مؤتمر مالطا:

انعقد مؤتمر مالطا في الفترة بين 15–16 أفريل 1998 بهدف إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة، والسعي إلى تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام ن واستقرار وازدهار، عبر إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة على قاعدة القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبحث المؤتمر في آفاق التعاون في ميادين العلوم والتكنولوجيا والطاقة والصناعة والسياحة، والمجالات الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى المجالين الأمني والسياسي، فقد أوضحت الدول العربية المشاركة، وبالتنسيق بين مصر وسوريا والجزائر، أن المفهوم الأوروبي للاستقرار هو الدافع الأساسي لسياسة أوروبا المتوسطية، ومؤسسة التعاون الأمني وبناء الثقة غير مقبولين بالنسبة للعرب مادام التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط مختلا، وما لم تحل قضايا احتلال الأراضي العربية، وهذا يعني بشكل أقل تجريدا أن العرب ليسوا على استعداد للتحدث عن الاكتفاء الذاتي الأمني، أو أي تحديد للأسلحة مادامت إسرائيل غير مستعدة حتى لمناقشة احتكارها للسلاح النووي، وبالتالي فإن الدول العربية ليست مستعدة لإلزام نفسها بالعمل على تهدئة الوضع الحالي ودفعه باتجاه الاستقرار، لذلك فهي غير موافقة على أي مجموعة من إجراءات بناء الثقة مادام المفصل الرئيسي للعملية السلمية معطلا.[1]

وقد أكدت سوريا في هذا المؤتمر أن الخوض في هذين المجالين لن يكون واقعيا و موضوعيا إذا تجاهلنا مصير عملية السلام، التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى انهيار مجمل عملية برشلونة التي تعتمد أساسا على توفر حالة من السلام والأمن والاستقرار في المنطقة تمكن من إرساء أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية.

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 215، 216.

الفرع الثاني: مؤتمر باليرمو:

أما مؤتمر باليرمو الذي انعقد في مدينة باليرمو الايطالية بين 03-04 يونيو 1998، فقد أكد أيضا على عملية السلام والرغبة في إقامة شراكة حقيقية ومتكافئة .

وقد هدف المؤتمر إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والترويج حول أهمية إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومع إقرار المؤتمر أنه يمكن أن تكون اختلافات كبيرة في مسارات تلك البلدان نحو الهدف المنشود، إلا أنه عليها أن تمر عبر مراحل تحرير التجارة، والخصخصة التي تشكل عناصر أساسية في برامج الإصلاحات البنيوية المقترحة.[1]

الفرع الثالث: مؤتمر شتوتغارت:

وفي الفترة بين 15-16 أفريل 1999 ، انعقد في مدينة شتوتغارت الألمانية، مؤتمر حمل اسم هذه المدينة وتكررت خلال أيام مناقشاته ذات العناوين، وخرج بعدها بتوصيات أكد فيها في المجال السياسي على تعزيز الحوار، والعمل على بناء الثقة بين شعوب الدول المشاركة، وتأييد حل سلمي في منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يرقى إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة، وبقي القرار الأوروبي في هذا المجال خجولا مترددا يحاكي المصالح الاقتصادية ولا يجرؤ على تجاوز الدور الأمريكي، وبقي الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الإرادة السياسية الموحدة التي تتيح استخدام أوراق الضغط الكثيرة والمؤثرة في عملية السلام، ولا يزال الدور الأوروبي هو دور فردي، أما في المجال التجاري فقد أوصى المؤتمر بما يلي:[2]

- ✓أكد الوزراء على الأهمية القصوى لإنشاء التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بحلول عام 2010، وأنه في هذا التاريخ يكون قد حدث التحول الاقتصادي في الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق مشروع منطقة للشراكة في الرخاء، وهو هدف يظل في قلب الشراكة؛
- ✓أكد الوزراء على أن اتفاقيات التجارة الحرة بين شركاء المتوسطيين هي أمر ضروري لبناء منطقة تجارة حرة متوسطية أوروبية؛

[1]- نفسه، ص 216.
[2]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 217، 218.

- ✓وافق الوزراء على أن مراجعة أحكام هذه الاتفاقية، يجب أن تهدف إلى زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل؛
- ✓رحب الوزراء بالتقدم المتحقق بين الشركاء في هذا المجال وشجعوا بقوة على متابعة هذا التحرك، ودعم تعاون الجنوب بوجه عام؛
- ✓تجاوبا مع قرار صادر عن المؤتمر الوزاري الثاني في مالطا، جرت مناقشة حول دراسة مسحية للتجارة الحرة والتحول الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مقدمة من اللجنة الأوروبية، ورحب المؤتمر بنتائجها، وأكد الوزراء على الالتزام باستكمال شبكة اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه والتي تتمتع بملامح مشتركة وتهدف إلى تحقيق منافع متبادلة على أساس المعاملة بالمثل؛
- ✓شجع الوزراء بشكل خاص العمل على زيادة التوافق في التعاون الجمركي وفق تحرير حركة السلع والتوريدات الحكومية والتنسيق وتوثيق المواصفات وحقوق الملكية الفكرية والضرائب وحماية المعلومات وقواعد المنافسة والمحاسبة والمراجعة؛
- ✓أكد الوزراء على أهمية أن يواصل الشركاء إتباع سياسة جهد مكثف لدعم أكبر للقطاع الخاص والمؤسسات المالية والدولية والإقليمية، وأن تستمر مؤسسات البنك الأوروبيBIE، وهيئة التنمية المتوسطية الأوروبية MEDA في الاضطلاع بدورها المساند في هذا الشأن.

الفرع الرابع: مؤتمر مرسيليا:

اجتمع في هذا المؤتمر جميع وزراء الدول الأعضاء في مرسيليا في الفترة الممتدة من 15-16 نوفمبر 2000،وهذه الفترة التي تزامنت مع حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل التي بدأت في 2000/09/28، حيث أخذت هذه الأخيرة حيزا لا بأس به على الأجواء السائدة إما على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 22/21 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

وتجدر الإشارة على انه تعاقبت على هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، كمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي تم انعقاده ببروكسل في الفترة ما بين 05-06 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعماله الجانب الأمني نظرا لتزامنه مع

أحداث 11سبتمبر، ثم مؤتمر فلينسيا (بإسبانيا) في الفترة ما بين 22-23 أفريل 2002 وهو ما يعتبر بمثابة برشلونة 05، و المؤتمر الذي انعقد بباريس (فرنسا) يومي 24-25 أكتوبر 2004 ، ثم المؤتمر الأخير الذي انعقد في لوكسمبورغ يومي 30-31 ماي 2005، وأهم ما خلص به هذا المؤتمر هو تشجيع ومباركة المساعي الكفيلة بإنشاء التكتلات الجهوية والسعي إلى تحقيق استقرار وضمان أمن المنطقة المتوسطية، وكذلك تجسيد الديمقراطية وتبني أنظمة الحكم الراشد.

المبحث الخامس: معوقات وشروط نجاح الشراكة الأورو-متوسطية.

ارتأينا قبل التطرق إلى ما قد تتيحه هذه الاتفاقيات من فرص وما قد تفرضه الاتفاقيات من قيود إدراج مجموعة من الملاحظات الهامة وذلك لفهم الأهداف والدوافع المختلفة للأطراف المعنية في اتفاقية الشراكة التي تطرقنا لها سابقا، ويمكن إدراج هذه الملاحظات في ما يلي:[1]

- ✓ تخص الملاحظة الأولى المرجع الذي على أساسه يمكن إجراء المقارنة وتحديد المكاسب والخسائر المحتملة للأطراف المعنية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي كانت قائمة قبل إبرام اتفاقية الشراكة ضمن صيغة اتفاقات التعاون، ومن ذلك فإنه يتعين تحديد أفضلية صيغة على أخرى من طرف البلدان العربية أو أن تحديد ذلك هو قرارا أوروبيا قبل ذلك؛
- ✓ فيما يتعلق بطبيعة هذه الاتفاقيات، وذلك لأنها ليست اتفاقيات اقتصادية فقط بل اتفاقيات شاملة تهدف إلى الحوار السياسي ووضع ضوابط لحركات المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد طرق التعاون الاقتصادي والنقدي، بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى متعددة؛
- ✓ وتتعلق الملاحظة الثالثة بطرفي العلاقة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، فالطرف الأوروبي في هذه الاتفاقيات كتلة واحدة ضخمة تضم 28 دولة في توسع مستمر أما الطرف العربي، فيدخل في هذه الاتفاقيات كدولة متفرقة بالرغم من انتمائها إلى نظام إقليمي واحد سابق لوجود النظام الأوروبي نفسه.

المطلب الأول: آثار الشراكة الأورو-متوسطية.

إن التباين في مستوى التقدم الاقتصادي ونسبة كل طرف من أطراف الشراكة من التجارة الدولية ومستوى العلاقات البيئية كلها أسباب وقعت من خلالها نتائج سلبية أكثر منها إيجابية للاتفاقية ونلخصها فيما يلي:[2]

---

[1]- حسن نافعة، **اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية بين الفرص والمحاذير**، مجلة أفكار إليكترونية، مارس 2003، ص، ص 2، 3.

[2]- بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، **انعكاسات التعاون الأورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف:8-9 ماي 2004، ص، ص 4،5.

الفرع الأول: الآثار السلبية:

- ✓ موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت توجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ بالتفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية، وبالتبعية يزداد حجم البطالة؛
- ✓ احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط؛
- ✓ نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية؛
- ✓ الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف؛
- ✓ سينجم عن الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلاته من أوروبا على المنتج الذي تستورد مدخلاته من بلد أخر، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية:

يعتبر توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر، من أهم إيجابيات التعاون الأورو متوسطي ونوجز ذلك فيما يلي:[1]

- ✓ يؤدي توافر العملة الرخيصة والمواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وعناصر المزايا التنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة للإنتاج والتصدير؛
- ✓ عودة الاستثمارات العربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية؛

[1]- بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص 5، 6.

- ✓ إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية والفنون الإنتاجية والإدارية؛
- ✓ تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي، بحيث يمنح المنتج حق الإعفاء الجمركي؛
- ✓ الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية والتي تتمثل في فتح السوق الأوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة بمعدل دخل فردي 20 ألف دولار سنويا.

المطلب الثاني: معوقات نجاح الشراكة.

هناك العديد من العقبات في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومنها فيما يتعلق بالشق السياسي والأمني، فقد تأثرت مسارات العمل والمشروعات المطروحة بالعوامل الآتية:[1]

- ✓ غياب السلام الشامل والعادل في المنطقة، حيث أن السلبيات التي شهدتها عملية السلام في الشرق الأوسط بعد وصول حكومة الليكود 1990 إلى الحكم في إسرائيل وما صاحبها من تداعيات أدى إلى مزيد من العقبات التي تواجه مشروعات الشراكة؛
- ✓ البعد الديمقراطي للمشاركة الأوروبية المتوسطية فيما يتعلق بمعدلات الزيادة السكانية والتفاوت في الدخول المادية والتناقض الديموغرافي الذي يهدد دول الشمال ويتسبب عنه مشكلة الهجرة وما يتعلق بها من مشاكل العنصرية والإرهاب؛
- ✓ تحديات الأمن في المنطقة المتوسطية، حيث أن إسرائيل مازالت متمسكة بسلاحها النووي وأسلحة الدمار الشامل بما يهدد الأمن الإقليمي والدولي، ونتيجة لذلك فان القضايا السياسية والاستراتيجية المتعلقة بالبحر المتوسط ستضل عملية متشابكة ومعقدة تتطلب تعاونا سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا مع الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط؛

[1]- خضر الدهراوي، **الشراكة المتوسطية والاتحاد الأوروبي**، مجلة الدفاع العربي، آذار 1998، ص54.

- ✓ التعاون العسكري المتزايد بين تركيا وإسرائيل والمناورات البحرية المشتركة في يناير 1998 بين تركيا وإسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في شرق البحر المتوسط والإعلان عن أن الهدف منها التدريب على عمليات البحث والإنقاذ وأنها ليست موجهة إلى أحد، بينما ترى سوريا أن المناورات عمل استفزازي يهدد أمنها ويرى بعض المحللين أن تركيا وإسرائيل تتجهان بدعم من الاستقرار في المنطقة ويعيدها إلى أجواء التحالفات وممارسة الضغوط.
- ✓ مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي في الدول المتوسطية، وأن مجتمع البحر المتوسط لن يشعر بالأمن والأمان إذا استمر الصراع العربي الإسرائيلي والذي يهدد بعرقلة أي آمال في التعاون، فامتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل يشكل عقبة سياسية في المنطقة أمام قيام أمن حقيقي، كما أن عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية قد وصلت إلى طريق مسدود، والإرهاب والمجازر التي قضت على ألاف المدنيين في الجزائر[1]، وكذلك هناك مشاكل سياسية وإيديولوجية ونفسية قد يحدثها بعض المتوسطين، سواء أكانوا من النخب أم من الجماعات أم من التيارات والأحزاب العربية والدينية لأسباب متنوعة منها عدم تقبلهم مشاركة الأوروبيين الذين أساءوا طويلا وكثيرا لتاريخنا وتكويننا الحديث والمعاصر أو نعت أي مشروع خارجي غير عربي أو إسلامي بشتى الصفات والنعوت، ولما كانت المتوسطية مشروعا أوروبيا، فهو بالتأكيد سيزاحم مشروع الشرق أوسطية الجديد، ولما كان هذا الأخير بجملته هو الذي سيتبنى إنشاء كتلة إقليمية جيو–اقتصادية (الجغرافيا الاقتصادية) في العالم ضمن الشكل الذي رسمته، وسيبقى مشروع المتوسطية مهمشا في الصياغة الدولية الخارجية.[2]

[1]- خضر الدهراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 54.
[2]- سيار الحمبل، **مشروع المتوسطية (فكرته و أبعاده)**، مجلة البيان، المجلد الأول، العدد الأول، 1997، ص 36.

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة.

إن نجاح أي مشروع يستلزم عددا من الشروط والمقومات التي يجب توفيرها لضمان عملية النجاح المنشودة، وفي موضوع الشراكة فان أهم مقومات نجاحها باختصار ما يلي:[1]

الفرع الأول: الإرادة السياسية:

ولدينا في تجربة قيام الدول الأوروبية المشتركة خير دليل على أهمية السياسة التي كانت أهم عامل من عوامل الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية، ومن خلالها تم التغلب على العديد من العقبات أو تجاوزها، لأن إنجاز الهدف كان يعلو على كل معيق أو خلاف ونشير أن أوروبا في مجال الإرادة السياسية بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: القناعة بالمشروع:

إن من المهم جدا أن يكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولا، وأهميته وجدواه ثانيا، وأنه حاجة ملحة لهذه الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة، أو للعبور نحو المستقبل بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية.

الفرع الثالث: ضرورة التعاون:

إذ لابد من تعاون أطراف المشروع (مشروع الشراكة) من أجل تحقيق النجاح على جميع المستويات وأصعدة المشروع، وأن كل طرف مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ التزاماته المتفق عليها، ويجب أن يجعل كل طرف المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.

الفرع الرابع: التكافؤ في العلاقة:

إذ من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي مشروع إذا كان ثمة تباين بين أطرافه، لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى، وتتناسب هذه الامتيازات طردا مع شدة التباين .

نلاحظ أن أي شرط من تلك الشروط غير متوفر بالشكل الذي يجعل صاحب القرار مطمئنا إلى النتيجة التي يسعى إليها من خلال هذه الشراكة، لكن وإذا كانت

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص- ص 229-231.

التحديات القائمة أو المستقبلية تفرض قيام شراكة أوروبية متوسطية وهذا ما يدركه أصحاب القرار لمختلف أطراف الشراكة فان الإرادة السياسية هي الأكثر وضوحا إلى حد ما من جملة الشروط التي سبقت الإشارة إليها، لكن تبقى قضية التكافؤ في العلاقة هي الشرط الذي لايزال يأخذ الحيز الأوسع من الحوارات والنقاشات من قبل الأطراف المعينة، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق الشراكة لأهدافها في مجالاتها السياسية والثقافية والحضارية والإنسانية.

المطلب الرابع: شروط الشراكة المتكافئة.

بداية لابد من الإشارة إلى مسؤولية الاتحاد الأوروبي بالوصول بالمنطقة إلى مرحلة الاستقرار الذي يعتبر الشرط الأول لتكافؤ الشراكة، ومعروف أن قيام إسرائيل كان ولا يزال السبب الأول في تشريد شعب، وفي اشتعال المنطقة، وانشغالها بالحروب وباحتلال الأراضي العربية، مع كل ما تبع ويتبع ذلك من عدم استقرار في المنطقة ولمختلف الأطراف، لذلك لابد من العمل الجاد والضاغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقرارات مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

للوصول إلي شراكة متكافئة فلا بد على الجانب الأوروبي أن يوفر الشروط التالية:[1]

- ✓ الاعتراف الأوروبي بالمسؤولية عن التخلف الذي أصاب الوطن العربي واقتصادياته وتنميته، وهذا أيضا يستدعي بالضرورة لا الاعتذار وحسب كما جرت العادة أن تفعل هذه الدول مع الغير، لكن الأهم في هذه المرحلة إضافة لذلك هو تقديم كل وسائل الدعم و المساندة من اجل ردم هوة التخلف التي خلقتها الحقبة الاستعمارية الطويلة على الأقطار العربية؛
- ✓ الاحترام المتبادل، والذي لم تظهره وثيقة برشلونة التي تشدد على فكرة الشراكة المتوازية والمتساوية على كل الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية ...الخ ، فإطار الشراكة المتوسطية الذي حدده الاتحاد للتعاون مع الدول العربية لا يعترف بالهوية الحضارية لهذه الدول ، ولا بالرابطة العربية الإقليمية والقومية التي تجمع بينها؛

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 231، 232.

- ✓ عدم استبعاد الجامعة العربية من مفاوضات الشراكة خاصة وأنها كانت طرفا فاعلا في الحوار العربي –الأوروبي طيلة سنواته؛
- ✓ استنادا للشرط الرابع للشراكة، التخلي عن المعاملة بمعيارين بالنسبة للشراكة الأوروبية سواء مع دول أمريكا اللاتينية التي تمد مشاريع التعاون الإقليمي معها بكل أنواع الدعم المادي والفني والسياسي، ومع إسرائيل التي تتمتع بموجب اتفاق الشراكة الذي تم تجديده عام1995 بامتيازات وتسهيلات أكثر مما يتمتع به أعضاء الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة، كما أعطتها مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة لم تعطها للمغرب، أو تونس وسمحت لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث، ولم تسمح بذلك للدول العربية؛
- ✓ عدم استبعاد أي دولة متوسطية أو حتى عربية من مفاوضات الشراكة، وأن يتم الحوار مع العرب كمجموعة، كما الأوروبيين كمجموعة، لأن ميل الدول الأوروبية إلى التفاوض مع كل دولة على حدة يجعل الموقف العربي ضعيفا، فاستبعاد ليبيا خلال فترة العقوبات أثار قلق العرب من خلفيات وتوجهات السياسة الأوروبية المستقبلية، أيضا فإن استبعاد دول الخليج، ودول عربية أخرى يمكن اعتباره محاولة لشق الصف العربي، فإذا كانت هذه الدول بعيدة عن البحر المتوسط، فكيف يمكن تبرير ضم دول أوروبية وعربية أخرى أيضا بعيدة عن هذا البحر؛
- ✓ إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة إذ أن تمييز أوروبا بين حرية تبادل السلع، وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية، وهذا أمر يدعو للريبة؛
- ✓ الانتقاء والتكافؤ في التعامل الأوروبي الذي يقتصر على السلع الصناعية (الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتوجات الزراعية، واستثناء المكون الزراعي الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة يعني تهميشا للزراعة العربية، وهذا يعني أن أوروبا تسعى لتلبية حاجاتها ومصالحها فقط؛
- ✓ تشجيع التدفقات الاستثمارية من أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الأقطار العربية، وتقديم الدعم الفني والمالي والتكنولوجي الكافي من أجل دعم برامج الإصلاح

الهيكلي وتحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، ورفع الطاقات التصديرية للسلع العربية؛

- ✓ دعم برامج تطوير الكفاءة البشرية وتحسين المهارات من خلال برامج تراعي الاحتياجات التنموية للتعامل الكفء مع تكنولوجيا العصر وثوراته المتلاحقة؛
- ✓ إعادة النظر بأهداف منطقة التبادل التجاري الحر على النحو المقترح حاليا، لأنها وحتى بالنسبة للأوروبيين غير كافية، فكيف بالنسبة إلى العرب، إذ لابد من خلق فضاء اقتصادي مشترك؛
- ✓ إن العرب يحتاجون إلى مواقف سياسية مشتركة، إضافة إلى المواقف الاقتصادية المشتركة، وأوروبا وكما هو معروف فإنها حتى الآن تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا العربية.

في كل الأحوال، لا يمكن لأي باحث أن ينكر أن أي طرف من أطراف الشراكة المتوسطية الأوروبية العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة وأحيانا تتفق هذه المصالح، وأحيانا تفترق وتختلف، وبالتأكيد فان أوروبا تسعى من الشراكة إلى:[1]

- ✓ سوق لمنتجاتها تتمثل في الأسواق العربية الواسعة؛
- ✓ أن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة وعدم ترك واشنطن تنفرد بتحريك أوراق المفاوضات السياسية، وتحقيق الهيمنة الاقتصادية؛
- ✓ الرد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق أوسطي الذي يتجاهل المصالح الأوروبية؛
- ✓ مكافحة ما يدعى بالإرهاب والتطرف الإسلامي.

أما الدول العربية المتوسطية فهي تريد بالتأكيد أكثر من ذلك من الشراكة وأبرزه:[2]

- ✓ المساعدة في تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية؛
- ✓ شراكة متكافئة تبعدها عن التبعية؛
- ✓ نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة؛
- ✓ شراكة تقف إلى جانب الحق العربي في سلام عادل وشامل.

---

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص234.

[2]- نفسه، ص234.

خلاصة الفصل الثالث:

تتمثل الشراكة في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية هذا فيما يخص المستوى الجزئي للاقتصاد، أما فيما يتعلق بالمستوى الكلي للاقتصاد فإن مفهوم الشراكة أو المشاركة كما يسميها البعض في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة و إعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي مشروع إذا كان ثمة تباين بين أطرافه، لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى، وتتناسب هذه الامتيازات طردا مع شدة التباين.

الفصل الرابع:

الاقتصاد الجزائري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية

تمهيـــد:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي، تبين لها أنها شأن معظم دول العالم الثالث وأنها بحاجة ملحة لإعادة بناء هياكلها الاقتصادية وفي حاجة ملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حياة الدولة بشكل عام وبحياة أفراد المجتمع بشكل خاص، ولذلك عمد المخطط الجزائري إلى إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الصناعي وقد انعكس ذلك في مختلف خطط التنمية في الجزائر.

وتاريخيا فإن الجزائر قد ورثت قاعدة صناعية بالية مرتكزة على بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية صعبة خلال الفترة **(1962-1966)** نظرا لعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المزدوجة الموروثة والتي كانت تشمل قطاع متطور في الصناعة والمتجهة أساسا للتصدير **(القطاع البترولي)** ومندمج في الاقتصاد الفرنسي من ناحية وقطاع تقليدي يضم بعض الصناعات التقليدية والصناعات الخفيفة الاستهلاكية الصغيرة لسد الحاجات الاستهلاكية لأغلبية السكان.

المبحث الأول: مرحلة البناء الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (1962-1989).

تبنت الجزائر غداة الاستقلال إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام، ومحاولة إقامة قاعدة صناعة صلبة وذلك بإنشاء المؤسسات الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وكذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية وانتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات.

لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداءا من سنة **1986** بفعل **الأزمة البترولية** وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إبتداءا من التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للإقتصاد الموجه.

ولقد عرفت الجزائر تقلبات اقتصادية كبيرة لم تمكنها من تحقيق الاستقرار، وهي الوضعية التي لم تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية ثابتة، إذ أن تباين التوجهات الاقتصادية كان له الأثر على التنمية الاقتصادية، ولذا وجب تحديد مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي 1962 ـ 1979).

ترجع إستراتيجية التنمية الجزائرية إلى الأفكار الوطنية التي وجدت قبل الاستقلال فانطلاقا من اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954 بدأ يظهر إلى الوجود فكر اقتصادي وطني مهتم بمشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ما بعد الاستقلال فمع الاستقلال السياسي في عام 1962 تطور هذا الفكر وأعطى إبتداءا من عام 1967 نموذجا للتنمية.

فاختيارات الجزائر التنموية هدفت بشكل أساسي إلى بناء اقتصاد وطني مستقل وغير تابع، عن طريق إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي وذلك بالقضاء على العوامل الكابحة للتنمية الذاتية إعتمادا على إستغلال الثروات الوطنية وتنظيم الاقتصاد باتجاه إشباع الحاجات الذاتية.[1]

[1]- Ben Aouda Hamel, **Système productif et l'indépendance nationale**, O.P.U, Alger : 1983, p 130.

وقد تأكدت هذه الاختيارات في برنامج طرابلس الذي أعدته جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 والذي وضع كهدف عام وأساسي الاستقلال الاقتصادي الذي يتحقق عن طريق تأميم جميع الموارد الوطنية والبنوك والتجارة الخارجية، وجميع المؤسسات الأجنبية الأخرى وتركيز الثروة ووسائل الإنتاج في يد الدولة.

وهدف هذا البرنامج في المدى الطويل إلى إرساء صناعة أساسية قادرة على تلبية إحتياجات الصناعة والزراعة الحديثة، وتعتمد هذه الصناعة على الحديد والصلب والغاز الطبيعي والبترول نظرا لأن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لتصنيع هذه المواد بدلا من تصديرها في صورة خام، كما أن هذه الصناعات القاعدية ستقوم بمهمة الترابط بين جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة، وبالتالي تحقيق التوازن المنشود، وعليه فلا مجال للخيار بين الصناعة والزراعة وإنما هما مهمتين متكاملتين، ويجب تطوير الكفاءات والمهارات الفنية التي يحتاجها كل من القطاع الزراعي والصناعي.

كما أقر برنامج طرابلس أن تدخل الدولة أمر ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي الوجهة التي تخدم مصلحة الشعب، وأن هذا التدخل يرتكز بشكل أساسي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حتى يمكن تشييد مجتمع إشتراكي بهدف إشباع الحاجات الأساسية لكافة فئات وطبقات المجتمع، وأعتبر التخطيط ضرورة أساسية للتنمية الاقتصادية.[1]

ويعتبر ميثاق الجزائر أول وثيقة تبناها حزب جبهة التحرير الوطني في **2 أفريل 1964**[2] بعد الاستقلال، وأن هذا الميثاق طرح إستراتيجية شاملة ودقيقة للتنمية، حيث استبعد الطريق الرأسمالي كأسلوب للتنمية رغبة في محاربة تناقضات النظام الرأسمالي ومحاولة لتجنب الأزمات التي يتعرض لها هذا النظام من حين إلى آخر، وكذلك محاولة لمقاومة تغلغل الإمبريالية في البنيان الجزائري، وقد نادي هذا الميثاق بضرورة اتباع الطريق الاشتراكي من أجل الحصول على تنظيم اقتصادي واجتماعي يسمح لكل الأفراد للمساهمة في التنمية الشاملة.

---

[1]- **مشروع برنامج طرابلس**، جوان 1962، ص- ص 33-44.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1988، ص 32.

وهكذا فكل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد إختارو الدخول في الصناعة الثقيلة للتنمية الاقتصادية، وأخيرا جاء الميثاق الوطني 1976[1] ليعمق أكثر ويحدد بدقة الإطار الأيديولوجي للسياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث حدد وسائل تحقيق التنمية بالإرتكازعلى الصناعة، وينبغي أن تقوم الثورة الصناعة حسب ما جاء في إحدى فقراته بإرساء قواعد للصناعات الأساسية (الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والبتروكيماوية ومواد البناء) تستطيع أن تخلق صناعات جديدة يسمح توسعها بإنشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة.[2]

وأن مهام الزراعة تنحصر في تحسين مستوى الدخول للفلاحين وتوفير المواد الغذائية بكميات كافية لضمان مستوى غذائي محترم للسكان.

إن جميع المواثيق الثورية للجزائر اعتبرت الصناعات القاعدية كقطاع رائد في نموذج التنمية وأن تنمية الزراعة وتحديثها يتحقق من خلال التنمية الصناعية، وكان لإختيارات الجزائر الحالية أبعاد تاريخية وجدت جذورها أثناء الحرب المسلحة وقد ظهرت إلى الوجود بعد الاستقلال مباشرة وبدأ تنفيذها بعد سنة 1966 عن طريق نموذج التنمية الجزائرية المعتمد على **المخططات المتعاقبة** (المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأول والثاني)، كما عملت الجزائر على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية إبتداءا من قطاع المناجم سنة 1966 وقطاع البنوك سنة 1967 والمحروقات سنة 1971.[3]

كما واكبت عملية التأميم السالفة الذكر بعض الإجراءات المكملة مثل: تأميم الجهاز المصرفي وشركات التأمين في عام 1966، والشروع التدريجي في احتكار الدولة للتجارة الخارجية من طرف دواوين وشركات وطنية، وكذلك إنتقال وسائل النقل تدريجيا تحت إشراف الدولة (الشركة الجزائرية للملاحة، الخطوط الجوية الجزائرية، والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية).

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.
[2]- حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، ص 245.
[3]- أوكيل محمد السعيد وآخرون، **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي)**، جامعة الجزائر: 1994، ص 70.

ومن الطبيعي أن الهدف من هذه التأميمات هو إنشاء قطاع عام قوي يمكن بواسطته أن يصبح التخطيط أكثر فعالية على نطاق المجتمع، ويضمن بالتالي توزيعا عقلانيا للقوى المنتجة والموارد المالية، وكذلك يمكن من التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد القومي لوضع إستراتيجية للتنمية الشاملة حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد.[1]

ولقد حققت هذه الإستراتيجية التنموية بعض النجاحات خاصة من الناحية الاجتماعية، والتي تستند في تمويلها على إيرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا بفعل ارتفاع أسعار المحروقات من سنة 1978 بما يعادل 96.1 %.[2]

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (فترة الثمانينات).

في المرحلة الأولى يتضح أن الجزائر أخذت بإستراتيجية التنمية المماثلة لنموذج الصناعات المصنعة، كما أن دور هذه الصناعات يتناسب مع الأهداف المحددة في إستراتيجية التنمية بالجزائر، وفي هذه المرحلة الثانية إبتداءا من المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)، جاءت لتصحيح الاختلالات القائمة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة، معلنة بداية الإصلاحات الجذرية ابتداء من المخطط الخماسي الأول نظرا لبروز علامات ضعف الاقتصاد الجزائري، فكانت المؤسسات مستهدفة لعملية إصلاح شامل لكون النتائج المحققة من الإستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المرجوة، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها الكثير في بداية الثمانينات والنهوض بالتنمية لم تقم بالدور المخول لها.[3]

قامت الدولة في بداية الإصلاحات بإصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 1980/10/14 خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ في نهاية 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية إلى حوالي 500 مؤسسة جديدة، وكانت الغاية من إعادة الهيكلة آنذاك هي:[4]

---

[1]- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الحداثة، بيروت: 1981، ص، ص 181، 182.
[2]- محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1980، ص 41.
[3]- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر: 1993، ص 53.
[4]- Benissad Hocine, **Algérie restriction et reformes économique**, OPU, Algérie : 1994, p 40.

- ✓ إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى مبدأ التخصص العمودي (الإنتاج، التوزيع، التسويق، التخطيط) وعلى التخصص الأفقي (التخصص في النسيج القطني، النسيج الحريري...)؛
- ✓ إعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي وهذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

وتتمثل أهم الأسباب الداعية إلى إعادة الهيكلة فيما يلي:[1]

- ✓ تكامل المؤسسة الوطنية وتركيزها أدى إلى ظهور بعض المساوئ المتمثلة في سوء الاستغلال، بالإضافة إلى عدم التحكم في التكنولوجيا، وانعدام المتابعة الحقيقية لنشاط المؤسسة من طرف مجلس العمال؛
- ✓ تكفل المؤسسة الوطنية بأداء مجموعة من الاختصاصات أو بعض النشاطات الإنتاجية دون إرساء مبدأ التخصص وتقسيم العمل؛
- ✓ اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتلبية وتوفير الحاجيات الاجتماعية للعمال بفضل إنشاء تعاونيات استهلاكية، دور الحضانة، الاستفادة من المخيمات الصيفية لأبناء العمال، العلاج الطبي... إلخ، وإبتعاد المؤسسة عن القيام بوظيفتها التنموية؛
- ✓ بعد الوحدات عن المقرات الرئيسية وغياب الاتصال فيما بينهما، لاسيما فيما يتعلق بالتشاور في إتخاذ القرارات وتقديم التوجيهات الضرورية من طرف الإدارة المركزية، وكذلك غياب الرقابة.

المطلب الثالث: الأزمة البترولية لسنة 1986.

إن للأزمة البترولية لسنة 1986 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصيبت الجزائر بصدمة اقتصادية ودخلت في حلقة مفرغة ووصلت إلى طريق مسدود، حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي، خاصة مع انهيار الاشتراكية وفشلها، ناهيك عن تصاعد أزمة المديونية وتقليص المداخيل من العملة الصعبة وبالتالي العجز في تمويل التنمية الاقتصادية ودخولها في أزمة حادة داخلية وخارجية، كذلك تزامن هذه الفترة بالتغيرات التي حدثت في العالم وبروز خاصية أحادية

[1]- النوي الشيخ، **دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير**، رسالة ماجستيرغير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر: 1994-1995، ص- ص 105-107.

القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها إلى إعتماد كل دول العالم على نهج قوى السوق في التنمية، وعليه من أجل مواجهة هذه الصدمات الداخلية والخارجية لابد للجزائر من تطبيق سياسات إصلاحية ذاتية ومدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، حيث اتضح أن سبب اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية هو تصحيح الوضع القائم والمتمثل في المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.[1]

[1]- محمد بلقاسم، حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر: 1993، ص 29.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح.

إن الجزائر إعتمدت على نموذج الصناعات المصنعة لعقدين من الزمن تقريبا، وقد نتج عنها إختلالات اقتصادية وإجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومع إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 (الأزمة البترولية) بدأت الجزائر تعاني أكثر من صعوبات ومشاكل اقتصادية والتي تتجلى في إنخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في ميزانية الدولة، وكذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدماتها ومعدل التضخم.

ولقد لعبت العوامل الخارجية دورا رئيسيا في هذه الاختلالات لأن الاقتصاد الجزائري يتصف بالتبعية للخارج من حيث الصادرات والواردات، وتتمثل العوامل **الخارجية السلبية** في الآتي:

- ✓ تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، وخاصة المصدِّرة للنفط؛
- ✓ ضعف الطلب على صادرات الدول النامية؛
- ✓ إرتفاع أسعار الفوائد الدولية خلال فترة الثمانينات؛
- ✓ إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

وللحد من هذه المشاكل الاقتصادية، لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ذاتية أولا، ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ثانيا لتطبيق برنامجي **(التكييف والتعديل الهيكلي)** وهذا من أجل إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ثم تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد وتأهيل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله أكثر قدرة على مسايرة متطلبات البيئة المحلية والخارجية ومسايرة المتغيرات الاقتصادية العالمية من أجل الإندماج أكثر في السوق العالمي.

المطلب الأول: الإطار النظري لعملية الإصلاحات الاقتصادية.

لقد شاعت عبارات في الأدبيات الاقتصادية كإعادة الهيكلة الرأسمالية، التعديل الهيكلي، التثبيت الاقتصادي، التصحيح، الإصلاحات... إلخ.

من المصطلحات والتي إن تباينت في معانيها ودلالتها فإنها تصب كلها في هدف واحد وهو إجراء إصلاح اقتصادي يعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من أجل التحول إلى اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي واجتماعي.

وهكذا فإن إعادة الهيكلة الرأسمالية[1] التي تهدف إليها الإصلاحات الاقتصادية اتجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي محليا وعلى الصعيد الدولي، ويعني هذا التوجه على وجه الخصوص، تنصيب رأسمال الخاص على أنه التفاعل الرئيسي وإعلاء الربح كحافز أساسي في إحداث النمو الاقتصادي وهذا التعريف يحتاج إلى عدة توضيحات:

- ✓ لا يقتصر مفهوم إعادة الهيكلة الرأسمالية (أي الإصلاحات الاقتصادية التي وجدت مدلولها في التحويل الهيكلي) المتميز هذا على برامج التكييف والتعديل الهيكلي الذي تم في إطار إتفاقيات بين الحكومة وقطبي النظام العالمي(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، ولكن أحيانا تتم الإصلاحات الاقتصادية دون إتفاق مع أي من الصندوقين.

وتمثل بداية الثمانينات أولى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري والقطاع الصناعي خصوصا والذي يمثل تصورا جديدا لتطورها عكس ما كان عليه من قبل أي التحول إلى نهج اقتصاد السوق كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاع الخاص كقطاع رائد في تحريك المسار التنموي للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي بشكل خاص.[2]

وقد تبدأ إعادة الهيكلة الرأسمالية كسياسات أو برامج حكومية قبل إبرام مثل هذه الاتفاقات أو كتمهيد لها، وأحيانا أخرى تؤدي هذه السياسات الحكومية إلى حتمية إبرام اتفاقات "التكيف" خاصة إذا نجم عن السياسات إغراق في الإستدانة.

وهذا ما حدث في الجزائر في بداية التسعينات، إذ نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري بسبب توقف الآلة الاقتصادية وجمود المؤسسات الصناعية

---

[1]- Hocine Benissad, **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb**, OPU, Alger : 1996, p 6.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995، ص 51.

وتراكم الديون الخارجية، جعل الكثير يعتقد أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالي للإنشاء والتعمير، وتبني سياستها الإصلاحية وقبول شروطها أمر ضروري، حيث وقعت الاتفاقيات الرسمية الأولى مع مطلع التسعينات مع الجزائر.

ومن ثم فإن التقيد بتوقيت توقيع إتفاق مع الصندوق أو البنك وبفحوى هذا الإتفاق، يغلب الشكل على المضمون في دراسة إعادة الهيكلة الرأسمالية في منظور تقييم آثارها، ومع ذلك تجدر الإشارة بين الإصلاحات الاقتصادية بالمعنى الواسع وبين برامج التكييف الهيكلي التي تتم بإتفاق مع الصندوق والبنك.

إذ أن هذه البرامج تمثل طورا متقدما من الإصلاحات الاقتصادية حيث تجري فيه التغييرات الهيكلية بالإتفاق المباشر مع مؤسسات دولية وتحت إشرافها الدقيق، وعادة يكون إبرام هذه الإتفاقيات دليلا على تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلدان المعنية وعلى درجة عالية من التأثير الخارجي في إحداث التغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الموجهة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

إن برنامج سياسات التنمية والتصحيح الهيكلي يتكون من مكونين رئيسيين:[1]

الفرع الأول: سياسات التثبيت:

وترتكز على إدارة جانب الطلب وهي حزمة من الإجراءات المالية والنقدية والتي تتصل بجانب الطلب على السلع والخدمات، وتعني سياسة التثبيت "**صندوق النقد الدولي**" على المدى القصير، وهدفها كبح التضخم ووضع الحد للتوسع النقدي وتوحيد وتحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة النقدية إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية إيجابية بمعنى أن سياسات التثبيت ترتكز على النواحي التالية:[2]

- ✓ معالجة العجز في ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة؛
- ✓ كبح جماح التضخم والسيطرة عليه؛
- ✓ جذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- ✓ الحد من الطلب المحلي على السلع والخدمات من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية والتي تساهم بدورها في تشجيع الصادرات والحد من الواردات.

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية**، دار النشر، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة: 1997، ص 163.
[2]- محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، **الخصخصة آفاقها وأسبابها**، دار الفكر للنشر، ط1، دمشق: 2002، ص 164.

الفرع الثاني: سياسة التكييف الهيكلي:

وتهتم بإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وبما يسهم في استثمار الموارد المتاحة على نحو أمثل وبما يساعد على خلق موارد جديدة، وتعني سياسة التكييف الهيكلي "**البنك الدولي**" وترتكز هذه السياسة على إدارة جانب العرض، وتستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتصحيح هياكل الإنتاج وإزالة الاختلالات الهيكلية بأنواعها التي يعاني منها الاقتصاد القومي للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع وزيادة الإستثمار وزيادة الصادرات وزيادة دور القطاع الخاص بتطبيق سياسة الخوصصة والتحول إلى آليات السوق لتعكس التكلفة الحقيقية بتحرير الأسعار في المدى المتوسط والطويل.

وهذه السياسة ترتكز على القضايا التالية:[1]

- ✓ تحرير أسعار السلع والخدمات وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية بالإضافة إلى إلغاء التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية الرئيسية إلى الجهات الحكومية؛
- ✓ تحرير الإستثمار من القيود الطاردة للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية من القيود غير السعرية على الواردات وتقليص قائمة الحظر المطلق على الواردات؛
- ✓ خوصصة القطاع العام بيعا أو تأجيرا أو مشاركة.

على الرغم من أهمية سياسات العرض في تحسين تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو، فإن أثرها يظهر في المدى الطويل، فإجراءات القضاء على التشوهات في نظام تخصيص الموارد والأسعار النسبية تتطلب مرور وقت طويل لتظهر آثارها على الصادرات والإنتاج خاصة في ظل بطء حركة العمالة ورأس المال ما بين القطاعات.

ويتضح مما سبق أن سياسة التكييف أو التعديل تعمل على إتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواءا كانت داخلية أو خارجية من أجل إصلاح النظام الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2003، ص 247.

وهكذا نجد أنه ليس من السهل فصل وظائف المؤسستين وأن هناك تداخلا بين أدوات السياستين، مما يعبر عن حجم الترابط والتكامل بينهما، ذلك أن سياسة التثبيت تترك في العادة أثرا إيجابيا على سياسات التكييف، إذ أن مساهمتها في تراجع معدلات التضخم ونسبة عجز الموازنة تكمن في تبني رؤية واضحة ودقيقة لتحديد الأهداف المتبقية والمطلوبة من عملية التكييف، كما يمكن لهذه الأخيرة في حال نجاحها أن تمارس أثر إيجابي على سياسة التثبيت، كما يمَكِّن من تخفيف الأعباء عنها، فالأداء الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو مرتفعة يساعد على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة.[1]

[1]- Hocine Benissad, **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb**, OPCIT, p, p 14, 15.

المبحث الثالث: إصلاح المؤسسات الاقتصادية وإعادة تأهيلها.

بالنسبة للأدوات المستعملة من طرف المؤسستين لتطبيق برامج الإصلاح في الدول المعنية فنجد أن صندوق النقد الدولي يهتم بالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف وسياسات الأجور والأسعار وسياسة تحرير التجارة الدولية.

ويهتم البنك الدولي بسياسات الإستثمار والتنمية وسياسة الخصخصة وتخصيص الموارد لإعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وكذلك العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد عموما والصناعة خصوصا من أجل زيادة الصادرات الصناعية والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي.

بالنسبة للسياسة الاجتماعية فيلاحظ أن برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي لم تهتم بالآثار السلبية التي ستترتب عنها تنفيذ برامج الإصلاح خاصة في المدى القصير وعليه فيجب على صانع القرار الاقتصادي في الدول المعنية بهذه السياسات الإصلاحية أن يأخذ بالحسبان هذه الآثار في المدى القصير والمدى البعيد أيضا، وإلا سيتوقف تنفيذ البرنامج في منتصف الطريق ولا يعطي النتائج المنتظرة منه، ومن الآثار السلبية التي سيتمخض عنها تنفيذ برنامج الإصلاح في المدى القصير ما يلي:[1]

- ✓ إنكماش في معدلات التشغيل وتراجع في معدلات الإستهلاك؛
- ✓ إرتفاع في معدلات البطالة الظاهرة لاسيما في أوساط الخريجين الجدد؛
- ✓ تدهور ظروف المعيشة لأغلبية السكان وزيادة معدل الفقر؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح ذوي الدخل المحدود؛
- ✓ إرتفاع تكلفة المعيشة نتيجة لإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية الرئيسية وتحرير الأسعار؛

وهذه الآثار السلبية تحصل بالضرورة على المدى القصير في سياق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي نظرا إلى:

- ✓ الإنتقال من التسعير الاجتماعي إلى التسعير الاقتصادي حتى بالنسبة للسلع الأساسية (كالخبز والدواء)؛
- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم والخدمات الصحية؛

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 120.

- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي على النقل والماء والكهرباء والطاقة؛

أما الإيجابيات المتوخاة من برنامج التعديل الهيكلي فتتجلى في:[1]

- ✓ تراجع العجز في الميزانية العامة للدولة؛
- ✓ السيطرة على معدلات التضخم؛
- ✓ إستقرار سعر صرف الميزانية الوطنية؛
- ✓ زيادة الإحتياطي من العملة الصعبة؛
- ✓ زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في المدى المتوسط والبعيد خاصة.

المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية في الجزائر.

إن العجز في تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من تقليص المداخيل من العملة الصعبة، وتزامنا مع التغيرات العالمية وبروز خاصية أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه من أجل مواجهة كل هذه الصدمات الداخلية والخارجية كان لابد على الجزائر من تطبيق سياسات إصلاحية ذاتية ومدعمة من المؤسسات المالية الدولية.

رغم تحقيق الاقتصاد الجزائري إنجازات هامة خلال السبعينات والثمانينات تمثلت في بناء قاعدة صناعية قوية، والقيام بمجهود كبير في مجال بناء السدود واستصلاح الأراضي وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتوفير الغاز في الريف كما في المدن، وجهود كبيرة في نشر التعليم في كافة أنحاء البلاد، وفي تقديم الخدمات الصحية المجانية، لكن الاقتصاد الجزائري بقي يعاني من مشاكل جوهرية عديدة أهمها:

- ✓ النمو غير المستدام للاقتصاد، المعتمد إعتمادا كبيرا على أموال النفط التي تخضع لهزات في السوق العالمية؛
- ✓ معدلات نمو سكانية عالية والتي تدفع بأعداد هائلة سنويا إلى سوق العمل؛
- ✓ بطالة عالية وتزايد في الفقر؛

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 121.

- ✓ وجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن إتخاذ القرار المستقل، وقطاع خاص صغير متفتت يفتقد إلى الديناميكية اللازمة، بمعنى قطاع عام مسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة؛
- ✓ وجود نظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية لا يتيح الفرصة للمنافسة وبالتالي يساهم في رفع الكلفة وتدني الإنتاجية، ومن الصعب دمج منتجات هذه الصناعة في الأسواق العالمية؛
- ✓ قصور في المعرفة والقدرات العلمية وفي القدرات التكنولوجية مرافقا لتدني الخبرات البشرية مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية؛
- ✓ غياب القطاع المصرفي المتطور؛
- ✓ غياب المناطق الصناعية المتطورة؛
- ✓ قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحي إلى عدم وجود صناعات تصديرية؛
- ✓ وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج؛

لقد تناولنا سابقا أن الإصلاحات الاقتصادية أحيانا تتم دون إتفاق مع أي هيئة دولية، حيث تلجأ الدولة إلى إتخاذ إجراءات وتدابير وإستعمال أدوات معينة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على الذات دون إبرام اتفاقيات أو كتمهيد لها.

وهكذا فإن الإجراءات والأدوات العملية للإصلاحات الذاتية في الجزائر يمكن تناولها من عدة جوانب والتي تعتبر كتمهيد للإصلاحات الواسعة النطاق والمدعومة من طرف الصندوق والبنك الدوليين، والمتمثلة فيما يلي:

- ➢ إعادة هيكلة المؤسسات.
- ➢ إستقلالية المؤسسات.
- ➢ قانون القرض والنقد.
- ➢ قانون الاستثمارات.
- ➢ تحرير الاقتصاد من حيث سعر الصرف، أسعار التجارة الخارجية.

الفرع الأول: إعادة هيكلة المؤسسات:

في الحقيقة إن التدابير التنظيمية المتخذة، خلال المخطط الخماسي الأول والمتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات تهدف إلى رفع مستوى التسيير وتحسين معدل إستغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الصناعي، وفي اعتقاد الساهرين على تطبيق إعادة الهيكلة، أن سوء التسيير وعدم التحكم في الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة، وتشغيلها بطاقة إنتاجية متدنية يرجع إلى ضخامة هذه المؤسسات، بالتالي يجب تفكيكها وتقسيمها إلى وحدات صغيرة، بمعنى تقزيمها لتسهيل أمور تسييرها وجعلها مختصة أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي هي الهدف من وجودها.[1]

وهكذا أعيدت هيكلة المؤسسات بين (1980–1984) لتحريرها من الضغوط الهيكلية التي عرفت بها في الماضي ومن ظواهر أخرى مثل: البيروقراطية والتدخلات الخارجية التي نمت حولها وشوهت تسييرها، بمعنى أنه يجب إعطاء للمؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من اجل استغلال طاقاتها الذاتية، كذلك إتاحة للمؤسسة إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا أو إيجابا وتعمل وفق اقتصاد السوق.[2]

وفي هذا السياق فقد صدر مرسوم 241/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980[3] والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، وتمثلت هذه العملية في تفكيك هيكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة، وتم تقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات أصغر حجما، وتمخض عن هذا العمل رفع المؤسسات التابعة للدولة من 150 مؤسسة وطنية عام 1980 إلى 480 مؤسسة عام 1984، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و1079 مؤسسة بلدية[4].

ولقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية:[5]

- التخصص؛
- التقسيم الجغرافي؛
- التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

وهذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار دينار أي حوالي 9 ملايير دولار.

---

[1]- Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger : 1991, p, p 389, 390.
[2]- Abdelhamid Brahimi, **Opcit**, p 391.
[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادر بتاريخ 1980/10/04، ص- ص 13-15.
[4]- محمد بلقاسم، حسن بهلول، **مرجع سابق الذكر**، ص 45.
[5]- أوكيل محمد السعيد وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 56.

الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات:

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر حتمت عليها إحداث تحولات جذرية في الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمية لتعزيز اقتصاد السوق ومساهمة أكبر للقطاع الخاص فيه، لكون الدولة عاجزة على تمويل المؤسسات الوطنية، وبالتالي لابد من استقلاليتها عن الوصاية واعتمادها على نفسها في التمويل وفي تسيير شؤونها المختلفة، بسبب أن هذه الأزمة إنجرت عنها إختلالات كبرى:[1]

- خلل في إستراتيجيات التنمية المطبقة، حيث أعتمد على القطاع العام وهمش دور القطاع الخاص؛
- خلل في تسيير التجارة الخارجية من حيث الصادرات، حيث تعتمد وبنسبة تفوق 95 % على المحروقات وعدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى إن الاعتماد على الواردات في كثير من المجالات قد كرست صورة لتبعية بنسبة كبيرة؛
- خلل في تسيير التنمية التي لم تحقق على كل المستويات، بل كانت كل مرحلة تعتمد على جانب معين على حساب إهمال بقية الجوانب.

ومن هذا المنطلق لابد للمؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة، أن تقوم بالدور القيادي في خلق الفوائض الاقتصادية وتوفير الوسائل المادية والمالية لتمويل التنمية وضمان استمرارها لكون أن هذه المرحلة شحت فيها الموارد المالية وعجزت الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية.

نجد أن الميثاق الوطني لسنة 1986 رسم الإطار الذي تندرج فيه قضيتي استقلالية المؤسسة حيث جاء في إحدى فقراته: " يجب منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة خاصة عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير."[2]

---

[1]- محمد حسن بهلول، **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الاقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1999، ص 292.

[2]- حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1986**، الباب الثالث، الفصل الثاني.

ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل إستغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري.[1]

وحسب قانون 88-01 فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية شخص معنوي لها قانون خاص بشركات الأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، لها رأسمال اجتماعي واستقلالية مالية، وتعمل وفق قواعد القانون التجاري وبحكم العلاقات التعاقدية التي ستلزمها الاستقلالية، كما أن هذه الأخيرة ستعطي للمؤسسة العمومية مجالا جديدا للمناورة والتحرك وتصبح وحدة نشاط حية وأداة ديناميكية فعالة تستعمل الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لها استعمالا أمثل في خلق وتوسيع الثروات الوطنية وتحقق أهدافها في ظل الأهداف العامة للخطة الوطنية التنموية الشاملة.[2]

إن عملية انتقال المؤسسة العمومية إلى الاستقلالية شهدت انحرافا كبيرا في تطبيق القوانين الخاصة بها في الميدان من جهة ومن جهة أخرى كون هذه العملية تمتد في فترة عرف خلالها الاقتصاد الوطني جملة من الصعوبات:

- ✓ تصاعد ظهور التضخم بشدة؛
- ✓ ندرة في الموارد المالية؛
- ✓ بداية ظهور اضطرابات في المحيط الاجتماعي وعلاقات العمل.

وعلى الرغم من الأموال الباهظة المقدمة من طرف الدولة للقيام بعملية التطهير المالي للمؤسسات، حيث وصلت في مراحل لاحقة عند نهاية سنة 1996 مقدار 1076 مليار دينار، إلا أن هذه الأموال المنفقة تمت بدون مقابل حقيقي حيث لم تساهم لا في تحسين تقنيات التسيير ولا في زيادة مستويات الإنتاج والتصدير.[3]

وهذه الوضعية أرغمت المؤسسات العمومية الاقتصادية على مواصلة الإصلاحات والدخول بالتدرج في حلقات أخرى منها:

- ✓ إنشاء صناديق المساهمة؛
- ✓ ثم الشركات القابضة العمومية (الهولدينغ)؛
- ✓ وأخيرا الخوصصة كحلقة أخيرة من حلقات الإصلاح الاقتصادي في المؤسسة العمومية.

---

[1]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 197، 198.
[2]- محمد سعيد أوكيل وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 25.
[3]- سحنون محمد، **السياسة المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة: 2003، ص 204.

إن استقلالية المؤسسة في الأخير ليست سوى حلقة من حلقات الإصلاح التي تعني كذلك النقد والقرض وتوجيه الإستثمارات والأسعار والتجارة الخارجية، التي شرعت الجزائر في تنفيذها بعد إصدار النصوص التشريعية اللازمة لذلك.

الفرع الثالث: الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر:

استجابة لتطوير وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل، كان من الضروري تحويل النظام المالي إلى مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، بمعنى لابد من إصلاح مالي ونقدي لمواكبة الإصلاحات الجارية في القطاعات الأخرى.

فأول الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي بمبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق هو إصدارها لقانون بنكي جديد والخاص بقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي، كما تم إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومرافقتها تماشيا مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.[1]

1) الإصلاح المالي لسنة 1988: نظرا للنقائص والعيوب لقانون 1986، اتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988، ولذا تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 والذي أقر استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:[2]

- ✓ إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- ✓ اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمردودية؛

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 183.
[2]- Hocine Benissad, **La réforme économique en Algérie**, Opcit, p, p 129, 130.

- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وبما أن الجزائر مقبلة على الإنتقال إلى اقتصاد السوق، فإن هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور، وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة، لذلك واصلت الجزائر من إصلاحاتها الاقتصادية والمالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها.[1]

2) قانون القرض والنقد (1990): في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي، تمت المصادقة على قانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداء من سنة 1990[2]، والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور النقد والسياسة النقدية.

ويهدف هذا القانون عموما إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها ويتم هذا التحول وفق ما يلي:

- ✓ جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة؛
- ✓ التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي؛
- ✓ إعتماد سياسة أكثر مرونة إتجاه سعر الصرف؛
- ✓ إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة).

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقدي الدولي، واشنطن: 1998، ص 57.

[2]- قانون 1990-10 المتعلق **بالقرض والنقد** المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

وأولى بوادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:[1]

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وفي هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي "***بنك الجزائر***"؛
- إنشاء مجلس النقد والائتمان، والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر وهو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم نواب المحافظ الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة؛
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي؛
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.

يلاحظ أن قانون النقد والقرض قد فتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي، وهذا بهدف الإرتقاء وزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات وتوسيع الاستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية.

كما أن هذا القانون قد أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي موجب، وهذا بإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك، وهذا سيؤدي إلى إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمارات وتحسين فعاليته بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادية.

وأيضا سمح هذا القانون بتنوع المحيط المصرفي الوطني بانفتاحه على بنوك خاصة جديدة وطنية وأجنبية.

الفرع الرابع: توجيه الاستثمارات:

إن الاستثمار يعتبر العامل الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسة الاقتصادية من أجل تطويرها وإستمراريتها، وعليه لابد من قوانين وتشريعات توجه الاستثمارات لخدمة المؤسسات الاقتصادية العمومية بعد حصولها على الاستقلالية وكذلك تشجيع المؤسسات

[1]- بلعزوز بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 189.

الخاصة، وفي هذا الإطار وضعت عدة قوانين للإستثمار في الجزائر إبتداءا من 1982 لتتماشى مع الإصلاحات التي شهدتها الجزائر منذ 1980 وتسعى في النهاية إلى إقامة قطاع خاص قوي يتحمل أعباء التنمية في الجزائر وبالتالي التحول إلى اقتصاد السوق.

1) قانون الإستثمار سنة 1982: بتاريخ 21 أوت 1982 صدر قانون جديد للاستثمار برقم 82-11*، والذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص قصد تدعيم القطاع العام وإشراكه في التنمية الاقتصادية ، لذلك فقد حدد مجال تدخل القطاع الخاص والذي يخدم الخطة المنتهجة من طرف الدولة، وتتمثل الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة فيما يلي:

- ✓ إنشاء مناصب عمل؛
- ✓ المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وذلك من خلال تعبئة الإدخار وتلبية حاجيات المواطنين؛
- ✓ ترقية التكامل بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية وذلك للحد من النزوح الريفي بتثبيت الناس بالتواجد في المناطق المحرومة وإستعمال اليد العاملة والموارد المحلية؛
- ✓ توفير البديل للواردات.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد حدد هذا القانون حد أقصى لقيمة الإستثمار، بحيث أن لا تتجاوز ثلاثين (30 مليون) دينار جزائري لإنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم وعشرة (10 ملايين) دينار جزائري من أجل إنشاء المؤسسات الفردية والجماعية، كما يمنع على الفرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة (أكثر من نشاط).[1]

إن العوامل السابقة أعطت دفعا جديدا للإستثمارات الخاصة بحيث نجد في الفترة الممتدة بين 1983 – 1987 قد تم إعتماد 5000 مشروع وهي تمثل مبلغ إجمالي قدره 17839 مليون دينار جزائري.[2]

2) قانون الإستثمار لسنة 1988: بتاريخ 12 جويلية 1988، صدر قانون الإستثمار الذي يحمل رقم 88-25 والذي عوض القانون السابق (82-11) ويبدو أن هذا

* انظر المادة 68 من **قانون الاستثمار** رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21.

[1]- CNES, Rapport, Pour **une politique de développement de la PME en Algérie :** 2003, p 198.

[2]- Ahmed Benbitour, **L'expérience algérienne de développement (1962–1991),** ISGP édition, Alger, 1995, p 119.

القانون يحمل في طياته بعض التعديلات كتلك المتعلقة بإجراء الإعتماد (الرخصة) الذي يعتبر بيروقراطيا يعرقل مبادرة الإستثمار، كما تم إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الإستثمار وكذلك إلغاء شروط الإقامة بالجزائر، بحيث يسمح للمستثمر المقيم في الخارج الإستثمار في الجزائر على عكس القانون السابق.

بالإضافة إلى تلك التعديلات الهامة، فقد حدد هذا القانون المجال المخصص للقطاع الخاص وذلك وفقا لما جاء في إحدى مواده "يجب أن تساهم النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية التي تستلزم مبادرة القطاع الخاص الوطني فيما يلي:

- ✓ إحداث مناصب الشغل بصفة معتبرة؛
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات لاسيما بإستعمال المواد الأولية ونصف المصنعة والخدمات المحلية؛
- ✓ إستبدال الواردات؛
- ✓ إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات لهدف التصدير؛
- ✓ تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية لتشجيع إنتاج وإقامة نشاطات داخل البلاد لاسيما في الهضاب العليا والمناطق المحرومة.

ورغم التسهيلات التي تضمنها هذا القانون إلا أن النتائج الحقيقية عقب تطبيقه لم تكن في المستوى المطلوب، بحيث نجد ضعف الإستثمار إذ بلغ 211 مشروع فقط سنة 1988، ويرجع ذلك إلى نقص العملة الصعبة المخصصة لإستيراد التجهيزات والمواد الضرورية للمشروع الإستثماري، إضافة إلى ذلك خلل التوزيع الجغرافي لتلك المشاريع وتمركزها في الشمال تقريبا (المناطق الحضرية) وعدم تمكنها من خلق مناصب الشغل.

3) **قانون الإستثمار لسنة 1993:** صدر هذا القانون المتعلق بترقية الإستثمار في الجزائر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12، وهذا القانون يهدف إلى تشجيع وإبراز قوانين الإستثمار الجزائرية والتي تتمحور خاصة في المساواة في الحقوق بين المستثمر المحلي والأجنبي والإستقرار في النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح بحماية المستثمر من أي تعديلات خاصة، كما يهدف إلى إجراءات بمنح حوافز، وإعفاءات خاصة.

وهكذا فإن هذا القانون يريد أن يكون حجر الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي ولسياسة جديدة لترقية الإستثمار، فالفلسفة المتواجدة في هذا الإطار الجديد تتمثل في العناصر التالية:[1]

- ✓ حق الإستثمار بكل حرية؛
- ✓ المساواة أمام القانون للمستثمرين الوطنيين الخواص أو الأجانب؛
- ✓ تدخل السلطات العمومية يتحدد بمنح التشجيع أو الدفع للإستثمارات، أساسا كوسيلة تخفيف الضرائب الموضوعة من قبل القانون؛
- ✓ إنشاء وكالة للترقية وتدعيم ومتابعة الإستثمارات "APSI" من أجل مساعدة المقاولين في إتمام الإجراءات التقليدية بواسطة الشباك الواحد؛
- ✓ الأجل الأقصى لدراسة الملفات قد حدد بـ 60 يوما.

وقد تطرق هذا القانون إلى إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات وذلك بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية الصادرة في قانون 93-12 والتي من مهامها خصوصا الحرص على أن المستثمر قد صرح بما يلي:[2]

مجال النشاط – توطين الإستثمار– خلق مناصب العمل – إستعمال التكنولوجيا الحديثة – مخطط الإستثمار والمالية – عمر المشروع الإستثماري – شروط الوقاية من المحيط.

ويبدو من خلال تطبيق هذا القانون أنه يتصف بالجمود والثبات لكل ما يمكن أن يكون في خدمة الإستثمار، فالمماطلات البيروقراطية، والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقاري الصناعي، قد أسهموا في عدم فعالية القانون الموضوع.

ومن أجل إعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار وإحداث التعديلات الضرورية، لذلك فإن السلطات العمومية الجزائرية عملت على إصدار قانون في سنة 2001 عن طريق الأمر المتعلق بتنمية الإستثمار رقم 01-03 المؤرخ بتاريخ 2001/08/20 والقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الإمتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI من خلال الشباك الواحد الذي أنشأ لهذا الغرض والذي عوض APSI كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى الدولة في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.[3]

---

[1]- CNES Rapport, **Pour une politique de développement de la PME en Algérie**, Opcit, p 200.

[2]- Ministère des finances, **Guide fiscale des investisseurs**, 1996, p, p 51, 52.

[3]- منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 2، ص 205.

4) **نظام المناطق الحرة:** يشمل هذا القانون الإستثمار المنجز في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الإستثمارات موجهة أساسا للتصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية وتعفي تلك الإستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي والتسديد الجبائي والجمركي.

من القوانين السابقة المتعلقة بترقية وتوجيه الإستثمارات في الجزائر يتضح أن الجزائر تسعى إلى الانفتاح الاقتصادي والتوجيه إلى اقتصاد السوق والاستعداد إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص الوطني والأجنبي حتى يصبح القطاع الخاص هو القطاع الرائد في التنمية الاقتصادية تبعا للتوجيهات الجديدة للدولة الجزائرية التي تهدف إلى خوصصة المؤسسات العمومية غير قابلة للإستمرار مع تحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في الصناعة خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر نواة الصناعة.

لكن مع التوجه في جذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك لا يكفي لوحده لإحداث تحول في هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل الصادرات لصالح الصناعة التحويلية إذا لم يرفق بإجراءات تهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني في مجال الأسعار والصرف والتجارة الخارجية.

الفرع الخامس: نظام الأسعار:

قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وخلال مرحلة المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر كان العمل بنظام الأسعار المحددة من طرف الدولة، ويهتم هذا النظام بالمواد الإستراتيجية وذات الاستهلاك الواسع، ويكون تحديد أسعار هذه السلع سواء على مستوى مركزي أو محلي.

كما يوجد نظام أسعار المراقبة الذي يتعلق بالمواد والخدمات التي لا تخضع إلى نظام الأسعار المقننة.

وعليه فإنه خلال فترة التخطيط في الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية والعمومية وخاصة منها الصناعية تخضع إلى نظام الأسعار المحددة لمنتجاتها من طرف الوصاية بدون مراعاة تكاليف الإنتاج، إذ نجد في كثير من الحالات هذه المؤسسات ليس لها

محاسبة تكاليف دقيقة وهذا ما أبعدها عن الهدف المنشود وهو تحقيق المردودية المالية (الفائض الاقتصادي) وأدخلها في دوامة العجز المالي وتحقيقها لخسائر متراكمة تسوي من طرف الدولة وتراكم ديونها لدى البنوك والخزينة العامة.

وهذه الوضعية فرضتها السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك والمعتمدة على التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية من أجل تطبيق النهج الإشتراكي، أما في إطار الإصلاحات الاقتصادية والموجهة عن طريق التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كان من الضروري وضع سياسة أسعار مطابقة مع الخصوصيات الجديدة لهذا الأخير.

إن الأهداف الموجودة أساسا في نظام الأسعار الجديد هو الوصول إلى التحكم في الأسعار، وهذا النظام الجديد جسد عن طريق القانون 12/29 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار ولاسيما المادة 11 منه التي تنص على أن كل أسعار المواد والخدمات يجب أن تكون مربوطة بأحد الأنظمة التالية:*

- ✓ ضمان الأسعار عند الإنتاج؛
- ✓ تحديد الحد الأقصى للأسعار وهوامش الربح؛
- ✓ نظام التصريح بالأسعار؛

بمعنى أن هذا القانون يهدف إلى تحرير الأسعار، والمؤسسة الاقتصادية هي المسؤولة على تحديد أسعار منتجاتها بناء على تكاليف الإنتاج وتتحمل الأعباء المالية الإضافية.

1) مرحلة اقتصاد السوق: إن الأمر 06/95 المتعلق بالمنافسة، أوجد خاصية أساسية تتعلق بنظام إقتصادي جديد يتمثل في " **نظام الأسعار الحرة**" فأسعار كل المواد والخدمات تحدد بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة في السوق والمبنية على ميكانيزم الطلب والعرض.

ومن خلال هذا المنظور الجديد فإن تدخل الدولة يقتصر فقط في الحالات القصوى، ويجب الإشارة كذلك أن هذا الأمر احتوى على آلية جديدة تتمثل في محاربة والحد من كل الممارسات التجارية النافية لقواعد المنافسة سواء في القطاع التجاري أو الإنتاجي، وقد تم في هذا الإطار إنشاء مؤسسة تدعى مجلس المنافسة.

* أنظر القانون رقم 12-89 المؤرخ في 1989/07/05 **المتعلق بالأسعار** الذي ينص على نوعين من الأسعار: المنتظمة والمحددة مركزيا والأسعار المحددة بحرية.

وقد تم العمل بهذا الأمر إلى غاية 2003 أين تم إصدار أمر جديد رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2007 ويرتكز على المحاور الرئيسية التالية:*

- ✓ حرية الأسعار؛
- ✓ الممارسات المفيدة للمنافسة؛
- ✓ مجلس المنافسة: صلاحياته، سر عمله؛
- ✓ العقوبات المطبقة على الممارسات الضارة للمنافسة المسموح بها؛
- ✓ إجراءات الطعن في قرارات مجلس المنافسة.

إن هذه التشريعات والقوانين تسمح للمؤسسات الصناعية الخاصة الخضوع للمنافسة والإنتاج من أجل الفائض الاقتصادي وتحديد أسعار منتجاتها وفق تكاليف الإنتاج ووفق ميكانيزمات السوق، وبالتالي الإنتاج بأسعار تنافسية في السوق المحلي أو الخارجي.

وبالنسبة **لنظام الأسعار المدعمة:** فنجد أن الجزائر كانت تطبق نظاما لدعم السلع الاستهلاكية العامة التي بلغت تكلفتها على الميزانية ما نسبته 5% من إجمالي الناتج المحلي[1]، وشجع هذا النظام على تراكم المخزونات للمضاربة وحدوث عجز كبير وكذلك نشوء الأسواق الموازية، بالإضافة إلى إنتشار تهريب كميات ضخمة من السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة.

وإنطلاقا من هذا تم إلغاء الدعم لهذه السلع في عام 1994 حيث أطلقت حرية أسعار جميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وكذلك أسعار المنتجات الغذائية والبترولية والكهربائية المدعمة، فنجد خلال الفترة 1994-1996 اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار هذه المنتجات بنسبة تصل في المتوسط إلى 20% تقريبا وذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية.[2]

ولتخفيف تأثير خفض سعر الصرف وإلغاء الدعم لجميع السلع ذات الاستهلاك الواسع على الفئات الاجتماعية الضعيفة شرعت السلطات خلال عام 1994 في إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي.

---

* أنظر الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003.

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 20.

[2]- نفسه، ص 20.

2)إجراءات تحرير التجارة الخارجية: إن الجزائر خلال الفترة السابقة للإصلاحات عملت باحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة، حيث عملت بكل ما تملك من قوة من أجل إحكام قبضتها على التجارة الخارجية باعتبارها قطاعا حيويا له تأثيراته على الاقتصاد الوطني، ولكن انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها ورغبة في انفتاحها الاقتصادي، نظرا لما لتحرير التجارة الخارجية من مزايا والمتمثل أساسا في زيادة التنافسية لمؤسساتها الاقتصادية العمومية والخاصة، إذ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد وزيادة الصادرات عموما.

كما أن تحرير التجارة الخارجية سيساعد على عملية الاندماج الاقتصادي ذلك أن هذه العملية تتطلب أسواق واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج ترتكز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وإن شروط نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية تعتمد على مجموعة من الأدوات أهمها:[1]

- ✓ تغيير نظام الأسعار؛
- ✓ تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية؛
- ✓ تغيير أسعار الصرف؛

وفي هذا السياق لقد إتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات من أجل الوصول إلى تحرير تجارتها الخارجية إنطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بدءا من سنة 1990 بالتنسيق مع الهيآت المالية الدولية:

أ- **مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990 - 1991):** وتبدأ هذه المرحلة مع صدور قانون النقد والقرض في شهر أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغييرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد جاء هذا القانون من أجل تعزيز الإستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان له أثر على التجارة الخارجية.

[1]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق الذكر**، ص 250.

وقد بدأت أول البوادر للتخلي عن الإحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية سابقا، ما جاء به قانون المالية لسنة 1990، والذي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وحسب المادتين 40 و41 من القانون المذكور، يمنح المشرع الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني بإستيراد البضائع بإعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق*.

ومن هذا المنطلق، وقصد تحرير التجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية، تهدف بمجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد، ووفقا لذلك فقد حدد النظام 02/90 الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين*، أضف إلى ذلك فقد أعطى للمصدرين حق الحيازة والتصرف في كل إيراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملة الصعبة بين 10% وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير.**

ب- **مرحلة تحرير التجارة الخارجية (1992 - 1993):** بصدور قانون المالية لسنة 1992 تمت إجراءات فيما يتعلق بالرسوم الجمركية إذ انخفض المعدل الأقصى للرسوم الجمركية إلى 60%، كما تم إعداد هذه الضرائب وفق نظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ثم معدلات مرتفعة على واردات المنتجات نصف مصنعة، وفي الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.[1]

ولكن مع معاناة الجزائر من مشاكل ندرة العملة الصعبة و الاختلالات المالية دفع بها بتشديد القيود وتوسيع نطاق حظر على الواردات وبالتالي إتخاذ قواعد صارمة على

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر: **قانون المالية لسنة 1990**، وخاصة المادتين 40 و41 منه.

* النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق **بتحديد شروط تسيير الحسابات بالعملة الصعبة**.

** النظام رقم 09-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 والمتعلق **بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر** لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج.

[1]- Nachida M'hamsadji Bouzidi, **5Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne**, ENAG édition, Algérie : 1998, p 150.

تمويل الواردات، مما أعاق في حقيقة الأمر تحرير التجارة الخارجية والعودة إلى التسيير الإداري والاحتكاري للتجارة الخارجية، ويبدو أن هذا التقيد يتنافى وشروط تحرير الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق.

وإبتداءا من عام 1994 وبعد إبرام إتفاق بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي في أفريل 1994، سرعت الجزائر في إتخاذ مجموعة من التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، فيما يتعلق بعمليات التصدير فتح المجال واسعا لزيادة الصادرات وتنويعها، إذ نجده حدد السلع المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك ليوم 9 أفريل 1994، والذي حدد قائمة السلع الممنوعة من التصدير أما كل السلع الأخرى محررة للتصدير.*

وبالنسبة للواردات فكل شخص معنوي وطبيعي يمارس النشاط التجاري ومسجل في السجل التجاري له إمكانية الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الإستيراد وهذا حسب التعليمية 13/94 القاضية بتحرير التجارة الخارجية، وتم مواصلة العمل بقائمة الواردات السلبية وتم أيضا تحرير عشر سلع يخضع إستيرادها لمعايير فنية ومهنية، وهذا حسب ما حدده القرار المؤرخ في 10 أفريل 1994.**

كما تم خفض المعدل الأقصى للرسوم الجمركية على الواردات إلى 50 % سنة 1994 ثم 45 % عام 1997، لتصل إلى 40 % سنة 1998[1]، ويبقى معدل 40 % مرشح للانخفاض خاصة وأن الجزائر طلبت الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذلك اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه في سنة 2001.

وبالنتيجة فإن الجزائر عمدت بعد عام 1994 مع تنفيذ شروط FMI مع تحرير تجارتها الخارجية تماشيا بما يحدث في العالم من تغيرات تستدعي الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى نجد أن نتائج هذه الإصلاحات محدودة بسبب تدهور الوضع الأمني، ونقص الإيرادات المالية من النقد الأجنبي، مما دفع بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية وتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

---

* هذا القرار الصادر في سنة 1994، ينص على إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء صادرات البنود ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

** قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، جوان 2002، ص 8.

المبحث الرابع: النتائج المحققة في ظل برامج الإصلاح.

بعد فشل المحاولات الأولى للجزائر في عملية التكيف الهيكلي في القضاء على الاختلالات ووضع الاقتصاد على مسار النمو القابل للإستمرار، عرفت الصناعات التحويلية ركودا وانخفض الإنتاج في جل القطاعات تقريبا، وبلغ معدل النمو السنوي في الفترة المتراوحة بين 1990– 1994 حوالي (– 1.6%) إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 13.7% من الناتج المحلي سنة 1988 نتيجة لعدم تمكن التخفيضات في الإنفاق الحكومي من تعويض إنخفاض الإيرادات.

وهذا ما جعل الدولة تلجأ إلى طريقتين لسد العجز في غياب سوق مالية:

- ✓ قامت بالإصدار النقدي الجديد دون غطاء؛
- ✓ اللجوء إلى الإقراض من الخارج مما عمق في تراكم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 34 مليار، وهذا أدى بطبيعته إلى تعميق العجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى حوالي 73%، وفي المقابل ارتفع معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 أما نسبة البطالة التي بلغت في سنة 1987 إلى 17 %، فقد ارتفعت في عام 1996 إلى 27 %[1]، كما أن الديون العمومية كانت تمثل في عام 1993 99 % من المنتوج الداخلي الخام.[2]

وعليه لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتدعيمها في إصلاح الوضع الاقتصادي القائم.

المطلب الأول: اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات الدولية.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات المدعومة مرت بالمراحل التالية:

---

[1]- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر**، دارهومة، الجزائر: أفريل 1996، ص- ص 209-213.

[2]- Abdelmadjid Bouzidi, **Les années 90 de l'économie Algérienne**, **les limites de politiques conjoncturelles**, ENAG édition, Alger : 1999, p 9.

الفرع الأول: الإتفاقية الأولى: STAND-BY 1 (30 ماي 1989):

أبرمت الجزائر أول إتفاق (STAND-BY1) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية:[1]

- ✓ اتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تعقيدا؛
- ✓ تقليص العجز في الميزانية العامة؛
- ✓ متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار)؛
- ✓ العمل على بداية تحرير الأسعار؛

وعلى ضوء هذه الإتفاقية ولاحقاتها التي تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري.

فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الإعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

وتمكنت الجزائر بموجب هذا الإتفاق من سحب غير مشروط من حصتها مبلغ 623 مليون وحدة سحب خاصة (وحدة السحب الخاصة تساوي 1.456234 دولار أمريكي) كما إستفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار.[2]

الفرع الثاني: الإتفاقية الثانية: STAND-BY 2 (3 جوان 1991):

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الإتفاق الأول، اتجهت الجزائر من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بوصفته وهذا بإبرام إتفاق ثاني معه في جوان 1991 (STAND-BY 2).

والذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا بمقدار 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربعة دفعات، وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.[3]

---

[1]- Hocine Benissad, **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb**, Opcit, p 59.

[2]- خالدي الهادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 195.

[3]- نفسه، ص 195.

ويتم الإتفاق الثاني تحت الشروط التالية:[1]

- ✓ تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ إصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبقة، واستقلاليته عن الخزينة تدريجيا؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة؛
- ✓ تحرير الأسعار بصورة كبيرة؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي؛
- ✓ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة؛
- ✓ التقليص من تدخل الدولة؛
- ✓ إصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار في أفريل من نفس السنة؛
- ✓ إصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 من أجل إستقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة؛
- ✓ البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مس الكثير من السلع.

المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى(1 أفريل 1994– 31 مارس 1995).

في بداية عام 1994 طرأ تدهور آخر في الاقتصاد الجزائري فالسياسات المتبعة سابقا قد فشلت في تحقيق أهداف الاتفاقيات السابقة الذكر، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورا، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وحضي بقبوله في ماي 1994 ويشمل برنامج المساعدة على برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادي وهو قصير المدى (أفريل 1994– مارس 1995)، وهذا من خلال عقد إتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة.

وكان برنامج الإصلاح القائم منذ عام 1994 يهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

- ✓وضع إستراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج؛

[1]- Hocine Benissad, **L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb**, Opcit, p 60.
[2]- FMI, **Programme Stand-by**, Avril 1994, p 9.

- ✓رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا؛
- ✓التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و4%؛
- ✓المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية؛
- ✓استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- ✓تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1 $ = 36 DA) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار؛
- ✓تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

ويبدو من هذه الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعر الصرف وإلغاء إعانات الدعم العامة، وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام 1994 في إصلاح شبكة الأمان الإجتماعي، كما صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي إعادة جدولة الديون العمومية والخاصة بسنتي 1994 و1995، حيث تم توفير حوالي 16 مليار دولار مما سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998).

إن الإتفاقيات السابقة كانت تهدف إلى إحداث إستقرار اقتصادي كلي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الإستقرار بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط، وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعيين العام والخاص والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

[1]- عبد الله بلوناس، **برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري**، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتنظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية يومي، 29–30 أكتوبر 2001، جامعة سطيف، الجزائر، ص 6.

ففي مجال الاستقرار الاقتصادي فإن برنامج التكييف الهيكلي عمل على الإستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة ببرامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على:[1]

- ✓مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات في نهاية فترة البرنامج؛
- ✓تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- ✓تحرير أسعار الصرف لتحدد وفق قوى السوق؛
- ✓القضاء على عجز الميزانية وتنمية الإدخار العمومي؛
- ✓التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول؛

إذن مجال الاستقرار الاقتصادي يعتمد على إدارة الطلب الكلي المتضمن (الحد من الطلب المحلي) للسياسات النقدية والمالية والسعرية المتبعة، وفي هذا السياق إعتمدت الحكومة أساسا على التصحيح المالي القوي الذي رافقه تقييد وتخفيض للنفقات العامة (خاصة النفقات على الصحة والتعليم) أيضا بالنسبة للأجور وإعانات الدعم والاستثمارات، مع إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص الإعفاءات الضريبية وتطبيق الأسعار الحقيقية على سلع وخدمات القطاع العام.

وكان الانضباط المالي بمثابة الدعامة للسياسة النقدية المتشددة التي نتج عنها تخفيض نسبة السيولة من 49% في عام 1993 إلى 36 % في عام 1996، مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة في السيولة أي تخفيض في الكتلة النقدية[2]، كما تم تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمتها الحقيقية.

كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسة إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، وقد تطورت أيضا أسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية، ذلك أن أسعار إعادة الخصم التي منحت معاملة تفضيلية لقطاعات معنية حل محلها سعر موجب عام 1992، وألغي الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال في أفريل 1994، إذ تم زيادة سعر الفائدة الذاتية والمدينة بغرض تشجيع الإدخار من جهة والحد من القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام، وتم إلغاء الدعم الحكومي عن السلع ذات الإستهلاك الواسع وزيادة أسعار الطاقة تحت دعوى ترشيد إستهلاكها.

---

[1]- Abderrahmane Mebtoule, **L'Algérie face aux défis de la mondialisation « mondialisation et nouvelle culture économique »**, Tom 1, OPU, Alger : 2002, p 148.

[2]- العزوز بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 202.

خلاصة الفصل الرابع :

بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج الذي تبنتها الجزائر بدعم كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية و عاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات المالية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية، فإن المقترحات المقدمة من طرف الهيئتين لا تخلو من مضاعفات سلبية و إن كانت ظرفية ومؤقتة.

كما تؤكد النتائج الميدانية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر عن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفتقد إليها الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي حيث تبين مختلف البيانات الكمية لمختلف المصادر بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تدهور كبير في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

الفصل الخامس:

الاقتصاد المصري من خلال واقع المؤسسات الاقتصادية

تمهيـــد:

شهد الاقتصاد المصري العديد من مظاهر الاختلالات الهيكلية والتي انعكست بدورها على مظاهر الحياة المختلفة من توافر السلع الأساسية وارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، دعم هذه الحالة ارتفاع الأسعار العالمية مقابل انخفاض معدل التبادل التجاري لاعتماد الاقتصاد المصري على تصدير السلع الأولية وغير المصنعة والتي انخفضت أسعارها عالميا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والحروب التي خاضتها مصر في سبيل الاستقلال.

ولقد كان الاقتصاد المصري منذ الخمسينات إلى أوائل السبعينات مخططا بشكل مركزي يهيمن عليه القطاع العام، إلى أن جاءت سنة 1974 أين اعتمدت السلطات المصرية سياسة الإنفتاح قصد تشجيع الإستثمار الأجنبي للقيام بإصلاح وإعادة ترميم ما دمرته الحرب **(حرب 1967 وحرب 1973)**، فكان الاقتصاد المصري مرهقا بالديون الخارجية والأعباء المالية وعجز الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: مرحلة التخطيط المركزي (1960 – 1973).

أتت هذه المرحلة بعد أن أضفت ثورة 23 جوان 1952 سمات جديدة على مسار الاقتصاد القومي المصري تركزت في:[1]

- ✓ زيادة درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فأقامت بعض الصناعات العامة، وأنشأت المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي للقيام بوضع السياسات الاقتصادية وحصر موارد البلاد، وتحديد الأهداف لكل من القطاعين العام والخاص، كما قامت الحكومة بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام بهدف تشجيع القطاع الخاص الصناعي؛
- ✓ وجود نشاط صناعي ملموس يعتمد على القطاعين الخاص والعام وقد أوكل للقطاع العام إقامة الصناعات الثقيلة وصناعات البنية الأساسية؛

وقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث التي كان لها أثر كبير على مسار الاقتصاد القومي:[2]

ففي الجانب السياسي والعسكري، حدثت عملية الإنفصال بين مصر وسوريا عام 1961 بعد الوحدة التي كان قد سبق إعلانها عام 1958، كما كان هناك التدخل العسكري المصري في اليمن، مما أدى إلى زيادة نفقات الدولة، خاصة النفقات العسكرية منها، كما دخلت الدولة خلال هذه الفترة حربين مع إسرائيل، حرب يونيو 1967 وحرب أكتوبر 1973، تخللتهما حرب استنزاف استمرت لأكثر من ستة سنوات وقد كان ذلك كله سببا أساسيا في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات، كما كان له أثر واضح على السياسة الاقتصادية للبلاد.

وعلى الجانب الاقتصادي، شهدت هذه الفترة تغيرات شاملة في فلسفة الدولة الاقتصادية ونظامها الاقتصادي والذي كان لها آثار بعيدة المدى على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى علاقة مصر الخارجية، فقد تبنت الدولة تماما النظام الاشتراكي القائم على أساس **التخطيط المركزي** الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان التأميم وإقامة القطاع العام هما أداتي الدولة في الهيمنة على مقدرات

---

[1]- محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)**، صندوق النقد الدولي: 2002، ص 3.
[2]- علي الجرتيلي، **خمسة وعشرون عاما(دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية بمصر 1952 – 1988)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1988، ص 89.

الحياة الاقتصادية، وكان للقطاع العام السيطرة والقيادة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتم وضع برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قسم على خطتين خماسيتين تستوعبان عقد الستينات.

المطلب الأول: الخطة الخماسية الأولى (1960/1959 – 1965/1964).

وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته هذه الخطة في سنواتها الأولى، إلا أن الصعوبات التي واجهت الحكومة أثناء التنفيذ جعلتها تعيد النظر في سياستها الاقتصادية، في محاولة منها لمعالجة أوجه القصور التي تمثلت في:[1]

- ✓ عدم قدرة الدولة على إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لانطلاق القطاع الصناعي؛
- ✓ تزايد عجز الميزان التجاري؛
- ✓ ظهور الضغوط التضخمية قرب نهاية هذه الخطة، نتيجة لزيادة الإنفاق النقدي مع قصور الجهاز الإنتاجي في زيادة عرض السلع وتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تزويد مصر بالحاصدات الزراعية.

وخلال هذه الفترة قامت الدولة بالاحتكار شبه الكامل لعمليات التصدير والاستيراد، وقد نتج عن ذلك تضاؤل نشاط القطاع الخاص، وتزايد حجم القطاع العام من حيث الاستثمارات، ومدى استيعابه للعمالة ونسبة مساهمته في توليد الناتج القومي، حتى كاد أن يستوعب كل قطاعات الاقتصاد القومي، واقتصرت مساهمة القطاع الخاص على: أنشطة الزراعة، وتجارة التجزئة، وبعض أعمال البناء والتشييد، مع وجود سيطرة للدولة على هذه الأنشطة من خلال وسائل عديدة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية خلال هذه المراحل الأولى.

تتلخص الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة في الآتي:[2]

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، حيث يتمكن الاقتصاد القومي من الوصول إلى مرحلة الانطلاق؛

---

[1]- سيد البواب، **قضية الإنتاج المصري الكبرى في ظل الانفتاح الاقتصادي (1975- 1982) المشكل والحلول**، ط5، مصر: 1999، ص7.

[2]- إبراهيم نصار سلمان، **دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانينات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر: 1995، ص 105.

- ✓ المحافظة على التوازن بين مختلف القطاعات، مع التركيز أساسا على التصنيع ليصبح القطاع القائد في عملية التنمية؛
- ✓ الحد من درجة الاعتماد على الواردات، مع تشجيع التصدير؛
- ✓ مضاعفة الدخل القومي خلال ست سنوات؛
- ✓ التوسع في سياسة الاستثمار؛ وإن كانت سياسة الاستثمار تأثرت بالضغوط التضخمية التي ظهرت في نهاية خطة التنمية الأولى، وما أعقب ذلك من إتباع الحكومة لسياسات مالية ونقدية انكماشية وتأثرها بظروف عام 1967 وإعطاء الأولوية للمجهود الحربي؛
- ✓ التوسع في العمالة والأجور حيث التزمت الحكومة بتوفير فرص العمل في إدارات الحكومة ووحدات القطاع العام، كما وضعت حدا أدنى للأجور وحدا أقصى لعدد ساعات العمل الأسبوعية، كما أشركت العمال في مجالس إدارات شركات القطاع العام، غير أن السياسات الانكماشية التي فرضتها حرب جوان 1967 أدت إلى هبوط نسبة الزيادة في العمالة؛
- ✓ التحكم في سياسة الأسعار، بدأت الحكومة بتحديد أسعار بعض السلع الضرورية فيصدر القانون 142 لعام 1959، خول لوزير الصناعة تحديد أسعار المنتجات الصناعية الوطنية، وفي عام 1962 صدر القانون 48 الذي حدد أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة كيمياوية ومبيدات حشرية وأعلاف.

وتوالت تدخلات الدولة في تحديد الأسعار، فتم وضع تسعيرة لأغلب الحاصلات الزراعية الهامة، كما تم إلزام المزارعين بتوريد جزء من بعض المحاصيل وفقا للأسعار الجبرية التي تحددها الدولة، كما صدرت العديد من القرارات التي حددت أسعار الشطر الأكبر من منتجات القطاع العام، إضافة إلى تحديد أسعار المواد البترولية والكهرباء كما امتدت هذه السياسة لتشمل أسعار خدمات النقل والبريد والاتصالات والمواصلات.

وبذلك ألغت الحكومة دور جهاز الثمن الذي يحدد الأسعار الواقعية للسلع والخدمات من خلال تفاعل كل من قوى العرض والطلب، وأحلت محله القرارات الإدارية التي تأخذ أساسا بفكرة الأسعار الاجتماعية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.

الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية:

نتيجة لاتساع دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، أصبحت ميزانية الدولة أداة للتنسيق بين سياسات الحكومة في مجال الاستثمار والعمالة والأجور ونظام الحوافز والدعم، وقد أدى ذلك إلى تضخم حجم الإنفاق العام لتصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات لا مثيل لها في أغلب دول العالم، وقد تطلب تمويل هذا الإنفاق فرض ضرائب جديدة والاتجاه نحو سياسة التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي.

ومع ارتفاع تكاليف الحرب، استهدفت الحكومة ترشيد الإنفاق العام بحيث لا تزيد نسبته عن نسبة الزيادة في الناتج القومي حتى تتمكن من الحد من الضغوط التضخمية، غير أن ظروف الحرب أدت إلى تزايد الإنفاق على كل من الخدمات الاجتماعية والتوسع في نفقات التمثيل الدبلوماسي، وكذلك التوسع في جهاز القضاء والأمن القومي، وزيادة الاعتمادات الخاصة بخفض نفقات المعيشة والدعم وحوافز الإنتاج.[1]

أما الإجراءات العامة فقد تأثرت بانخفاض إيرادات السياحة وفقدان عائدات كل من قناة السويس، وآبار بترول سيناء ومناجمها التي احتلتها إسرائيل عقب حرب 1967.

ونتيجة لزيادة النفقات ونقص الإيرادات، عمدت الحكومة إلى رفع شرائح الضرائب القائمة، مع استحداث ضرائب جديدة وهي عبارة عن:

- ✓ فروق الأسعار؛
- ✓ ضريبة الأمن القومي.

كما ظلت السياسة المالية تعتبر القطاع العام قاعدة الموارد السيادية وأساس تمويل السياسات الاجتماعية والخدمات العامة.

وفي مجال السياسة النقدية، نجد أنه لم يحدث تغير في بداية الفترة لمواجهة التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية، كما لم يكن للبنك المركزي دور ملحوظ في ضبط حجم الائتمان وتحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن زيادة حدة الخلل النقدي والمالي الذي عانى منه الاقتصاد القومي، وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي عام 1965،

[1]- إبراهيم نصار سلمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 107.

كان لزاما على السلطات النقدية أن تطبق إجراءات نقدية انكماشية للحد من الاتجاهات التضخمية في كل من: حجم الائتمان، وكمية النقد المتداول، والتوسع في التمويل بالعجز. أما نسبة السيولة القانونية فقد تم الإبقاء عليها، رغبة من الحكومة في تعبئة أقصى قدر ممكن من طاقة الجهاز المصرفي لتمويل خطط التنمية.

الفرع الثاني:سياسة سعر الصرف:

حرصت الحكومة خلال هذه الفترة على استمرار تطبيق القانون رقم 80 لسنة 1948 الخاص بتنظيم الرقابة على النقد الأجنبي، كما زاد اعتماد الدولة على اتفاقيات التجارة والدفع التي كان لها دور أساسي في المبادلات الخارجية والمدفوعات الدولية، كما استمر العمل بميزانية النقد الأجنبي كأداة لتحديد موارد واستخدامات النقد الأجنبي كما أخذت الحكومة بنظام تعدد أسعار صرف الجنيه المصري كأداة للمحاسبة في العمليات الخارجية، إلا أنه مع نهاية العام الأول من خطة التنمية الأولي تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى: تفاقم مشكلة ندرة النقد الأجنبي، وتدهور قيمة الجنيه المصري. ويمكن إيجاز هذه العوامل في الآتي:[1]

- ✓ تزايد عجز ميزان العمليات التجارية؛
- ✓ استنزاف الاحتياطات النقدية في دفع تعويضات قناة السويس، وممتلكات الأجانب، وتعويضات السودان بسبب إنشاء السد العالي؛
- ✓ التوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة للسياسات التي انتهجتها الحكومة خلال هذه المرحلة.

وقد اضطرت الدولة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي في مايو 1962 لمواجهة عجز ميزان المدفوعات، وفي سبيل ذلك تمت الموافقة على برنامج للتنمية الاقتصادي لمدة سنة، كما تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة 20 %، ثم أعيد تقييم الغطاء الذهبي للجنيه المصري عام 1964 بحيث أصبح المحتوى الذهبي للجنيه يساوي (2.044) جرام ذهب وذلك بالاتفاق مع الصندوق.

ومع تفاقم مشكلة ندرة العملات الأجنبية، وتدهور قيمة الجنيه وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، قررت الحكومة اعتبارا من ماي 1968 منح علاوة على سعر الصرف

[1]- سيد البواب، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

الرسمي بلغ سعرها 25% بالنسبة للتحويلات النقدية، وفي ماي 1972 ارتفع معدل العلاوة إلى 50% كما قررت الحكومة السماح بتقديم حسابات في البنوك بالعملات الأجنبية، ومنحت بعض التسهيلات لاستخدام هذه الحسابات في تمويل بل استيراد سلع أجنبية، ثم تعددت أسعار الصرف وانتهت بإقرار نظام شامل لتوحيد علاوة سعر الصرف من خلال إنشاء السوق الموازية للنقد والذي بدأ العمل من خلالها اعتبارا من سبتمبر 1973، وقد كان الهدف من كل هذا، جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج، ومحاولة توجيه الصادرات إلى دول العملات الحرة بإعطاء مزايا نقدية لحصيلة الصادرات بعملات هذه الدول.

الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية:

كان من الأهداف التي كانت تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال برنامج التنمية الطموح الذي وضع ليغطي الفترة من عام 1960 إلى عام 1970 والذي بدأ تنفيذه منذ خطة التنمية الأولى، الحد من درجة الاعتماد على الواردات والعمل في نفس الوقت على تشجيع الصادرات، ولذلك كان معيار المفاضلة بين المشروعات في القطاع الصناعي يقوم على مبدأ إحلال الواردات، وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة بإصدار عدد من القوانين والقرارات التي تحظر استيراد بعض السلع حماية للإنتاج الوطني، كما تم تعديل الرسوم الجمركية بحيث تزيد نسبتها مع زيادة درجة تصنيع السلعة المستوردة إضافة إلى حصر استيراد السلع من الخارج سواء للاتجار أو للتصنيع على شركات القطاع العام أو الشركات التي يساهم فيها القطاع العام.

كما قامت الدولة ليس فقط بتوسيع الصناعات القائمة في أوائل الخمسينات بل بإدخال صناعات جديدة ذات تكنولوجية متقدمة مثل:[1]

- صناعة الألمنيوم ومنتجاتها؛
- صيانة وتجميع السيارات وصناعة الإطارات؛
- صناعة السلع المنزلية المعمرة؛
- صناعة الأسمدة الحديثة، سعيا منها نحو إقامة صرح صناعي متقدم.

[1]- إبراهيم نصار سلمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 110.

وقد كان للتصنيع أثر كبير على التجارة الخارجية من حيث توزيعها الجغرافي وتركيبها السلعي، فزادت نسبة الواردات من الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطة لمواجهة اتساع حركة التصنيع في حين انخفضت نسبة الواردات من السلع المصنعة، كما زادت صادرات السلع المصنعة بما في ذلك المنتجات البترولية إلى مجموع الصادرات من 7% عام 1952 إلى 30 % عام 1971/1970.[1]

غير أن نجاح سياسة التصنيع لم يستمر طويلا خلال هذه الفترة حيث غلب الكم على الكيف وأصبح زيادة عدد المصانع هو الهدف الأساسي، كما لم يقترن هذا الاتجاه بسياسة واضحة تدعم الصناعات الصغيرة، كما أن معدلات الاستثمار العالية التي تستهدفها الخطة الأولى لم تستمر بعد عام 1966 نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد منذ عام 1966 والتي تفاقمت مع قيام حرب 1967 واستمرار أعباء التسليح، وتزايد حجم الدعم، فقد انخفض إجمالي الاستثمارات من 436 مليون جنيه عام 1966 ليصل إلى 317 مليون عام 1979، ولم يبدأ في الزيادة مرة أخرى إلا في عام 1980[2]، وبناء على ذلك تعثر التخطيط وأصبح يتم على أساس خطط سنوية لا تمت للواقع بصلة، كما أسرفت الحكومات المتعاقبة في إنشاء صناعات كان المكون الأجنبي فيها مرتفعا والقيمة المضافة المحلية فيها قليلة نسبيا، وقد كانت هذه الصناعات تضطر إلى استيراد الآلات والمواد الخام والسلع الوسيطة، وقد أدت أزمة النقد الأجنبي إلى وقوعها في صعوبات بالغة.

ومع قرب انتهاء هذه المرحلة، لم تزد الصادرات زيادة تذكر، كما توقف تصدير الزيوت النباتية، وتناقص حصيلة صادرات الأرز والسكر والاسمنت نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلي من هذه المنتوجات، وقد كان هناك أمل في أن يصبح الأرز محصول تصدير رئيسي بعد زيادة إنتاجه بنسبة 30 % ما بين عامي 1950 و 1974 إلا أن انخفاض صادراته من 750 ألف طن في أواخر الستينات إلى أقل من 100 ألف طن في النصف الأول من السبعينات، وبدأ التفكير في استيراد الأرز لمواجهة الزيادة في الاستهلاك المحلي.[3]

---

[1]- علي الجرتيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 98، 99.
[2]- محمد بسيوني وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر:2006، ص 14.
[3]- علي الجرتيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

فقد أدى التوسع في الاستثمار والاستهلاك منذ عام 1955 بنسبة تفوق نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات وإلى المزيد من الاعتماد على القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية بعد نفاذ أرصدة الدولة الاستراتيجية، وقد ارتفع صافي العجز من متوسط سنوي قدره 20 مليون جنيه في الخمسينات إلى 75 مليون في النصف الأول من الستينات وهو أمر لم يكن متوقعا، إذ أن هدف خطة التنمية الأولى يسعى لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات الجارية في سنواتها الأخيرة، إلا أن العجز الفعلي زاد بنسبة 22 % خلال هذه الخطة، وبلغ في سنتها الأخيرة 76 مليون جنيه (3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي).[1]

واستمر اختلال التوزيع الجغرافي للمعاملات الخارجية، فانخفض التعامل مع دول العملات الحرة، وتحولت الصادرات إلى دول الكتلة الشرقية كما تم تمويل العجز الكبير مع المجموعة الأولى باستخدام التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والقروض متوسطة الأجل والمعونات.

وخلال هذه المرحلة، زاد عجز الميزان التجاري من 111 مليون دولار في بدايتها إلى 429 مليون في سنتها الأخيرة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى جمود الصادرات وانخفاض قيمتها في بعض السنوات (1961، 1962، 1964، 1968) في الوقت الذي تزايد فيه حجم الواردات وارتفعت أسعارها، وقد بلغ معدل نموها السنوي خلال هذه المرحلة إلى 4.5 %، وتدل بيانات صندوق النقد الدولي على أن صادرات مصر مقومة بالدولار الأمريكي خلال الفترة من نهاية الخمسينات وحتى نهاية المرحلة قد سجلت انخفاضا كبيرا خلال السنوات 1961 و1962 بلغ 19 % و 12 % على التوالي، ويعود ذلك إلى التدهور الذي تعرض له محصول القمح.[2]

وقد كان استمرار جمود الصادرات من أهم عوامل ضعف السياسة الاقتصادية منذ ثورة 1952، ومع بداية اضطرابات ميزان المدفوعات، تقرر العمل على زيادة الصادرات بنسبة 9 % بدلا من 2.5 % وقد أمكن تحقيق ذلك في أوائل الستينات، وقد كان من الممكن تحقيق هذه النسبة إذا ما تم خفض الاستهلاك المحلي من بعض السلع، مع تقرير أولوية خاصة للاستثمار الجديد في صناعات التصدير، وتعديل سعر الصرف الذي يطبق على حصيلة الواردات.[3]

---

[1]- محمد بسيوني وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.
[2]- علي الجرتيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 144.
[3]- نفسه، ص 146.

المبحث الثاني: مرحلة الانفتاح (من عام 1974 إلى أوائل التسعينات).

بدأت هذه المرحلة عقب انتهاء حرب أكتوبر من عام 1973 وما أحدثته من صدى واسع على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، الأمر الذي كان له الأثر الكبير على اتجاه المسار السياسي والاقتصادي في مصر، فعقب الحرب بدأ الحديث عن ضرورة إقرار السلام في المنطقة والعمل على توجيه الموارد نحو تمويل عملية التنمية بإتباع سياسة اقتصادية جديدة ذات طابع **مفتوح**.

وقد تم توضيح الخطوط الرئيسية لاتجاه السياسة الاقتصادية التي اهتمت بشكل خاص بفتح الاقتصاد المحلي أمام الاستثمار الخاص والمباشر من الخارج، في إطار ما يسمى بورقة أكتوبر، ومن أهم الأسباب التي دعت إلى إعلان هذه السياسة ما يلي:[1]

- ✓ العمل على انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج لسد العجز في المدخرات المحلية، وبالتالي المساهمة في استثمارات التنمية، خاصة مع وجود فوائض مالية كبيرة قد تحققت للدول العربية النفطية بدأت في الظهور مع أوائل سنة 1974؛
- ✓ مساهمة المشروعات التي ستنشأ في ظل هذه السياسة في دفع عجلة الإنتاج القومي، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي وقد كان الأمل أن يتحقق ذلك ليس فقط عن طريق زيادة حجم الاستثمار، بل وأيضا عن طريق التوجه إلى مجالات إنتاجية جديدة، والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تصاحب الفنون الإنتاجية المستخدمة في هذه المشروعات؛
- ✓ تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث كان من المنتظر أن تساهم المشروعات الجديدة في العمل على إحلال الواردات، وإنشاء صناعات تصديرية خاصة في المناطق الحرة التي نظم إنشاؤها القانون 43 لسنة 1974.

المطلب الأول: أهداف السياسة خلال هذه الفترة.

- ✓ المساهمة في رفع مستوى الفن الإنتاجي، حيث كان من المنتظر أن تعمل المشروعات الجديدة على جذب المشروعات القائمة على تقليدها والاستفادة من خبرتها بالنسبة للفنون الإنتاجية المتطورة التي تأخذ بها.

[1]- وائل فؤاد محمد نور الهدى، **السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها علي التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة (1983/1982- 2007/2006)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر: 2005، ص 19.

✓ العمل على زيادة حجم العمالة، سواء اللازمة لتشييد المشروعات المزمع إقامتها أو تلك التي سوف تستخدم مباشرة من قبل تلك المشروعات.

لذا جاءت المناداة بضرورة فتح الاقتصاد أمام الاستثمارات العربية والأجنبية للمساهمة في تمويل التنمية، وتحقيق أهداف الاقتصاد القومي، وقد شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية في سياسة الدولة الاقتصادية مقارنة بما جاء في الفترة السابقة.

فبدأت الدولة بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية متساويا في ذلك مع القطاع العام، فقامت الدولة بتحرير القطاع العام خاصة البنوك كما أخذت سياسة التخطيط تتسم بالموضوعية، ففي عام 1974 صدر القانون 43، وهو الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، متضمنا منح رأس المال الوطني الخاص نفس الحقوق والضمانات المقررة لرؤوس الأموال العربية والأجنبية، كما اعتبر جميع الشركات التي يتم إنشاؤها وفقا لهذا القانون مشروعات خاصة بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين فيها، وعدم خضوعها للوائح والنظم المطبقة على شركات القطاع العام، ومن ثم السماح لهذه الشركات بالعمل في كافة الأنشطة تقريبا كما تم إلغاء احتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية.[1]

كما هدفت هذه السياسة إلى الاستفادة من جزء يسير من مدخرات المصريين المودعة بالخارج، فتم إصدار القانون 98 لعام 1967، الذي قرر حق كل شخص قانونا بالإحتفاظ بالنقد الأجنبي والتعامل به من خلال البنوك المعتمدة، وعلى ذلك تم القضاء على العديد من القيود المفروضة على حرية المواطن المصري وحركته، مما يزيد من قدرة القطاع الخاص على التمويل من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، وعلى ذلك تم إلغاء نظام الرقابة على الصرف الأجنبي الذي كان معمولا به منذ عام 1948.

العمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة، والتأكيد على أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، والعمل على تحويل سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى الوجهة الإنتاجية من خلال تشجيع المشروعات الإنتاجية وتوضيح المعالم أمام المشروعات التي تتماشى مع أهداف التنمية القومية.

[1]- محمد بسيوني وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

كما كانت تهدف هذه المرحلة على عدم تعارض التخطيط كمنهج لإدارة الاقتصاد مع دور القطاع الخاص في التنمية لأن وجود خطة واضحة المعالم ومحددة الأهداف توفر للقطاع الخاص المناخ الملائم للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.

الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية:

منذ منتصف السبعينات تم إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية وتشجيع الادخار وهي على النحو التالي:[1]

- في عام 1977 تم نقل عدد من الواردات والصادرات إلى سعر الصرف التشجيعي كما تم رفع الرسوم الجمركية على عدد من السلع الاستهلاكية والمعمرة وسيارات الركوب ومن الجانب الآخر تم إعفاء بعض مستلزمات الإنتاج من الرسوم تماما، وخفضت على بعضها الآخر، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات التي أقرها القانون رقم 43 لسنة 1974 والقوانين المعدلة له؛
- صدر القانون رقم 46 لسنة 1978 الذي حاول إخضاع بعض الدخول الجديدة للضريبة، ثم صدر القانون 158 لسنة 1981 ليحل محل القانون السابق بهدف تحقيق قدر من العدالة الضريبية، وبموجبه تم إلغاء ضريبتي الدفاع والأمن القومي وتقررت بعض الإعفاءات لذوي الدخل المحدود، كما تم الأخذ بمبدأ التدرج في أسعار الضريبة وزيادة حد الإعفاء، ومنح بعض الإعفاءات لمشروعات الاستصلاح الزراعي، ومشروعات الثروة الحيوانية، والمشروعات الصناعية الجديدة تشجيعا للاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة؛

في مجال الضرائب غير المباشرة، سعت الدولة نحو تحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ توفير موارد مالية كبيرة لمواجهة الزيادة في النفقات العامة؛
- ✓ توفير حماية جمركية مناسبة للصناعات الوطنية لمواجهة المنافسة من الواردات البديلة؛

---

[1]- رفيق أحمد أمين، **السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، القاهرة: 1996، ص، ص: 81، 82.

[2]- رفيق أحمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص83.

- ✓ تشجيع قيام الصناعات الإستراتيجية؛
- ✓ الحد من الواردات، وخاصة من السلع الترفيهية والكمالية.

في خلال هذه المرحلة تم تطبيق سياسة مالية انكماشية تهدف إلى خفض العجز في الموازنة العامة والتحكم في الإنفاق الاستثماري الحكومي فكان هناك سعي نحو زيادة الإيرادات السيادية خاصة الضرائب، لكي تتمكن الدولة من الحصول على موارد مالية جديدة تقلل بها عجز الموازنة العامة، كما أن هذه السياسة كانت تسعى في نفس الوقت لتشجيع الاستثمارات الخاصة كجزء من محاولة الدولة لإصلاح المسار الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فخلال هذه المرحلة وبناء على ما أصدرته الدولة من قوانين تم السماح لرأس المال الأجنبي بإنشاء المصارف التي ازدادت أعدادها بشكل ملحوظ.

وبالرغم من عدم تغير السياسة النقدية في هذه المرحلة عن المرحلة السابقة إلا أن مجال استخدامها تعرض لتطورات واسعة من قبل السلطات النقدية خاصة ما يتعلق بسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، والسقوف الائتمانية.

واعتبارا من عام 1976 استخدم البنك المركزي سياسة الرفع التدريجي لسعر الفائدة على العملة الوطنية كأداة لتشجيع الادخار من ناحية، وتقريب الفوارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الوطنية ونظيرتها بالعملة الأجنبية من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف:

خلال هذه الفترة ظهرت الآثار السلبية لفترة الحروب والأزمات التي عايشها الاقتصاد المصري منذ منتصف الستينات، وقد تمثلت أهم هذه الآثار في الآتي:[1]

- ✓ زيادة العجز التجاري في ميزان المدفوعات وبلوغه مستوية عالية قياسا بالفترات السابقة؛
- ✓ زيادة حجم المديونية الخارجية مع تزايد الأعباء السنوية للالتزامات الخارجية؛
- ✓ تكرار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات، وهو أمر يتطلب تنفيذ إجراءات معينة تتضمن إصلاحات هيكلية، إلى جانب إجراءات وسياسات تطبيقية يتعلق جانب منها باستقرار العملة الوطنية.

[1]- رفيق محمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص 84.

وقد شهدت هذه المرحلة نظاما للتيسيرات النقدية انطوى على انخفاض مستمر في قيمة الجنيه المصري اتجاه العملات الأخرى وقد تركزت معظم هذه الإجراءات خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ويمكن أن نبين أهم التطورات في سياسات ونظم صرف الجنيه المصري فيما يلي:[1]

- ✓ في عام 1973 تم إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي التي يتم في نطاقها التعامل طبقا لأسعار صرف تسمى بالأسعار التشجيعية، ويحسب هذا السعر على أساس سعر الصرف الرسمي مضافا إليه علاوة تسمى العلاوة التشجيعية، وقد حددت هذه العلاوة بواقع 50 % من السعر الرسمي للشراء، ويضاف 5 % إلى السعر التشجيعي كسعر تشجيعي للبيع؛
- ✓ في عام 1974 صدر القرار الوزاري رقم 64 وهو الخاص بتطوير السوق الموازية للنقد، وقد أجاز هذا القرار للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي، القيام بتحويلات إلى البلاد في شكل عيني، كما أجاز لغير المقيمين من مصريين وأجانب القيام بتوريد السلع التي يتم تحديدها بالقرار الوزاري، وهو النظام الذي يطلق عليه الاستيراد بدون تحويل عملة؛
- ✓ في عام 1975 تم صدور القانون رقم 118 الذي تقرر بموجبه السماح للقطاع الخاص بممارسة الاستيراد والتجارة بما في ذلك إنشاء وكالات تجارية للاستيراد؛

وللتأكيد على استمرار الدولة في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وسعيا منها على جذب القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية، تم إصدار عدة قرارات من أهمها:

- ➢ ما تضمنه القرار رقم 167 لسنة 1975 بإنشاء غرفة بالبنك المركزي تتولى تحديد العلاوة التي تضاف إلى سعر الصرف المعلن في مجمع البنوك المعتمدة، ويكون ذلك في إطار مجمع مستقل للنقد الأجنبي وعلى أساس مرن يعكس واقع المؤشرات والاعتبارات المحيطة وبما يتفق مع السياسة الاقتصادية الجارية؛
- ➢ ما تضمنه القرار 169 لسنة 1975 بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد من الخارج بقصد التصنيع أو الاستخدام الخاص أو الاتجار، عن طريق جميع البنوك العاملة في مصر بحيث يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد ونسب التأمين بالنقد الأجنبي.

[1]- رفيق محمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص 85.

وتماشيا مع محاولة إصلاح المسار الاقتصادي، ففي عام 1978 تم إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي، فقد بدأت الدولة من خلال لجنة إدارية تسترشد بقوي العرض والطلب وبعض العوامل الأخرى في تحديد سعر الصرف، هادفة من وراء ذلك القضاء على تعدد أسعار الصرف التي تحد من فعالية السياسة النقدية، والائتمانية وتؤثر على كفاءة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية:

لعل أهم الأهداف التي رمت إليها السياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج لتساهم في إقامة مشروعات تدفع عجلة الإنتاج القومي، فيرتفع معها معدل النمو الاقتصادي، ويخفف العبء عن ميزان المدفوعات لأن هناك من المشروعات ما يتوقع أن تنتج سلعا تحل محل الواردات، وأخرى تنتج سلعا للتصدير.

وبالرغم من زيادة قيمة الصادرات الصناعية للقطاعين العام والخاص خلال هذه المرحلة من حوالي 117 مليون جنيه عام 1971 إلى حوالي 250 مليون عام 1980 بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 11.5% فإن نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الصناعي انخفضت من 7.5% عام 1971 إلى 6.4% عام 1980 بالرغم من بلوغ هذه النسبة 10.9% عام 1974، وقد يعود جانب من هذا الانخفاض إلى زيادة الاستهلاك المحلي.

كما لوحظ انخفاض قدرة القطاع الصناعي الخاص على التصدير ومن بين الأسباب المحتملة لهذا الانخفاض:

- ✓ صعوبات التصدير ووجود فرص لتصريف الإنتاج في السوق المحلي.
- ✓ حدة المنافسة الدولية التي تواجه المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية.
- ✓ أساليب الحماية والتميز التي تواجهها الصادرات المصرية شأنها شأن الصادرات الصناعية للدول النامية في بعض الأسواق الأوروبية.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية فقد تحول خلال هذه المرحلة من الدول الاشتراكية إلى الدول الصناعية سواء في تصريف الصادرات أو في الحصول على الواردات.

أما فيما يخص التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات خلال هذه المرحلة فإن البيانات الصادرة عن كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد العربي عن التجارة الخارجية تفيد الآتي:[1]

- **بالنسبة للصادرات**، هناك تراجع في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي وتزايد في المساهمة النسبية لكل من قطاع التعدين والمحاجر وقطاع الصناعات التحويلية، وربما يكون هذا الأمر راجعا إلى عدم إقبال المزارعين على إنتاج المنتجات التصديرية لتزايد تكلفتها وانخفاض عائدها، وأفضل مثال على ذلك إنتاج القطن، كما أن هناك تزايد في الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع مستويات الدخول؛
- أما فيما يخص **التركيبة السلعية للواردات**، فإن البيانات الصادرة بهذا الشأن تفيد بأن هناك ثباتا نسبيا في التركيبة السلعية للواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة وأدوات النقل والسلع الاستهلاكية، في حين كان هناك اتجاه تصاعدي في الواردات من الآلات، واتجاه نزولي للواردات في منتجات الوقود، ويمكن تبرير هذا السلوك بأنه نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي من جميع السلع مع زيادة حجم المشاريع التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة باستثناء الآلات التي زادت الحاجة إليها لإقامة المشاريع الجديدة أو لحاجة المشاريع القائمة لإحلالها محل الآلات القيمة أو لتوسعة النشاط القائم.

[1]- رفيق محمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص 91.

المبحث الثالث: مرحلة الإصلاح (من عام 1991 وحتى الآن).

بالرغم من قيام الدولة بتغيير المسار الاقتصادي للمجتمع منذ عام 1974 هادفة علاج ما يعانيه الاقتصاد القومي من إختلالات هيكلية، وذلك من خلال تشجيع رأس المال العربي والأجنبي، إضافة إلى رأس المال الوطني، للاستثمار داخل البلاد، ومحاولة الانتقال إلى وضع جديد يكون فيه توجيه الموارد من خلال آليات السوق، غير أن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ظلت قائمة، وزادت حدتها مع تقلص مصادر الدولة من النقد الأجنبي مع انهيار الأسعار العالمية للبترول والتي أثرت على حصيلة البلاد من الصادرات البترولية، مما أدى إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي ولد ضغوطا تضخمية، كما تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وتزايد حجم المديونية الخارجية، خاصة بعد تراجع أسعار النفط العالمية في منتصف الثمانينات والتي اقترن بها تراجع في قيمة تحويلات العاملين المصريين بالخارج.

المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة.

تتلخص الأهداف الأساسية الاقتصادية لهذه المرحلة في التالي:[1]

- ✓ القضاء على تعدد أسعار الصرف وتطبيق سعر صرف مرن وواقعي للجنيه المصري؛
- ✓ تطبيق سياسة نقدية وائتمانية انكماشية تحد من التوسع النقدي وتعمل على تعديل أسعار الفائدة ليصبح سعر الفائدة الحقيقي موجبا؛
- ✓ تطبيق سياسة مالية انكماشية تهدف إلى خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال تخفيض نسبة الدعم السلعي إلى الإنفاق العام والتحكم في الإنفاق العام و الإنفاق الاستثماري الحكومي بحيث يعكس الاستخدام الأمثل للموارد ويرفع من مستوى كفاءة الاستثمار، وزيادة الإيرادات العامة خاصة الضرائب؛
- ✓ تقليل الاقتراض الخارجي وتحديد سقف للإقراض السنوي والإتفاق مع الدول الدائنة الكبرى على إعادة جدولة الديون؛
- ✓ العمل على تخفيض عجز ميزان المدفوعات؛

[1]- وائل فؤاد محمد نور الهدى، **مرجع سابق الذكر**، ص 29.

- ✓ التخلي تدريجيا على الاعتماد على الأساليب الإدارية في توجيه الموارد الاقتصادية من خلال إعادة النظر في سياسة تسعير بعض الحاصلات الزراعية المحلية ومنتجات القطاع العام لتتماشى مع المستويات العالمية.

مع بداية سنة 1991 بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي تسير بخطى سريعة ويعتبر هذا التاريخ الانطلاقة الحقيقية في مسيرة إصلاح مسار الاقتصاد القومي، حيث تم التقدم بخطى واسعة نحو نظام اقتصادي يقوم على آليات السوق، تتحدد فيه الأسعار على أساس قرى العرض والطلب، الأمر الذي يمكن من تعبئة الموارد وتوظيفها بكفاءة وفعالية للوصول إلى التوازن الداخل والخارجي على المدى القريب.

وقد تم هذا التحول في إطار الإتفاق الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ماي 1991، والذي تمثل في الموافقة على تخفيض 50 % من الديون الخارجية والبالغة 20.2 مليار دولار، وجدولة النصف الآخر على 25 سنة بفترة سماح تراوحت ما بين ثلاث وأربع سنوات، وقد تم الاتفاق على أن يتم التخفيض على ثلاثة مراحل:

- ➢ المرحلة الأولى تخفض خلالها الديون بنسبة 15 % اعتبارا من أول يوليو 1991.
- ➢ المرحلة الثانية تخفض خلالها الديون بنسبة 15 % اعتبارا من أول يناير 1993.
- ➢ المرحلة الثالثة تخفض خلالها الديون بنسبة 20 % اعتبارا من أول يوليو 1994.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لهذه المرحلة.

الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية:

تميزت سياسة إصلاح المسار الاقتصادي، بخطواتها الواسعة نحو الحرية الاقتصادية المعتمدة على قوى السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف.

وقد تميزت السياسة النقدية خلال هذه المرحلة باتخاذ قرارات متعددة في سبيل إصلاح المسار الاقتصادي تركزت في الآتي:[1]

- ✓ تحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري وتركها تحدد وفقا لقوى العرض و الطلب مع وضع حد أدنى لها لا يقل عن 12% سنويا على الودائع لمدة 3 شهور، وأصبح هناك تنافس بين البنوك العاملة في مصر بشأن تحديد سعر الفائدة الذي يتعامل به كل بنك مع عملائه؛

[1]- علي الجرتيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 95.

- ✓ اعتبارا من أكتوبر 1991 تم إلغاء تعدد أسعار الصرف، كما تم تخفيض قيود الرقابة على النقد، وأصبح هناك سعر صرف واحد معوم للجنيه المصري يطبق على كافة المعاملات، وتم السماح بالتعامل في النقد الأجنبي خارج نطاق البنوك من خلال شركات الصرافة التي تم إنشاؤها؛
- ✓ تم إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على القروض الممنوحة للقطاع الخاص؛
- ✓ في ماي 1993 أصدر البنك المركزي قرار بتحديد السقوف الائتمانية للبنوك إضافة إلى وضع قيود على حجم الاحتياطي ومعدلات السيولة؛
- ✓ تقرير تحرير سعر الفائدة من نظام السعر الثابت إلى سعر يحدده التعامل في السوق، وفي ظل هذا النظام تقوم الحكومة بإصدار أذون خزانة بدلا من الإقراض من الجهاز المصرفي بآجال مختلفة يتم تحديد الفائدة عليها تبعا لقوى العرض والطلب.

أما فيما يخص السياسة المالية فاعتبارا من سنة 1991 تم استحداث نظام جديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال إصدار أذون خزانة ذات آجال مختلفة، وعلى ذلك تم تمويل هذا العجز من مصادر حقيقية غير تضخمية، وفي نفس الوقت أمكن امتصاص السيولة الزائدة المتوافرة لدى المجتمع مما أدى إلى تخفيض معدلات التضخم.

وفي جانب تنمية الإيرادات العامة، فقد تم فرض ضريبة جديدة غير مباشرة على المبيعات بنسبة 10 % كبديل لضريبة الاستهلاك يتم فرضها على السلع والخدمات في مرحلة الإنتاج باستثناء المواد الغذائية.

وخلال هذه الفترة انخفض عجز الموازنة العامة من 5.7 مليار جنيه في الربع الأول من عام 1992 إلى 3 مليار جنيه فقط في نفس الفترة من عام 1993.[1]

كما كان اتجاه الحكومة خلال هذه الفترة نحو تحرير أسعار السلع والخدمات كما قامت بإلغاء التوريد الإجباري لمحصول الأرز ولم يتبقى في إطار التوريد الإجباري سوى محصولي القطن وقصب السكر، بحيث تقوم الحكومة من وقت إلى آخر بتحريك أسعارها، كما تقوم بعملية تحفيز المزارعين على زراعتها.

[1]- علي الجرتيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص 96.

الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف:

في 8 أكتوبر 1995 تم توحيد سوقي الصرف الأولية والثانوية اللذين تم إنشاؤهما في بداية العام في سوق حرة واحدة للنقد الأجنبي وذلك قبل الآجال المحددة مع صندوق النقد الدولي بأربعة أشهر وذلك نتيجة لنجاح السياسة النقدية في هذا المجال، فقد استقر سعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي عند 330 قرشا، وقد ساعد على ذلك التحسن المطرد في الحساب الجاري، وتحرير سعر الفائدة على المعاملات بالجنيه، وتطوير بعض أدوات السياسة النقدية، وقد ساهم في استقرار سعر الصرف عدة عوامل أهمها:

- ✓ انخفاض الواردات بسبب تراكم المخزون من الفترة السابقة؛
- ✓ إدخال ضريبة المبيعات، وارتفاع حصيلة كل من النشاط السياحي والتحويلات الخاصة، وارتفاع دخل قناة السويس، وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على الجنيه المصري مقارنة بمثيلتها على الدولار.

المبحث الرابع: النتائج المحققة للاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح.

إن جملة السياسات المتبعة أسفرت عن نتائج إيجابية على الرغم من قصر المدة التي طبقت خلالها بحيث تشير إلى أن الاقتصاد قد بدأ يأخذ طريقه الصحيح فيما يتعلق بالتوازن المالي المنشود داخليا وخارجيا.

وفي هذا الإطار سنتطرق أولا إلى النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ثم النتائج التي حققها الاقتصاد المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

قبل التطرق إلى هذه النقاط وجب التعرف على موقف الاقتصاد المصري في نفس العام الذي تم فيه إقرار هذا البرنامج (**سبتمبر 1990**) بحيث كان يتسم بما يلي:[1]

- ✓ إجمالي المديونية الخارجية وصلت حوالي 49 مليار دولار؛
- ✓ نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما يقارب من 150%؛
- ✓ عجز الموازنة وصل لما يزيد على 20 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ معدل تضخم يزيد على 20 %؛
- ✓ معدل فائدة حقيقي سالب (حوالي 6 %)؛
- ✓ قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات مصر بلغت 3 أسابيع فقط.

وعلى ضوء هذه المعطيات السلبية للاقتصاد المصري فإن الحكومة المصرية تبنت برنامج للإصلاح الاقتصادي في إطار الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وفيما يلي العناصر الأساسية التي تبنتها الحكومة في بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي:[2]

- ➢ تقليص حجم القطاع العام من خلال التخصيص؛
- ➢ إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات؛
- ➢ رفع القيود المفروضة على الأسعار؛
- ➢ رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية؛

[1]- محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي: 2002، ص 9.
[2]- نفسه، ص 9.

- تخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات وقصرها فقط على الفئات المحتاجة؛
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي من خلال إزالة العوائق والإجراءات الروتينية التي تعترض عملية الاستثمار.

كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات أخرى فورية تمثلت في التالي:[1]

- ✓ إزالة القيود على أسعار الفائدة؛
- ✓ تحرير سعر الصرف الأجنبي؛
- ✓ فرض ضريبة على المبيعات.

كما استفادت مصر بشكل كبير ونظرا لوقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق في حرب الخليج الثانية (جانفي 1991) حيث تحصلت على دعم مالي كبير من دول الخليج والدول الغربية على شكلين إما في صورة مدنية أو عسكرية، بحيث قدمت دول الخليج مساعدات كبيرة لمصر بالإضافة إلى شطب جزء كبير من ديونها الطويلة الأجل والتي قدرت بـ 7 مليارات دولار، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشطب ما قيمته 6.7 مليار دولار ديون عسكرية على مصر بالإضافة إلى ذلك أن نادي باريس بالاتفاق مع ما يقارب 17 دولة دائنة لمصر حيث قدم هذا الأخير 50 % خصما على ديون مصر الحكومية وذلك على مراحل لمدة 3 سنوات تبعا لمدى التزام مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.[2]

تجدر الإشارة إلى أن إعادة هيكلة الدين الخارجي وإسقاط جزء منه كان نقطة الزاوية عند بداية برنامج الإصلاح، بحيث يمكن القول أنه ما بين عامي 1990 و 1996 قد استفادت مصر من هذا البرنامج من ناحية إعفائها من جزء من ديونها بالإضافة إلى جدولة الجزء المتبقي، وتم إعفاء مصر من الديون التالية:[3]

- 7 مليارات دولار من جانب دول الخليج؛
- 6.7 مليار دولار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛
- شطب 50% من ديون مصر الحكومية من خلال مفاوضات نادي باريس كما يلي:

[1]- حمد عمران، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.
[2]- نفسه، ص 10.
[3]- نفسه، ص 11.

- ✓ 3 مليارات دولار في عام 1991 تمثل 15 % كمرحلة أولية؛
- ✓ 3 مليارات دولار في عام 1993 تمثل 15 % كمرحلة ثانية؛
- ✓ 4 مليارات دولار في عام 1996 تمثل 20 % كمرحلة ثالثة وأخيرة.

في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي أوصي صندوق النقد الدولي مصر بإتباع خطوات سريعة وإحداث ثورة في النظام الاقتصادي المصري بصورة شاملة، لكن هذه الأخيرة فضلت أن تقوم باتخاذ إجراءات إصلاحية متوازنة وعلى مراحل لتقليل مدي تأثير ذلك على فئات عديدة في المجتمع (الفئات ذات الدخول المتوسطة والمتدنية والتي تمثل غالبية المجتمع) وخلال عشر سنوات من تطبيق البرنامج استطاعت مصر تحقيق نتائج ملموسة وبارزة في العديد من النواحي الاقتصادي.

جدول رقم (**07/5**):

بعض المؤشرات الاقتصاديات قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي

المتغيرات	1991/1990	2001/2000
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	% 49.2	% 26.1
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 151	% 32.6
معدل الفائدة الحقيقي	% 6 -	% 6.5
معدل التضخم	% 21.2	% 2.5
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 18.2	% 4.5
معدل النمو الحقيقي	% 3.6	% 5.1
متوسط دخل الفرد الحقيقي(بالجنيه المصري)	1869	2337

المصدر: محمد عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)**، صندوق النقد الدولي،2002، **ص 11**.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية بعد الإصلاحات.

الفرع الأول: الدين الخارجي:

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة إجمالي الدين الخارجي قد انخفضت بشكل جوهري من 49.2% مليار دولار عام 1991/1990 إلى 26.1% عام 2001/2000، لكن الجدير بالذكر إلى أن هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى الإعفاءات التي تحصلت عليها مصر من الكثير من الدول الدائنة لها بحيث بلغ ما يقارب 24 مليار

دولار ونتيجة لذلك فإن نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي انخفضت أيضا بشكل كبير من 15.1% عام 1991/1990 إلى 32.6% عام 2001/2000 وهذا التحسن يرجع إلى:[1]

- ✓ إعفاء مصر من جزء كبير من ديونها كما سبق ذكره؛
- ✓ تحقيق مصر لمعدلات نمو مرتفعة كمردود لعملية الإصلاح الاقتصادي أما بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي فإنه بوجود سعر فائدة حقيقي موجب يؤدي إلى زيادة الأنشطة المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع ككل.

وبالنسبة للوضع في مصر قبل فترة الإصلاح الاقتصادي فإنه يلاحظ من خلال الجدول رقم (07/05) أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا (- 6 %) وذلك نظرا لأن معدلات التضخم كانت تفوق أسعار الفائدة الاسمية، ولمعالجة هذه الأزمة فإنه ومع بداية عام 1991 قامت الحكومة المصرية بعدة تدابير بحيث تم تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود الرسمية على ارتفاعها، كما تم استحداث أدوات مالية حكومية متمثلة في إصدار أذون الخزانة ذات الآجال المختلفة وذلك لامتصاص السيولة الموجودة في السوق، ومن ناحية أخرى تم إزالة القيود على حدود الإقراض للقطاعين الخاص والعام في عامي 1992 و 1993.

وعليه فإن إزالة القيود على جدول أسعار الفائدة وتركها تتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في السوق، كان من أولى الخطوات لتطبيق الفجوة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، وكنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مع انخفاض معدل التضخم أدى لوجود سعر فائدة حقيقي موجب وعلى هذا الأساس فوجود سعر فائدة حقيقي موجب ساعد المنشآت المالية وعلى وجه الخصوص البنوك في جذب المدخرات المالية والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى قروض لقطاعات الأعمال المختلفة لاستثمارها في العديد من المشروعات.

الفرع الثاني: معدل التضخم:

أشرنا سابقا أن معدل التضخم في مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي مرتفع بحيث زاد على 20%، حيث أن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة هذه كان

[1]- محمد عمران، **مرجع سابق الذكر**، ص 13.

من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث أن الحكومة المصرية أولت اهتمامات خاصا بهذه الحالة ونظرا لكون السيطرة على التضخم تتطلب أحد أمرين، وهما تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، بحيث أن الأمر الثاني يتطلب حجم هائل من الاستثمارات ولا يمكن تحقيقه في الأجل القصير ولتحقيق ذلك عملت الحكومة على امتصاص السيولة من السوق وذلك باستحداث أدوات مالية متمثلة في أدوات الخزانة ذات الآجال المختلفة قصيرة الأجل بداية من عام 1991، ثم تبعت ذلك بسندات الخزانة (5 – 10 سنوات) في عام 1995، وقد ساعدت هذه الإجراءات على امتصاص السيولة وانخفاض معدلات زيادتها من 2.7% في عام 1991/1990 إلى 8.7% فقط عام 1997 – 1998، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في عجز الموازنة مع وجود ثبات في أسعار الصرف أدى إلى تقليل الضغوط التضخمية.

الفرع الثالث: عجز الموازنة:

السياسة الاقتصادية الجديدة نجحت في تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 18.2 % عام 1991/1990 إلى 4.5% في عام 2001/2000.

إن الانخفاض في العجز الكلي للموازنة قد تحقق من خلال زيادة العوائد من ناحية مع خفض وترشيد النفقات من ناحية أخرى، فعلى صعيد العوائد حصلت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرات البترول وكذلك من الضرائب على التجارة الدولية، كما أن استحداث الضريبة على المبيعات في عام 1991 ساهم بشكل واضح في زيادة عوائد الدولة.[1]

وعلى مستوى آخر تمكنت الحكومة المصرية من تخفيض نفقاتها بما يعادل 7.5 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الرابع: الخوصصة:

يعتبر القطاع العام عاملا مهما من عوامل عجز الموازنة، لذلك قامت الحكومة بتبني برنامج طموح لخوصصة شركات القطاع العام، وذلك للمساهمة في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد.

[1]- محمد عمران، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

وفي هذا الإطار نجد أن شركات القطاع العام قد استحوذت على معظم الأنشطة الاقتصادية بداية من عقد الستينات بعد سياسة التأميم التي تبنتها الحكومة آنذاك.

وكان القطاع العام يهدف بشكل أساسي إلى توفير فرص عمل قدر الإمكان، ولكن مع الأداء الضعيف والكفاءة السلبية لإدارات شركات القطاع العام كانت كبيرة وفي المقابل كان القطاع الخاص أكثر كفاءة وربحية من القطاع العام.

فإن تبني برنامج للخوصصة بهدف تحويل ملكية شركات القطاع العام من الدولة إلى القطاع الخاص كان أحد أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك أصدرت الحكومة قانون القطاع العام رقم 203 لسنة 1991، والذي كان أهم ما جاء فيه هو أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، وتم كذلك تحديد عدد الشركات التي ستخضع لبرنامج الخوصصة بـ 314 شركة تابعة موزعة على 27 شركة قابضة (تم تخفيضها فيما بعد لتصبح 14 شركة قابضة فقط) مصنفة على أساس قريب من الأساس النوعي، ولقد بدأت أولى خطوات الخوصصة في ماي 1991 حيث قامت الحكومة بتوقيف الدعم المالي لشركات القطاع العام.

كذلك تم إنشاء المكتب الفني لقطاع الأعمال العام والذي أخذ على عاتقه وبالتعاون مع المسؤولين في الشركات القابضة عملية تقييم الشركات التابعة وإعدادها للبيع.

ولقد تبنت الحكومة عدة طرق لخوصصة القطاع العام وذلك حسب ثلاثة طرق:[1]

- **الطريقة الأولى:** بيع الشركات أغلبية (أكثر من 51 % من رأس مال شركة) أو أقلية (أقل من 50 % من رأس مال الشركة) وذلك من خلال طرح الأسهم في بورصة الأوراق المالية للجمهور؛
- **الطريقة الثانية:** تمثلت في بيع كامل أو أغلبية الشركة لمستثمرأومجموعة صغيرة من المستثمرين؛
- **الطريقة الثالثة:** أما الطريقة الثالثة فتمثلت في تمليك العاملين للشركات التي يعملون بها وذلك من خلال إنشاء اتحادات للعاملين بهذه الشركات وتقديم تسهيلات في عملية السداد لقيمة هذه الشركات.

[1]- محمد بسيوني وآخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة المصرية ببيع بعض الشركات كوحدات إنتاجية أو تصفيتها إذا كانت تكاليف إعادة هيكلة هذه الشركات غير مجدية اقتصاديا، أما في الآونة الأخيرة فتبنت الحكومة سياسة التأجير لبعض من هذه الشركات.

الفرع الخامس: سعر الصرف:

من ناحية سعر الصرف فتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري تقليل حدة التقلبات في سعر الصرف، حيث أنه كلما زادت هذه التقلبات كلما قلت رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم داخل اقتصاد بلد ما، بحيث أن التغيرات في سعر الصرف تغير من وضع الاستثمارات الدولية وتدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، وفي هذا الإطار نجد أن مصر كمثيلاتها من العديد من الدول النامية كان لديها أسعار صرف متعددة ولكن مع تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي تم توحيد هذه الأسعار في سعر موحد يتبع اقتصاد السوق، وتجدر الإشارة أنه لأول مرة تم السماح بإنشاء شركات الصرافة للتعامل في النقد الأجنبي بعد أن كان مثل هذا التعامل مقتصر على قطاع البنوك فقط.[1]

الفرع السادس: معدل النمو ومتوسط دخل الفرد:

إن الهدف الأساسي والأسمى لأي برنامج إصلاح اقتصادي هو زيادة معدلات النمو ورفع مستوى دخل الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم وتوفير فرص عمل جديدة مع التقليل من نسبة الفقر في المجتمع بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالنظر إلى الجدول رقم (07/05) فقد شهد انخفاضا حيث بلغ سنة 91/90 نسبة 3.6% ويرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية والنقدية في تلك الفترة كما أشرنا إليه سابقا، ولكن حدث بعد ذلك انفراج سريع وقوى في معدل النمو وصل إلى 5.7% و 6% في عامي 1998/1997 و1999/1998 على التوالي لينخفض إلى نسبة 5.1% سنة 2001/2000.

وبالنظر إلى وجود معدل نمو متواصل مع انخفاض معدلات التضخم وخاصة بنجاح حملات التوعية في تخفيض معدلات النمو في الزيادة السكانية من 2.7% في 1991/1990 إلى ما يقارب من 2% فقط في عام 2000/1999، فإن ذلك ساعد على

[1]- محمد عمران، **مرجع سابق الذكر**، ص 22.

زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي من 1869 جنيه مصري في عام 1991/1990 إلى 2337 جنيه مصري في عام 2001/2000 كما هو موضح في الجدول .

بالإضافة إلى كل تلك الإجراءات المالية والنقدية التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن الحكومة المصرية قامت باتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى من بينها:[1]

- ✓ توحيد قانون الضرائب رقم (187) لسنة 1993، والذي عمل على تخفيض معدلات حدود الضريبة مع تسهيل إجراءاتها واللوائح الإدارية المنظمة لها؛
- ✓ استحداث العديد من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات، وعلى سبيل المثال منحت الهيئة العامة للاستثمار إعفاءات ضريبة تصل مدتها من 5 – 10 سنوات لأنشطة استثمار معينة، وكذلك المشروعات التي تعمل في المجتمعات العمرانية الجديدة؛
- ✓ بالإضافة إلى توقيعها مع العديد من الدول اتفاقية منع الازدواج الضريبي والتي تساهم في جذب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مصر؛
- ✓ في مجال تحرير التجارة قامت الدولة بتقليص عدد السلع الممنوع استيرادها بمقدار 66% كما أن الرسوم الجمركية تم تخفيضها من 120% كحد أقصى إلى 50%، وفي الوقت الراهن يوجد تخفيض مستمر في هذه الرسوم بشكل تدريجي نظرا لالتزام مصر بمتطلبات اتفاقية الجات وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ تم إنشاء ما يسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام 1991 وذلك من أجل التخفيف من الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ويهدف هذا الصندوق بصفة أساسية إلى توفير فرص عمل جديدة خاصة للشباب الخريجين من خلال منحهم قروض بشروط ميسرة.

[1]- سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر: 1991، ص 15.

خلاصة الفصل الخامس:

الاقتصاد المصري شهد طفرة ملموسة في مختلف الجوانب النقدية والمالية خلال فترة التسعينات المتزامنة مع تبني برامج الإصلاحات إلا أن العديد من الجوانب مازال الاقتصاد المصري يعاني منها كالفجوة في الميزان التجاري التي تزداد اتساعا مخلفة من ورائها عجزا هائلا، كذلك تدني معدلات الادخار والاستثمار.

بالرغم من قيام الدولة بتغيير المسار الاقتصادي للمجتمع منذ عام 1974 هادفة علاج ما يعانيه الاقتصاد القومي من إختلالات هيكلية، وذلك من خلال تشجيع رأس المال العربي والأجنبي، إضافة إلى رأس المال الوطني للاستثمار داخل البلاد، ومحاولة الإنتقال إلى وضع جديد يكون فيه توجيه الموارد من خلال آليات السوق، غير أن المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ظلت قائمة، وزادت حدتها مع تقلص مصادر الدولة من النقد الأجنبي مع انهيار الأسعار العالمية للبترول والتي أثرت على حصيلة البلاد من الصادرات البترولية، مما أدى إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي ولد ضغوطا تضخمية، كما تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وتزايد حجم المديونية الخارجية، خاصة بعد تراجع أسعار النفط العالمية في منتصف الثمانينات والتي اقترن بها تراجع في قيمة تحويلات العاملين المصريين بالخارج.

وعلى الرغم من النجاحات إلا أن الأهداف الرئيسية المرسومة لم تتحقق والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو تساعد على تحسين مستويات المعيشة، فنجد أن معدلات الفقر قد تزايدت وهذا راجع إلى التوزيع غير عادل للدخول.

الفصل السادس:

أثر الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري والمصري

تمهيـــد:

من أجل الاستفادة من الاندماج في السوق العالمي وتحصيل الآثار الايجابية للعولمة والمنظمة العالمية للتجارة باعتبارها أداة رئيسية لتوسيع نطاق العولمة لابد من التسارع إلى قيام شراكة مع مجموعة دول والانضمام إلى تكتلات إقليمية ودولية والاعتماد على مناطق التبادل الحر كمنظمة التجارة الحرة العربية.

ومع التغيرات السريعة في البنية الاقتصادية للعالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم وخاصة في مجال الاتصال والمواصلات، هذا التقدم التكنولوجي قهر الزمان والمكان للربط بين أجزاء العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية تعاظم من خلالها النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المحيط الخارجي من جهة، وعدم قدرة الدولة القومية لوحدها من مواجهة ذلك الكم الهائل من الضغوط والتدخلات الخارجية التي أصبحت تهدد كيانها وتخترق حدودها وتعصف بأركانها من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أهمية الشراكة الأورو–متوسطية، فهي تعد إطارا محدودا وغير كاف للعلاقات العربية الأوروبية، بحيث يجب البحث في بلورة هيكل شامل لهذه العلاقات فالبعض يرى ضرورة توسيع الشراكة لتضم كل العرب بشكل تدريجي باعتبار أن كل الدول المنخرطة في الشراكة ليست أكثر متوسطية في مصالحها واهتماماتها مثل دول الخليج العربية، وكذلك البحث في صيغ مركبة للتعاون عبر المتوسط كأن تكون هناك صيغة أشمل تضم العرب والأوروبيين.

المبحث الأول: مضمون الشراكة الأورو جزائرية.

إن تنامي ظاهرة العولمة والتوسع الأوروبي وهذه المعطيات الجديدة دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تعريف علاقاتها من الجنوب، وتعتبر الجزائر من بين دول جنوب المتوسط التي قامت وتقوم بمجهودات جبارة لتكون عضوا في هذه التظاهرة من خلال الاندماج في العولمة والشراكة الأورو–متوسطية.

على خلاف المغرب وتونس اللتان وقعتا اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي، فإن الجزائر عبرت مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد الأوروبي آخذة بعين الاعتبار خصوصياتها الاقتصادية والجيو–استراتيجية والسياسية، أما فيما يتعلق بالخصوصيات الاقتصادية باعتبار الجزائر بلدا يعتمد على النفط كدعامة أساسية لعائداتها، وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله للمنافسة الأجنبية لاسيما بعد انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الخصوصية الاستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي بالإضافة إلى الإقليم الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة قارة إفريقيا، أما فيما يخص الخصوصية السياسية فيتمثل في الحركية الأساسية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في إكمال بناء الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.[1]

إن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان حديثة العهد بالاستقلال فقد اعتمدت على برامج تنموية طموحة لبناء قاعدة صناعية متكاملة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان ذلك كما أشرنا له سالفا في ظل اقتصاد مخطط يتميز باحتكار الدولة لكل القطاعات الاقتصادية، ولكن وبعد الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد وتفاقم المديونية الخارجية فقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في سنة 1989 وبعد إبرام الاتفاق ظهرت بوادر تبني اقتصاد السوق بحيث قامت بعملية التفاوض لقبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة بالموازاة إلى ذلك قامت الدولة الجزائرية بالتفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي للاستفادة من مزايا الشراكة الأورو–متوسطية.

[1]- محمد يوسفي، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي**، مجلة المدرسة العليا للتجارة، الجزائر: 2002، ص 114.

المطلب الأول: توقيع الاتفاقية ومحتواها.

سنحاول في هذا الإطار التعرض إلى تاريخ توقيع الاتفاقية ومحتواها بالإضافة إلى أهم ما جاءت به الاتفاقية.

الفرع الأول: توقيع الاتفاقية:

إن اتفاق التعاون الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تم التوقيع عليه في سنة 1976، هذا الاتفاق ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، وكان الهدف منه هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وكان هذا الاتفاق ينطوي تحت (النهج العالمي للبحر الأبيض المتوسط) التي وضعها الاتحاد الأوروبي سنة 1972، غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.[1]

لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأورو–متوسطية، وفي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي منذ جوان 1996 من اجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فعرفت هذه المفاوضات نوع من التأخير بسبب تمسك الجزائر بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية الإنتاج الوطني، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:[2]

- ✓ التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- ✓ الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛

[1]- Bekenniche Otmane, **La coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie**, l'accord d'association, OPU, Alger : 2006, p 65.

[2]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 399.

- ✓طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛ توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ✓ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (dé protection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني؛
- ✓المطالبة بالتحرير التدريجي.

وقد تم استئناف المفاوضات مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتنتهي بالمصادقة على اتفاق الشراكة في بروكسل (Bruxelles) في 2001/12/19 ثم في فلونسيا (valence) بإسبانيا في 2002/04/22، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159/05 الصادر في 2005/04/27 وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية.

إن الإتفاق الأورو جزائري احتوى على ثلاث محاور تمثلت في الآتي:[1]

1) الشراكة في المجال السياسي والأمني(المواد3-5): بحيث يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة المتوسط، وذلك من خلال استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي كما تم التركيز في المؤتمرات ابتداءًا من قمة برشلونة 1995 إلى غاية قمة فرنسا سنة 2001 على قضيتين هامتين وهما:[2]

- ➢قضية حقوق الإنسان وأهمية الالتزام المتبادل بها؛
- ➢قضية حماية الديمقراطية وضمان حرية التعبير فضلا عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1]- Voir le texte intégral de l'accord d'association entre l'UE et l'Algérie http://www.deldZA-cec.eu.int/FR/ue-Algerie/accord association.htm.

[2]- سامي عفيفي حاتم، **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر: 2004، ص 234.

2) **حريـة التبـادل التجـاري(المواد6-29)**: يتعلق بحرية تنقل البضائع وذلك من خلال إقامة منطقة حرة للتبادل وهذا من خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداءًا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:

- ✓ عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
- ✓ إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛
- ✓ إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3) **تجارة الخدمات المواد (30-37)**: التي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات (GATS) ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الطرفي للأشخاص الطبيعيين.

4) **التعاون الاقتصادي المواد(40-62)**: ويغطي هذا البند المجالات التالية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التقييس والمطابقة، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات.

5) **التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد67-78)**: يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين.

6) التعاون المالي (المادة 74): ويشتمل على: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة التبادل الحر، وتشريعات للمنافسة.

7) التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية (المواد82-91): ويسعى هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، مكافحة الرشوة.

8) الإجراءات المؤسساتية الهامة والنهائية (المواد92-110): ويهدف إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، و إنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة.

المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

من خلال تفحص بنود الاتفاقية فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هي:[1]

- ✓وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين؛
- ✓وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية؛
- ✓دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية؛
- ✓تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة؛
- ✓تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد؛
- ✓دعم الاستثمارات الخاصة، خاصة خلق مناصب الشغل؛
- ✓إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه وتشتمل هذه القوائم على ما يلي:

[1]- عمورة جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 403.

جدول رقم (08/06):

قوائم السلع والمنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار.	%26
3)	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية ، تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا.	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ، تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006/2005، ص404.

- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق من الجانب الأوروبي؛
- ✓ تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على التمويل المحصل من برامج ميدا للتأهيل وبالتالي الحصول على قروض إضافية وتحسين سياسة الاستثمار؛
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.

إن دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية هو الوقوف على اتجاه المبادلات التجارية نحو مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية، وكذلك التكتلات الإقليمية والمناطق الجغرافية الأخرى، وهذا ما يمكن لنا من معرفة أهم الأسواق بالنسبة للتجارة الخارجية من صادرات وواردات سلعية التي تتعامل معها الجزائر وفي نفس الوقت نتعرف على أهمية تنويع الأسواق عبر المناطق المختلفة من العالم.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية:

الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية هو الوقوف عند اتجاهات المبادلات التجارية سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات نحو مختلف البلدان، أو بالأحرى نحو التكتلات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة، وهذا من أجل معرفة و إبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو تكتل دولي معين في تصريف الفائض في المنتجات وأيضا في الحصول على مختلف الاحتياجات.

1) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

إن التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يبين لنا أهم الأسواق أو بالأحرى أهم التكتلات الاقتصادية التي تحضي بأكبر نسبة من الصادرات الجزائرية وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

جدول رقم (09/06):

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2001/2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق الجغرافية / السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول إفريقيا	أسيا	باقي دول العالم
2001	943862.1	85119.3	263499.8	94001.3	21464.9	25165.7	1036.2	44410.1	1776.4
2002	959393.3	86399.5	288588.6	80060.9	19770.0	20775.4	4251.7	39671.5	2281.0
2003	1122134.9	96090.0	486361.2	100695.7	20148.4	27541.8	997.4	48061.7	22.4
2004	1278583.8	111691.4	660105.6	149791.2	32097.3	37415.6	2333.9	63705.2	1723.7
2005	190577.0	148147.3	956528.8	238388.5	31071.6	46170.2	3674.5	90978.2	3012.2
2006	2089979.8	151382.5	1343188.9	178134.7	37505.2	43034.1	1096.4	134678.5	0.8
2007	1835573.2	150476.1	1594014.3	187217.0	53272.9	33543.7	47261.9	298546.2	14257.9
2008	2659020.4	202063.2	1561164.7	193163.9	104322.3	50868.9	23116.3	294950.7	6349.2
2009	1717200.1	166660.9	947921.0	137354.8	63542.9	41737.0	6866.5	262725.3	3627.5
2010	2127478.2	251817.4	1275950.0	200624.9	97319.4	52810.8	5852.6	319642.4	2091.8
2011	2728125.0	315105.7	1433313.8	313609.9	115950.3	59235.7	10636.8	395188.8	2965.3
2012	3147123.2	262947.7	1255163.7	336555.4	164042.6	75813.3	4861.5	438261.9	2600.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية رقم 2014/182، مارس 2014، ص 92.

الشكل رقم (01/06):

توزيع الهيكل الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2012:

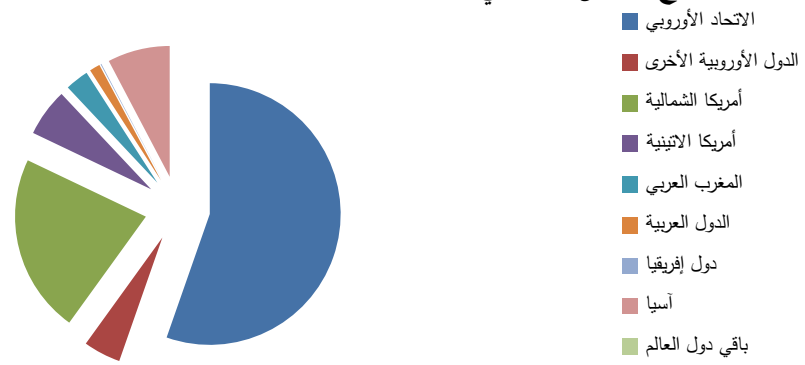

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (09/06).

من خلال الجدول رقم (09/06) تتضح لنا المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي كأهم سوق لتصريف المنتجات الجزائرية أو بالأحرى كأهم ممتص للمنتجات الجزائرية، حيث حظيت هذه الأخيرة بمتوسط قدره 54.31% من إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من (2001-2012)، وهذا نظرا لكون هذه المنطقة تتضمن أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة وهذا ما يبرر استهلاكها للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعاتها، دون أن ننسى أن الجزائر من أكبر الدول المصدرة للمحروقات هذه الأخيرة التي يأتي الطلب عليها من الدول الصناعية، وهذا ما يبرر مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لهذه الدول الكبرى بالإضافة إلى كون الجزائر لم تعمل على تنويع أسواقها الخارجية بحيث بقيت متمركزة بقوة مع الاتحاد الأوروبي.

يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي أخذت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية فهي تعتبر أهم زبون للجزائر وخاصة في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية حيث نلاحظ نسبتها إلى الصادرات الإجمالية 63.8% عام 2001 إلى 63.9% عام 2002 وهذه الفترة تزامنت مع المفاوضات التي كانت تجريها الجزائر للاستفادة من مزايا الشراكة الأورو متوسطية، وهذه النسب بقيت تقريبا ثابتة ومتفاوتة بدرجات قليلة إلى غاية سنة 2007 حيث لوحظ تراجعا نوعا ما إلى حوالي 43.6% وكان مرد هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تراجع واردات الاتحاد الأوروبي من هذه المادة والتوجه نحو البحث عن بدائل طاقوية أخرى.

ومن خلال هذا التوزيع نجد أن المراتب الأولى تتنافس عليها كل من إيطاليا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث احتلت إيطاليا المرتبة الأولى في سنة 2001 و2002 بنسب قدرت بـ 22.5% و 20.1%على التوالي، أما فرنسا فاحتلت المرتبة الثانية في سنت 2001 بنسبة قدرت بـ 15% ثم احتلت المرتبة الثالثة خلال السنوات 2002 و2003 وكذلك 2004 بنسب قدرت بـ 13.6% و 12.6% و 12%، أما الولايات المتحدة الأمريكية وابتداءًا من سنة 2003 فأصبحت تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لزبائن الجزائر إلى غاية سنة 2012 أين احتلت ايطاليا المنافس للولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى ولكن بفارق طفيف حيث قدرت نسبة الاستحواذ على الصادرات الجزائرية اتجاه إيطاليا نسبة 16% أما الموجهة لإيطاليا قدرت بـ 15%.[1]

ومن الجدول نلاحظ أن دول أمريكا الشمالية احتلت المرتبة الثانية بمعدل متوسط يقدر بـ 27.29%من إجمالي الصادرات، حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2007 بنسبة 37.8%من إجمالي الصادرات، وتتربع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا المرتبة الأولى في هذه المجموعة ويعتبران الزبائن الرئيسيين للجزائر.

أما فيما يخص تسويق الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي يبقى محتشما حيث يقدر المعدل المتوسط للمنتجات الجزائرية الموجهة إلى دول المغرب بنسبة 1.63% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالتجارة الخارجية الجزائرية اتجاه باقي المناطق الجغرافية، الأمر الذي من شأنه أن يقف حائلا دون تشجيع تطوير التكتلات الإقليمية في إطار التعاون المغاربي أو العربي أو الإفريقي والذي يعتبر ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي الكبير.

2) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

إن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم الأسواق بالنسبة للجزائر سواء من حيث الصادرات كما تم التطرق إليه في العنصر السابق، وكذلك بالنسبة للواردات الجزائرية التي تترأسها دول الاتحاد الأوروبي والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية رقم 2014/182**، الجزائر: مارس 2014 ص، ص 153، 154.

جدول رقم (10/06):

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق الجغرافية / السنوات	الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول إفريقيا	أسيا	باقي دول العالم
2001	453059.3	89340.1	99169.8	30210.5	5505.6	13761.2	6625.4	60102.3	7088.2
2002	29040.0	108666.3	119411.2	38733.5	10126.5	29106.7	6935.5	104887.0	10133.1
2003	601269.1	130914.9	78130.2	56325.4	9302.6	32406.4	9684.8	123298.8	6109.2
2004	719078.8	147742.2	97765.2	90369.7	12345.7	37066.3	10339.0	129951.5	9741.4
2005	785302.3	180628.6	115982.0	98947.9	15898.9	30933.7	11082.0	242240.6	12628.9
2006	847287.2	130113.3	122975.6	101777.9	17105.2	35762.2	10781.0	273830.9	18907.5
2007	995184.1	143053.9	181290.9	126395.8	19687.0	43053.2	16127.3	375667.2	16369.6
2008	1355153.8	162113.8	206637.4	179792.7	25750.6	45771.9	25832.5	545067.8	21912.8
2009	1497010.2	234558.7	176130.1	151069.1	34561.7	79131.2	25391.9	637861.4	18891.1
2010	1520305.7	207890.1	179974.5	192318.7	40464.0	93974.8	29490.1	730613.7	16776.0
2011	1793536.8	189512.5	176626.6	306638.6	50315.8	128279.4	42097.1	725758.1	29736.5
2012	2042773.8	311457.5	175284.4	291587.5	62556.5	120643.5	57432.7	815080.3	30255.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية رقم 2014/182**، مارس2014، ص15.

الشكل رقم (02/06):

توزيع الهيكل الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2012:

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (10/06).

من خلال الجدول (10/06) يتبين لنا مدى سيطرة دول الاتحاد الأوروبي وتصدرها في الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، حيث بقيت الشريك التجاري الأول باعتبارها غطت أكثر من نصف واردات الجزائر لمدة خمس عقود متتالية، وهذا قد مثلت حصتها في المتوسط خلال الفترة (2001-2012) معدل 53.8% من إجمالي واردات الجزائر.

كان لفرنسا الحظ الأوفر فيها لتبقى المورد الأول بدون منازع حيث تحتل نسبتها في المتوسط حوالي 18.93%من إجمالي الواردات لتليها إيطاليا في المرتبة الثانية بمعدل متوسط يقدر 9.46%، والجدير بالذكر أن إيطاليا حافظت على مرتبتها إلى غاية سنة 2008، أما في الفترة من (2009إلى غاية2012) فأخذت الصين مكانها في المرتبة الثانية بمعدلات لابأس بها حيث قدرت على التوالي 12.1% و 11% و 10% و 11.8% وهذا ما يبرر اكتساحها للأسواق الجزائرية بسلع منافسة وذات أسعار مقبولة بالنسبة للمستهلك الجزائري.[1]

يمكن تفسير النسب العالية التي يسيطر بها الاتحاد الأوروبي باعتباره كأول ممون للأسواق الجزائرية في تلك التسهيلات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية من خلال الدعم المالي عن طريق منح خطوط قروض لتمويل الواردات الجزائرية.

أما فيما يخص التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا بلدان إفريقيا يبقى ضعيفا جدا، وهذا راجع لكون هذه الدول تتخصص في إنتاج السلع الأولية وتصديرها وهذا ما يتشابه وهيكل الإنتاج الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط ما يحتم على الجزائر وهذه الدول اللجوء إلى الدول الصناعية المتقدمة للحصول على احتياجاتها سواء كانت مواد صناعية أو غذائية.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية:

إن السمة المميزة للتجارة الخارجية للدول النامية وخاصة منها الجزائر اعتمادها أو سيطرت سلعة أو سلعتين على النسبة العظمى من قيمة صادراتها وفي الغالب تكون في صورة مواد خام (محروقات) أو سلع نصف مصنعة، أما فيما يخص هيكل وارداتها فيغلب عليها طابع السلع المصنعة باختلاف أنواعها وهذا ما يعكس التركيبة السلعية للتجارة الخارجية للدول النامية والجزائر بصفتها إحدى هذه الدول لا تحيد ولا تخرج عن القاعدة كون صادراتها تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى وواراداتها تعتمد على السلع المصنعة والمواد الغذائية، ومن أجل تبيان ذلك بصورة جيدة سنستعرض التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2001–2012).

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، **مرجع سابق الذكر**، ص83.

1) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية:

إن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية كما أسلفنا ذكره فهو يتميز على سيطرة المحروقات والهيمنة الكاملة على حجم الصادرات وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11/06):

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001–2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد أولية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية
2001	2170.1	1430668.0	924.8	1927.2	38637.8	1713.2	3384.1	910.7
2002	2769.6	1445000.0	921.8	3078.6	41653.1	1621.7	4016.9	2130.1
2003	3702.7	1850000.0	756.4	3098.9	39419.1	42.8	2290.8	2742.8
2004	4749.0	2276827.0	408.4	6457.8	44311.6	24.4	3582.7	1087.0
2005	4942.0	3355000.0	370.7	9433.9	47725.6	34.4	2642.7	1398.9
2006	5327.1	3895736.2	1369.7	12793.7	57385.1	64.2	3162.6	3161.9
2007	6136.3	4121790.4	897.7	10859.7	68842.6	42.2	3188.9	2405.4
2008	7657.3	4970025.1	507.1	21035.2	89308.4	67.7	4334.5	2084.4
2009	8193.1	3270025.1	392.6	11909.7	50258.7	19.5	3075.4	3559.4
2010	23405.5	4220106.0	803.8	6173.2	78567.6	58.8	2235.1	2237.4
2011	25880.9	5223836.1	1444.2	10272.9	108993.9	25.7	2561.1	1115.7
2012	24438.3	5527736.5	825.8	12176.9	118126.9	92.1	2493.5	1479.5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية رقم 2014/182**، مارس 2014، ص91.

الشكل رقم (03/06):

هيكل توزيع التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية لسنة 2012

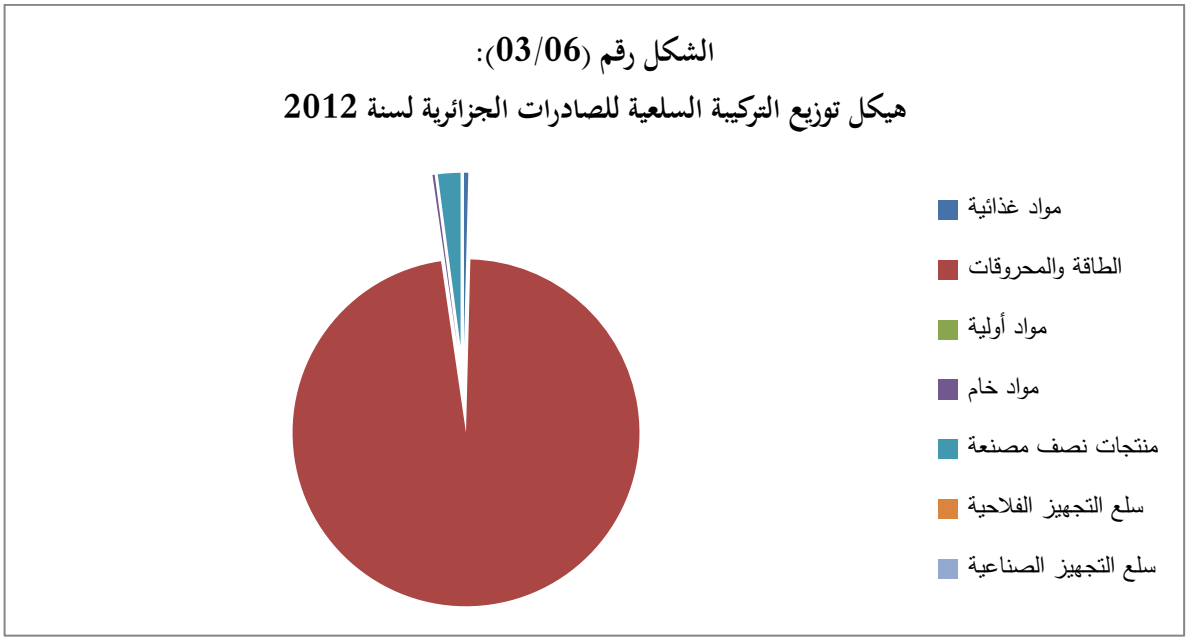

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (11/06).

يلاحظ من الجدول (11/06) تلك المكانة الكبيرة أو بالأحرى الهيمنة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي تمثل النسبة الكبيرة من إجمالي صادرات الجزائر بتحقيقها لمعدل متوسط يقدر بـ 97.36%خلال الفترة (2001-2012).

الارتفاع المتزايد في صادرات الجزائر للمحروقات وفي ظل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل في سنة 2002 إلى 74.95 دولار للبرميل في سنة 2007، ليتجاوز ما قيمته 130 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2008 كان له الأثر الإيجابي على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

وهذه الميزة التي يتميز بها اقتصاديات معظم الدول النامية وخاصة منها الجزائر لأنها تعتمد على منتوج أولي وحيد المتمثل في المحروقات، وفي نفس الوقت نجدها تابعة تكنولوجيا من حيث استيرادها لسلع التجهيز والمواد الاستهلاكية عكس الدول الصناعية المتقدمة، فنجد أن درجة الانفتاح تتميز بتزايد مستمر دون تراجع نتيجة الديناميكية الذاتية وليس الظرفية للاقتصاد كما لاحظنا أن الجزائر استفادت من الرصيد الايجابي للميزان التجاري وهذا راجع كله لارتفاع أسعار البترول.

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى ضئيلة جدا وهذا راجع إلى جملة من المشاكل التي تعاني منها السلع الجزائرية والمتمثلة في المحدودية وعدم قدرتها على المنافسة للسلع العالمية، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال إبرام اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والاستفادة من الدعم سواء كان مالي أو تقني خاصة فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات الجزائرية لتصبح قادرة على المنافسة العالمية، وبذلك تتوجه نحو تنويع صادراتها والتخلي عن الاعتماد بالدرجة الأولى على المحروقات التي تعتبر ثروة ناضبة وآيلة للزوال وبالاعتماد عليها فقط من شأنه إدخال الجزائر في دوامة لا يحمد عقباها في ظل المتغيرات العالمية.

2) التركيبة السلعية للواردات الجزائرية

إن التركيبة السلعية للواردات الجزائرية تبقى تتميز بثباتها وذلك باعتمادها بالدرجة الأولى على السلع المصنعة والتجهيزات وبالدرجة الثانية موجهة للاستهلاك خاصة السلع الاستهلاكية الأمر الذي يوضح مدى تبعية الاقتصاد الجزائري والجدول التالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2012):

جدول رقم (12/06):

التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2012)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	منتجات خام
2001	184024.2	10707.9	29268.1	143896.6	11983.7	264818.3	112701.0	7462.6
2002	218391.4	11551.7	41569.2	186183.1	11812.6	352501.7	131910.5	3119.6
2003	207283.7	8795.0	49996.2	221100.7	9958.5	383509.4	163447.3	3350.6
2004	259428.6	12082.5	51471.3	262313.0	11999.9	512186.5	200206.1	4711.9
2005	263207.8	15536.5	47002.0	299932.8	11723.1	620175.1	227966.4	8101.1
2006	276026.2	17748.4	52448.7	358387.2	6968.2	619446.4	218736.9	8779.0
2007	343661.3	22494.8	78013.6	492874.5	10137.0	695517.9	260249.4	13880.7
2008	507947.5	38460.0	81115.6	652452.7	11269.7	988340.8	283037.6	9409.5
2009	425967.7	39861.5	79937.6	738552.8	16926.0	1210590.9	335706.5	7262.4
2010	450807.5	71100.4	96987.2	751436.3	25405.8	1282234.0	325985.0	7851.5
2011	717688.1	84777.4	121669.7	778557.0	28195.7	1323142.6	380245.6	7925.4
2012	699707.6	384249.5	135091.0	824361.8	25573.6	1358310.7	472217.0	7560.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية رقم 2014/182**، مارس 2014، ص14.218391.4.

الشكل رقم (04/06): هيكل توزيع التركيبة السلعية للواردات الجزائرية لسنة 2012:

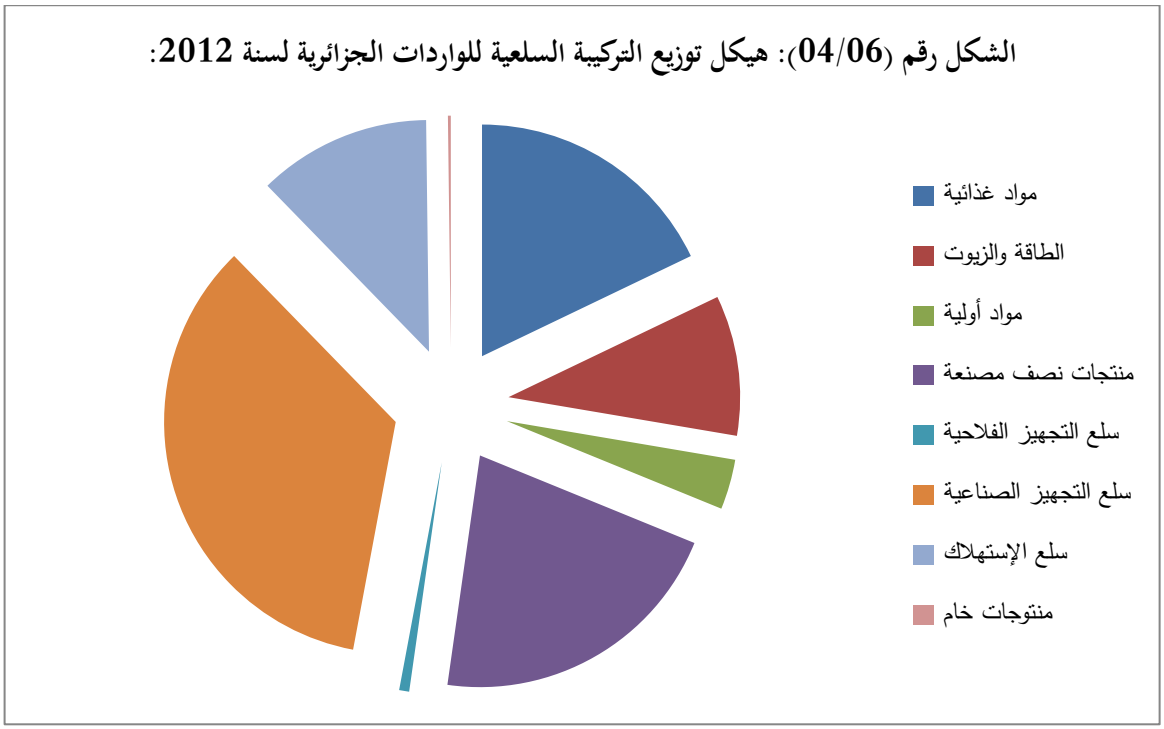

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (12/06).

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن كل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية والمواد النصف المصنعة وكذلك المواد الاستهلاكية سيطرت كلها على الواردات الجزائرية.

نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات حيث قدر المعدل المتوسط بـ 38.42%، حيث لوحظ أيضا في فترات سابقة انخفاض الواردات من سلع التجهيز الصناعي خلال سنة 1997 بنسبة قدرة بـ 32.61% من إجمالي الواردات وهذا راجع إلى تباطئ الجهاز الإنتاجي بسبب:[1]

- ✓ حل المؤسسات العمومية؛
- ✓ غلق وحدات الإنتاج الخاصة بسبب المنافسة المفروضة من قبل المستوردين الناتج عن تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ شروط التمويل الصعبة التي فرضتها البنوك على المؤسسات العمومية والتي صعبت من نشاط هذه الأخيرة؛
- ✓ انخفاض من الاستثمارات بالرغم من وجود قواعد مشجعة من أجل ترقية الاستثمار وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الأمني المتردي.

أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات بمتوسط معدل يقدر بـ 18.99%، والجدير بالذكر ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسب عرفت زيادات متتالية خاصة في سنة 2011 قدرة النسبة بـ 20.8%، وهذا ما يعكس عدم قدرة وفعالية برامج التنمية الزراعية على تلبية الاحتياجات الغذائية للجزائر.

يتضح لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للدول الصناعية الكبرى والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، حيث لاحظنا مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري في صادراته على المحروقات والتي تعتبر ثروة قابلة للنضوب ومدى تحكم الأسواق العالمية في أسعارها وهذا ما يؤثر على اقتصادنا سواء بالإيجاب أو السلب، أما فيما يخص الواردات فهذا يوضح لنا التبعية المفرطة خاصة فيما يتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية وكذلك التكنولوجيا(أي السلع المصنعة وسلع التجهيز الصناعي) وهذا ما يبرز عدم التكافؤ خاصة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

[1]- CNES, **Rapport sur le conjoncture du second semestre 1997**, Algérie 10ème session, Avril 1998, p 53.

المطلب الرابع: التعاون المالي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

يعتبر التعاون المالي أحد أهم الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الخارجية وأكثرها فعالية لتوسيع أسواقه خارجية، حيث لجأت دول المجموعة الأوروبية إلى مساعدة الدول المتوسطية الشريكة عن طريق تمويل المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصاديات هذه الدول، ولذلك يعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المستفيدة من إعلان برشلونة.

والجزائر استفادت من المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي وذلك عن طريق تطبيق اتفاقيات التعاون الشامل أو في إطار الاستراتيجية الجديدة لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، بحيث أن المجموعة الأوروبية تقدم المعونة من خلال برامج تنموية متعددة تكون على الشكل التالي:[1]

- **مساعدات غير مباشرة:** وذلك في صورة مزايا تجارية وتسهيلات لفتح السوق الأوروبية أمام بضائع ومنتجات الدول النامية تشمل تخفيف القيود الكمية أو الإعفاء من الرسوم الجمركية أو تخفيضها، ومساعدات لتثبيت أسعار منتجات هذه الدول من المواد الأولية أو الزراعية، وتقدم المجموعة الأوروبية هذه المزايا والتسهيلات من خلال اتفاقيات جماعية تعقدها مع مجموعات مختارة من الدول النامية وفقا لأولوياتها الخاصة من خلال مفاوضات تجارية جماعية تتم داخل الأطر المؤسسية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛
- **مساعدات مباشرة:** وتشمل تقديم معونات نقدية في صورة منح أو قروض بفوائد ميسرة، ومساعدات فنية في صورة خبرات للمساهمة في المشروعات والبرامج الزراعية والصناعية والخدمية في الدول النامية، وتقدم الأموال لبرامج المساعدات المباشرة من خلال آليتين رئيسيتين:
  - ✓صندوق التنمية الأوروبي (Banque de Développement Européens)والذي يقدم معونته في شكل منح لا ترد؛
  - ✓بنك الاستثمار الأوروبي BEI **(Banque Européens d'Investissements)** والذي يقدم معونته إلى الدول النامية في شكل قروض ميسرة.

[1]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004، ص، ص 419، 420.

مرت المعونات المالية للجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي على مرحلتين:

- ✓ **المرحلة الأولى:** البروتوكولات المالية.
- ✓ **المرحلة الثانية:** برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.

الفرع الأول: مرحلة البروتوكولات المالية (1978–1996):

تم تنفيذ أربع اتفاقيات أو بروتوكولات مالية الذي يغطى الفترة من (1978–1996) ومدة كل بروتوكول خمس سنوات، تكون في شكل قروض ميسرة من البنك الأوروبي للاستثمار أو من ميزانية الصندوق التنمية الأوروبي: وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين التالية:

- ✓ مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية والبيئية؛
- ✓ نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع إستثمارية؛
- ✓ نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.

والجدول التالي يبين بروتوكولات التعاون المالي للفترة (1978–1996):

جدول رقم (13/06):

بروتوكولات التعاون للفترة (1978– 1996) المقدمة للجزائر

الوحدة: مليون أورو

البروتوكولات المالية	الفترة	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	منح ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
البروتوكول الأول	1978–1981	70	44	114
البروتوكول الثاني	1982–1986	107	44	141
البروتوكول الثالث	1987– 1991	183	56	239
البروتوكول الرابع	1992– 1996	280	52	222
المجموع		640	196	716

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل: 1998.

زيادة على هذا فقد ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في منح قروض طويلة المدى للجزائر وذلك حتى تتمكن من تأهيل منشآتها القاعدية وتأهيل صناعتها ويقدر بـ 350 مليون أورو خارج إطار البروتوكولات الأربعة خلال الفترة (1978–1996).

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة للبروتوكول الرابع تمثل أكبر قيمة من غيرها من البروتوكولات بحيث تمثل 222 مليون أورو وهذا راجع إلى تدعيم السياسة الأوروبية الجديدة والتي تهتم ببرامج التعديل الهيكلي إضافة إلى الاهتمام بالتعاون الجهوي والبيئة.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن ما نسبته 67% من المبلغ الإجمالي للبروتوكولات المالية الأوروبية هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار في حين أن ما نسبته 33% تمثل المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

ومن الجدول أيضا وما نلاحظه في ارتفاع الزيادة في كل من البروتوكول الثالث وخاصة الرابع إلا أن هذه الزيادة تعتبر متواضعة مقارنة مما تحتاجه الجزائر من مساعدات مالية تمكنها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

وما يعاب على هذه المساعدات المالية أنه لم يتم التسديد الفعلي كما تم تخصيصه حيث أن نسبة التسديد الفعلية بدأت تنخفض من بروتوكول مالي لآخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة، حيث قدرت هذه النسبة في البروتوكول المالي الأول بـ 83% في البروتوكول المالي الثاني انخفضت إلى 65% ثم إلى 16% في الثالث و 10% في البروتوكول الرابع، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976-1996 سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض.[1]

وتعود الأسباب الرئيسية إلى ضعف نسب التسديد إلى تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

[1]- براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص، ص 9، 10.

الفرع الثاني: مرحلة برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA:

يعتبر برنامج **ميدا** الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الأورو متوسطية، ويهدف إلى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات.

ويعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وإنجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي.

وفي إطار برنامج **ميدا** استفادت الجزائر من تعهدات مالية مقدرة بـ 397 مليون أورو خلال الفترة (1995-2004)، حيث قسمت بدورها إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1995-1999) حيث قدرت التعهدات المالية بـ 164 مليون أورو تحت مخطط أو برنامج **ميدا1** .
- المرحلة الثانية (2000-2004) قدرت التعهدات المالية بقيمة 233 مليون أورو متعلقة ببرنامج **ميدا2**، والجدول التالي يوضح التعهدات والمدفوعات لبرنامج **ميدا1 و ميدا2:**

جدول رقم (**14/06**):

التقسيمات السنوية للتعهدات المالية لبرنامج ميدا1 وميدا2 للجزائر خلال الفترة 1995-2004

	السنوات	التعهدات	المدفوعات	نسبة الدفع
مخطط ميدا 1	1995	-	-	-
	1996	-	-	-
	1997	41	-	%0
	1998	95	30	%32
	1999	28	0.2	%1
مجموع ميدا1	-	164	30	%18
مخطط ميدا 2	2000	30	0.4	%1
	2001	60	6	%9
	2002	50	11	%22
	2003	42	16	%38
	2004	51	42	%82
مجموع ميدا 2	-	233	75	%32
المجموع العام	-	**397**	**105**	**%26**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Rapport u.m.c.e, **étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé**, mars 2012, p 26.

من الجدول نلاحظ انخفاض نسبة الدفع سواء فيما يتعلق ببرنامج **ميدا1** أو **ميدا2** وهذا راجع إلى طول مدة تنفيذ المشاريع، وأن البرامج الأوروبية تفضل خوصصة المؤسسات لا إعادة هيكلتها، وكذلك تجدر الإشارة إلى الوضعية المزرية للمؤسسات الصناعية الجزائرية مما يتناقض مع معطيات برامج الدعم المالي وشروطها.

القطاعات المعنية بتغطية كل من البرنامج ميدا 1 وميدا2 متمثلة في القطاعات الأساسية للطاقة خاصة مشاريع الغاز الموجهة نحو أوروبا وقطاعات النقل وتسيير المياه ومشاريع حماية البيئة.

تتمثل المشاريع الأساسية في طور التموين تحت غطاء برنامج ميدا في:[1]

- **شراكة اقتصادية وتجارية:** وتمثلت في:
  - ✓ تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصصت لها مبلغ 57 مليون أورو؛
  - ✓ دعم الخوصصة وإعادة هيكلة الصناعة بمبلغ 38 مليون أورو؛
  - ✓ دعم وتحديث القطاع المالي وخصص له مبلغ 23.25 مليون أورو.
- **التنمية الإنسانية والاجتماعية:**
  - ✓ تم تخصيص مبلغ 60 مليون أورو لترقية نظام المعلومات؛
  - ✓ دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في الجنوب الغربي الجزائري بمبلغ قدره بـ 50 مليون أورو؛
  - ✓ دعم الجمعيات والمنضمات بمبلغ 5مليون أورو؛
- **أخرى:**وتمثلت بالتركيز على تمويل كل من:
  - ✓ إعادة هيكلة الاتصالات والمصالح البريدية وتنمية قطاع المعلوماتية بمبلغ قدره 17 مليون أورو؛
  - ✓ تنمية وتحديث الجهاز الأمني للشرطة وخصص له مبلغ 8.2 مليون أورو؛
  - ✓ دعم الصحافة وجهاز الإعلام بمبلغ 5 مليون أورو.
  - ✓ قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار قدرت ب 10.75 مليون أورو موجهة لتقليل التلوث الصناعي.

[1]- Rapport u.m.c.e, **étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé**, mars 2012, p 27.

المبحث الثاني: مضمون الشراكة الأوروبية المصرية.

شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية تطورا كسائر الدول العربية المتوسطية، لكن اتفاقية التعاون الشامل (1977) تمثل المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بالسوق الأوروبية المشتركة، فقد بدأت مع قيام السياسة المتوسطية الكلية حيث أبرم الطرفان اتفاق التعاون الشامل بينهما في 18 جانفي 1977، بدأ سريانه اعتبارا من أول نوفمبر 1978.

إن جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها مصر حاليا وبشكل تدريجي تحتاج إلى بعد دولي، بمعنى أن تغيير النهج الاقتصادي المصري نحو التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة لا ينبغي أن يكون مقصورا على الداخل فقط، ولكن يجب أن يكون خارجيا أيضا، ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي بسبب حجم العلاقات بينه وبين مصر.

المطلب الأول: توقيع الاتفاقية و مضمونها.

الفرع الأول: توقيع الاتفاقية:

دخلت الأحكام الخاصة بالترتيبات التجارية التفضيلية حيز التنفيذ منذ أول جويلية 1977، ويتميز هذا الاتفاق يسرى لأجل غير محدد إلا إذا أخطر أحد الطرفان الآخر برغبته في إلغاءه فيتوقف تنفيذه بعد مضي 12 شهر من تاريخ الإخطار، ولا تلزم مصر بمبدأ المعاملة بالمثل، بل تمنح السوق الأوروبية المشتركة معاملة الدولة الأولى بالرعاية إلا إذا أنشأت مصر اتحادا جمركيا أو منطقة تجارية حرة أو أقامت تكاملا اقتصاديا إقليميا، كما تحتفظ مصر بحقها في أن تضيف إلى نظامها الخاص بالتبادل التجاري مع السوق الأوروبية المشتركة رسوم جمركية جديدة أو ضرائب معوضة، أو قيود كمية وإجراءات ذات أثر معادل وذلك عندما تصبح تلك الإجراءات ضرورية من أجل متطلبات التصنيع و التنمية في مصر على أن يتم إخطار المجموعة بتلك الإجراءات، ويهدف هذا الاتفاق إلى التعاون في كافة المجالات كما يلي:

- **التعاون في المجال الاقتصادي والفني والمالي:** ويهدف التعاون في هذه المجالات إلى تشجيع:

- ✓ مشاركة المجموعة الأوروبية في الجهود المصرية لتنمية الإنتاج والبنية الأساسية الاقتصادية لتنويع الهيكل الاقتصادي المصري، وذلك بصفة خاصة من خلال تحديث قطاعها الزراعي؛
- ✓ التعاون الصناعي من خلال تشجيع إسهام المجموعة في تطبيق برامج التنمية الصناعية في مصر؛ وكذلك تسهيل الحصول على براءات الاختراع وحقوق الملكية الأخرى؛
- ✓ التعاون في المجال الفني والعلمي وحماية البيئة؛

➢ **التعاون في مجال التبادل التجاري:** ويهدف إلى زيادة معدل تحول تجارة مصر وتحسين شروط دخول منتجاتها إلى السوق الأوروبية المشتركة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مستوى التقدم في كليهما والحاجة إلى تأكيد توازن أفضل في التبادل التجاري بينهما.

ولقد تم اختتام المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي في جوان 1998، ثم تم التوقيع على الاتفاقية في جوان 2001، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أفريل عام 2004، بحيث يحل هذا الاتفاق بعد إتمام إجراءات التصديق عليه محل اتفاق التعاون المبرم بين مصر والاتحاد الأوروبي الساري العمل به منذ أول يناير 1978.

الفرع الثاني: محتوى الاتفاقية:

عكف الجانبان المصري والأوروبي منذ ماي 1994 على التفاوض بشأن مجموعة من الموضوعات، وذلك توطئة لتضمينها في الاتفاقية المقترحة بحيث أنها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، ولكن تمتد لتشمل مجالات عديدة وهي:[1]

1) الحوار السياسي:(المواد3-6): يشمل الحوار السياسي كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك للأطراف وخاصة الظروف المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية؛

2) الأحكام الأساسية لحرية تداول السلع: نص مشروع الاتفاق في المادة (6) على أنه سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة، وذلك اعتبارا من سريان الاتفاق ووفقا لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT ويشمل هذا المحور على ثلاثة فصول:

[1] سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 306، 307.

- ✓ **الفصل الأول:** المنتجات الصناعية ويشتمل على المواد (7-13)؛
- ✓ **الفصل الثاني:** المنتجات الزراعية ويشتمل على المواد (14-17)؛
- ✓ **الفصل الثالث:** أحكام مشتركة ويشتمل على المواد (18-29).

3) **حق التأسيس وعرض الخدمات (المواد30-31):** تناول تبادل الخدمات بين الطرفين؛

4) **حركات رأس المال وأحكام اقتصادية أخرى (المواد32-40):** والذي تم تقسيمه إلى فصل تناول تسوية المدفوعات وحركة رؤوس الأموال، وفصل تناول قواعد المنافسة وبعض الأمور الاقتصادية الأخرى؛

5) **التعاون الاقتصادي (المواد 41-61):** تناول هذا المحور التعاون الاقتصادي من حيث أغراضه ومجالاته، والتعاون الإقليمي والتعاون في مجال التعليم والتدريب، والتعاون العلمي والتكنولوجي وكذلك التعاون في مجال الصناعة والاستثمار والزراعة والصيد، والنقل والطاقة والسياحة، والجمارك والمعلومات الإحصائية وغيرها من المجالات؛

6) **التعاون الثقافي والاجتماعي (المواد62-67):** وقسم إلى ثلاثة فصول، فصل للحوار الاجتماعي، وفصل لموضوعات التعاون الاجتماعي، وفصل ثالث تناول التعاون في المجال الثقافي وتبادل المعلومات؛

7) **التعاون المالي(المواد68-70):** يهدف هذا المحور إلى وضع اتفاق تعاون مالي لفائدة مصر بالإجراءات المناسبة والوسائل المالية المطلوبة، كما يهدف إلى دعم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول المتوسطية، وبالتعاون الوثيق مع السلطات المصرية والممولين الآخرين بالإضافة إلى ضمان منهجية منسقة بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المالية الكلية؛

8) **أحكام مؤسسية عامة وختامية(71-89):** ويهدف إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذلك إنشاء لجنة الشراكة التي تكلف بتسيير الاتفاق.

المطلب الثاني: أهداف اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

في ضوء واقع المستجدات الدولية والتي تشير في اتجاه مبادئ الاتفاقية نفسه، وذلك مثل اتفاقية الجات، وأحكام منظمة التجارة العالمية التي أرست الأسس العامة لتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن لاتفاق الشراكة أن يحقق الأهداف التالية:[1]

- **على المستوى السياسي:** فإن الشراكة تعتبر أفضل الصيغ المطروحة على المنطقة مقارنة بالطروحات الأخرى مثل السوق الأوسطية.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تكوين تجمع دولي في مواجهة التجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى، النافتا، الأوبك، الآسيان، وذلك ليضمن لنفسه دورا بارزا في الاقتصاد العالمي.

كما أن الاتحاد الأوروبي يرى أن مصر تعتبر امتدادا للأمن الأوروبي، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي معني بدعم نظم حكم مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فيها، حتى لا يؤدي عدم استقرارها إلى التأثير على مصالح دول الاتحاد في المنطقة.

- **أما على المستوى الاقتصادي:** فيمكن للشراكة المصرية الأوروبية أن تحقق الأهداف التالية:

✓ يمكن أن تساعد في إقامة سوق عربية مشتركة من خلال أن الدول العربية المتوسطية المنظمة للشراكة ستزيل الحواجز والحدود فيما بينها وبالتالي يمكن أن تكون نواة لسوق عربية كبيرة مشتركة تظم معها باقي الدول العربية إقامة سوق أو منطقة تجارية حرة؛

✓ زيادة المعدلات الاستثمارية في مصر، نظرا لما تقدمه من مميزات نسبية تمكن من جذب استثمارات كبيرة، مثل رخص الأيدي العاملة، وتوافر المواد الخام، ووجود سوق كبيرة بالمنطقة المحيطة تتجاوز (300 مليون نسمة)؛

✓ تمكن من ناحية ثانية أن تصبح مصر عامل جذب كبير لإقامة استثمارات صناعية بها قادمة من دول أخرى خارج نطاق المنطقة، فتكتسب صفة المنشأ وتجتاز بالتالي بوابة العبور إلى الأسواق الأوروبية دون جمارك؛

✓ تخفيض معدلات البطالة المرتفعة من خلال استيعابها في المشاريع الاستثمارية الجديدة، وخلق مستويات معيشية أفضل؛

[1] سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 312، 313.

- ✓ يمكن أن تكون هذه الشراكة فرصة مصر للحاق بقاطرة التنمية القوية للاتحاد الأوروبي؛
- ✓ يمكن أن تكون الأسواق الأوروبية سوقا للمنتجات المصرية التي تبلغ حصتها فيها نحو 40% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي، وليس العكس إذ أن السوق لا تستهلك أكثر من (2) بالألف من حجم الصادرات الأوروبية؛
- ✓ السعي إلى رفع المنتوجات خاصة في ظل تمتعها بالعديد من المزايا النسبية مثل طبيعة المناخ، والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها، وسوف يكون ذلك ميسورا نسبيا في ظل المنافسة بدون جمارك أو سياسات حمائية في الأسواق الأوروبية والتي تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر؛
- ✓ العمل على تحقيق التحسين للمنتوجات المصرية عن طريق الاستفادة من برنامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب وتطوير إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية.

تمثل التجارة الخارجية عنصرا هاما في الاقتصاد الوطني وترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتطور مختلف القطاعات، هذا ما يؤثر بشكل كبير في نمو الناتج الوطني و زيادة الدخل و المساهمة في رفع مستويات التشغيل، كما تعتبر التجارة الخارجية من السمات الأساسية التي تساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ومختلف الأقاليم الجغرافية والتكتلات الاقتصادية.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية:

إن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية يعكس مجموعة من العوامل من أهمها طبيعة الصادرات والواردات ومدى قدرتها التنافسية والعلاقات التجارية دون أن ننسى العلاقات السياسية.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقات التجارية المصرية حالها حال الدول العربية والنامية خاصة منها الدول المتوسطية اتسمت بارتباطها بأسواق الدول الصناعية الكبرى أي دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى وهذا ما ستوضحه جداول التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة من (2002/2001 -2012/2011).

1) التوزيع الجغرافي للصادرات:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم سوق للصادرات المصرية خلال الفترة (2002/2001 – 2012/2011) وذلك نتيجة للتحول الحاصل للسياسة الاقتصادية المصرية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، خاصة في ظل العلاقات المصرية الأوروبية في إطار تحقيق الشراكة الأورو متوسطية، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الزبون الرئيسي لتجارة مصر ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (15/06):

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة (2002/2001 – 2012/2011)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

المناطق الجغرافية / السنوات	الاتحادالأوروبي	دول أوروبية أخري	روسيا والكومنولث	و.م.أ	الدول العربية	الدول الآفرو أسيوية	استراليا
2001/2002	2099,2	378,8	44,4	2621,1	942,7	900,4	3,3
2002/2003	2796,9	377,1	36,9	3056,9	934,2	932,8	3,4
2003/2004	3534,8	513,8	65,5	3701,5	1273,3	1292,8	20
2004/2005	5144,1	752,9	57,6	4625,1	1557,7	1562,1	11,7
2005/2006	6948	964,5	68,7	5644,3	2125,2	2345,3	16,9
2006/2007	7440,6	1048,6	151,9	6849,8	2729,6	3297,1	64
2007/2008	9808,2	1343,3	158,5	9279,2	3155,9	5150,5	21,2
2008/2009	8544,2	899,3	161,2	6421,9	3852	3783,7	14,1
2009/2010	8479,8	1072,9	119,9	4408,7	4761,3	3400	18,3
2010/2011	11437	1704,8	191,6	3600,3	4864,7	4026,1	14,9
2011/2012	9071	1418,7	107,4	3431,1	5324,3	4620,4	22,2

المصدر: من إعدادا الباحث اعتمادا على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء؛
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009؛
- Ambassade de France en République Arabe d'Egypte, **Le commerce extérieur de l'Egypte en 2011-2012**,DG Trésor, octobre 2012.

الشكل رقم (05/06):

هيكل الصادرات المصرية حسب المناطق الجغرافية لسنة(2012/2011):

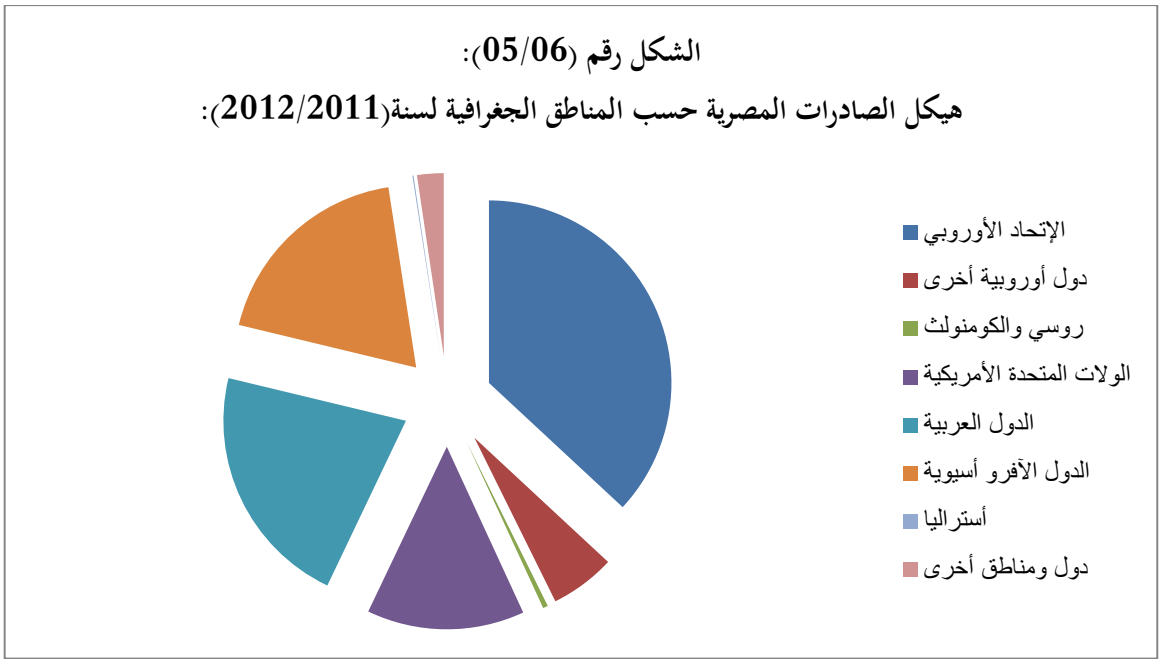

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (15/06).

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (15/06) تتضح لنا الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها دول الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف المنتوجات المصرية وتليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد احتلت دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول كسوق للصادرات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001) بمتوسط معدل قدر بـ 36%، حيث احتلت كل من إيطاليا المركز الأول ثم تليها إسبانيا ثم فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا بحيث مثلت هذه الدول نسبة 91% من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، وكانت أهم الصادرات إليها الوقود وسلع تامة الصنع.

ثم احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 25.65% من إجمالي الصادرات، وهو معدل يقترب من المعدل المسجل على مستوى دول الاتحاد الأوروبي والذي فاقه في بعض السنوات حيث سجل هذا المعدل سنة (2002/2001) نسبة 36.81%من إجمالي الصادرات بينما سجل في نفس السنة معدل قدر ب 29.84% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وبدأ يتناقص المعدل إلى أن وصل سنة (2006/2005) نسبة 30.58% بينما بالنسبة للاتحاد الأوروبي سجل معدل 37.65% وهذه الفترة صاحبت توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية، وابتداءًا من هذه

المرحلة تزايدت معدلات الصادرات المصرية نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل إلى أقصاها سنة (2011/2010) بنسبة 43.24% وتمثلت أهم الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية في النفط الخام ومنتجاته والملابس الجاهزة والإسمنت.

أما الدول العربية قد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط معدل قدر بـ 15.07% ثم تلتها الدول الآفرو–آسيوية بمتوسط معدل يقدر بـ 14.97%، أما الدول الأوروبية الأخرى فقد تحصلت على نسبة قدرت بـ 5% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية.

2) التوزيع الجغرافي للواردات:

تحتل دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول من بين المجموعات المصدرة لمصر، وهي منحصرة في مجموعة قليلة من المناطق أو الدول تترأسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الآفرو–آسيوية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (16/06):

التوزيع الجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة (2001/2012 – 2011/2012)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

المناطق الجغرافية / السنوات	الاتحاد الاوروبي	دول أوروبية أخري	روسيا والكومنولث	و.م.أ	الدول العربية	الدول الآفرو–أسيوية	استراليا
2001/2002	5296,6	1322,7	254,6	3684	847,5	2228,9	225,4
2002/2003	5108,6	1365,5	288,2	3732,1	866,3	2292,6	155,2
2003/2004	5922,7	1497,1	222,1	4302,6	1284	2792,9	350,5
2004/2005	7849	1972,7	548,2	5220,2	2133,6	3751,6	127,2
2005/2006	11289	2340,1	744,8	5737,1	2735,7	4621,3	277,1
2006/2007	13005,5	3205,6	685,2	8262,3	3244,4	6296,8	107,8
2007/2008	18007,4	4121,8	1723,4	9829,9	5473,9	10287,7	183,2
2008/2009	18834,8	5418,5	1635,3	7476	4750,5	9945,2	215,5
2009/2010	17890,5	6014,3	1360	5299,8	5404,8	10517,1	245,9
2010/2011	18707,1	4698,7	1073,6	5812,2	8679,5	10964,5	352,1
2011/2012	19282,4	4698,7	1073,6	4814,8	10181,8	11675,9	427,3

المصدر: من إعدادا الباحث إعتمادا على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء؛
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009؛
- Ambassade de France en République Arabe d'Egypte, **Le commerce extérieur de l'Egypte en 2011-2012**, DG Trésor, octobre 2012.

الشكل رقم (06/06):

الهيكل الجغرافي للواردات المصرية حسب المناطق الجغرافية لسنة (2012/2011):

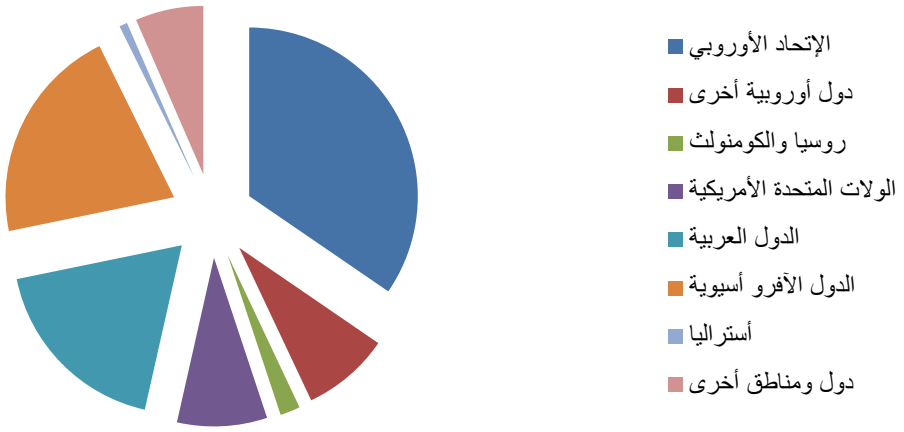

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (16/06).

من خلال القراءة لبيانات الجدول رقم (16/06) يتضح لنا بصورة واضحة وجلية مدى سيطرة القارة الأوروبية أو بالأحرى دول الاتحاد الأوروبي على إجمالي واردات مصر ثم تليها الدول الآفرو–آسيوية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرجوع إلى الجدول يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي سيطر على تموين مصر بأهم الواردات حيث شكلت في المتوسط نسبة 35.21% من مجموع الواردات المصرية وقد تصدرت المملكة المتحدة دول الاتحاد الأوروبي ثم تليها ألمانيا ثم فرنسا وإيطاليا وهولندا، وتمثلت أهم الواردات في البترول الخام ومنتجاته والمنتجات الصيدلانية والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية والمصنوعات من الحديد والصلب

وعادت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للواردات المصرية وحسب المناطق الجغرافية إلى المناطق الآفرو–آسيوية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 18.80% من إجمالي الواردات المصرية، وقد تصدرت الصين الشعبية دول هذه المجموعة تليها اليابان ثم كوريا الجنوبية، والهند وماليزيا وتمثلت أهم الواردات منها في أجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والسيارات لركوب الأشخاص والمصنوعات من الحديد والصلب.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فاحتلت المرتبة الثالثة بمعدل متوسط قدر بـ 16% من إجمالي الواردات المصرية حيث تمثلت أهم الواردات منها في الذرة والبترول الخام ومنتجاته، والقمح والمصنوعات من الحديد والصلب.

أما بما يتعلق بالدول العربية فاحتلت المرتبة الرابعة حيث بلغت حصتها في المتوسط من إجمالي الواردات نسبة 11.37% حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة هذه المجموعة لتليها المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر والبحرين، وتمثلت أهم الواردات منها البترول الخام.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للتجارة الخارجية المصرية:

1) التركيبة السلعية للصادرات المصرية:

يعتبر النفط الخام ومنتجاته من أهم المجموعات السلعية في صادرات مصر خاصة منها الموجهة للاتحاد الأوروبي ويليه في ذلك السلع التامة الصنع والمتمثلة في المنسوجات والملابس الجاهزة وغزل القطن والمصنوعات المعدنية الأخرى، ثم الخضروات الطازجة والسلع الأخرى مثل البطاطس والبرتقال والسمك، ومن خلال الجدول التالي سيتم توضيح مختلف التركيبات السلعية المصدرة:

جدول رقم (17/06):

التركيبة السلعية للصادرات المصرية خلال الفترة (2012/2011 – 2002/2001)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيان / السنوات	الوقود	المواد اخام	السلع نصف مصنعة	سلع تامة الصنع	أصناف متنوعة غير موزعة
2001/2002	2411	268	440,5	2955,7	1045,6
2002/2003	3195,2	486,5	657,6	3017,3	848,8
2003/2004	4011,8	674,9	763,5	3971,8	1030,5
2004/2005	5478	731,4	776,3	5347,7	1500
2005/2006	10429,5	668,5	1188,4	5171,8	996
2006/2007	10266,3	727,3	1982,1	7519,1	1522,7
2007/2008	14472,4	1086,6	1830,6	10924,4	744,6
2008/2009	11365,4	920,2	1909,9	10554,8	418,6
2009/2010	10634,6	1147,6	1624,8	10070,9	270,2
2010/2011	12605,1	1193,9	2081,9	10850,2	40,5
2011/2012	11598,2	1170,7	1943,4	10353,5	6,1

المصدر: من إعدادا الباحث اعتمادا على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء؛
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009؛
- Ambassade de France en République Arabe d'Egypte, **Le commerce extérieur de l'Egypte en 2011-2012**, DG Trésor, octobre 2012.

الشكل رقم (07/06):

هيكل التركيبة السلعية للصادرات المصرية لسنة (2012/2011):

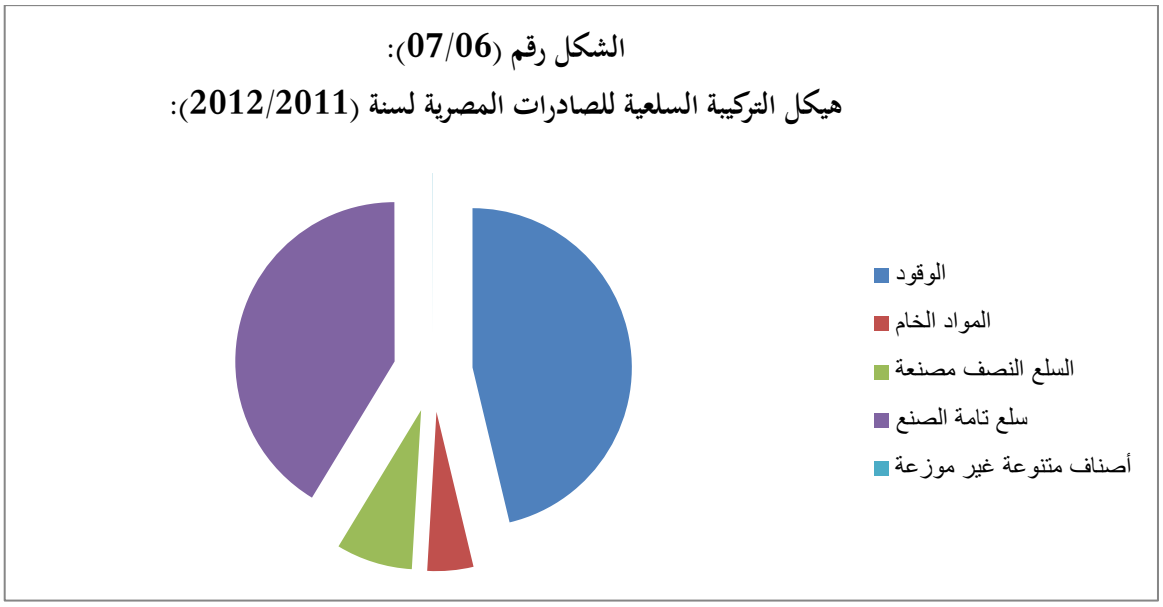

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (17/06).

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا أن السلع الأولية تمثل الجانب الأكبرمن الصادرات المصرية ويأتي على رأسها النفط الخام ومنتجاته (الوقود) مثل في المتوسط 45.96%من إجمالي الصادرات، حيث سجل نسبة مرتفعة سنة (2008/2007) تقدر بـ 49.80%، أما السلع التامة الصنع مثلت نسبة 38.46% بحيث احتلت المرحلة الثانية في صادرات مصر السلعية والمتمثلة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى جانب الخضراوات الطازجة والسلع الأخرى المتمثلة في البطاطس والبصل والبرتقال كسلع زراعية بحيث تمثل جانبا هاما في الميزان التجاري، أما المواد الخام فقد مثلت نسبة 4.32% في المتوسط من إجمالي الصادرات حيث تتمثل أهم مكوناتها الرئيسية في القطن الخام الذي مثل حوالي 35% من صادرات المواد الخام.

شهدت الصادرات المصرية وانطلاقا من عام (2000/1999) ارتفاعا متزايدا حيث سجت خلال هذا العام قفزة مالية قدرت بحوالي 2 مليار دولار حيث وصل هذا الارتفاع أعلى مستوى له في عام (2008/2007) حيث سجل مبلغ قدره 29.335 مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى الزيادة في قيمة أسعار البترول ومنتجاتها في الأسواق العالمية، حيث بلغت صادرات البترول حوالي 14.472 مليار دولار سنة 2008/2007 مقارنة بنحو 10.266 مليار دولار سنة (2007/2006) وذلك بمعدل نمو قدره 40.97%.

ومن هنا نستنتج أن الصادرات المصرية تعتمد بالدرجة الأولى وبشكل أساسي على الوقود والمواد الخام اللذان يمثلان ما نسبته 50% من إجمالي الصادرات، بينما شكلت

الصادرات من السلع التامة الصنع حوالي 38.46% والنصف المصنعة بنسبة 7.24%، هذا ما يعكس سعي السلطات المصرية لإعادة هيكلة الصادرات نحو تنمية الصادرات الصناعية وهذا ما يتطلب تبني استراتيجية واضحة المعالم لأن مختلف السلع المصرية الموجهة للتصدير هي سلع أولية تنخفض فيها القيمة المضافة وتتعرض أسعارها لتقلبات شديدة.

2) التركيبة السلعية للواردات المصرية:

شهدت فترة التسعينات العديد من المتغيرات التي أثرت بدورها على هيكل الواردات المصرية كان من أهمها تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي وتفعيل برنامج الخوصصة وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تبني سياسة تحرير التجارة من خلال إزالة القيود الكمية وتحرير غالبية السلع التي كان محظور استيرادها وإلغاء نظام الحصص في إطار السعي الدائم خاصة لتبني سياسات إصلاح الهدف منها تطبيق مختلف القرارات والتوجيهات المتفق عليها في إطار تحقيق التعاون الاقتصادي المصري الأوروبي وذلك لتفعيل الشراكة الأورو مصرية التي كان من بين الأهداف الرئيسية لمصر وهي اللحاق بقاطرة التنمية، والجدول التالي يبين لنا التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (2012/2011-2002/2001) :

جدول رقم:(18/06):

التركيبة السلعية للواردات المصرية خلال الفترة (2012/2001 – 2012/2011)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

البيان / السنوات	الوقود	المواد الأولية	السلع الوسيطة	سلع استثمارية	سلع استهلاكية	أصناف متنوعة
2001/2002	668	3176,8	3702,2	3022,7	2779,4	1288,3
2002/2003	991,2	2689,9	4395,5	3178,9	2592,6	972,2
2003/2004	1524,6	3165,8	5247,2	3506,4	2930,7	1911,6
2004/2005	2448,4	4326,9	6803,1	4894,5	3201,9	2518
2005/2006	2448,4	5175,9	8415,6	7887,6	3530,9	2832,5
2006/2007	2598,5	5646	10531	9845,2	5281,3	3754,9
2007/2008	2775,8	9657,1	15409,2	11873,5	8496,2	2427,5
2008/2009	4907,7	6464,6	16653,3	10268,7	9601,6	2450,1
2009/2010	4903,9	5545,2	16264,1	10022,3	12250,4	1091,3
2010/2011	3819,8	7778,9	15804,9	10419,8	12273,8	264,8
2011/2012	7553,3	8101,4	16894,6	9649,9	13661	1031,9

المصدر: من إعدادا الباحث اعتمادا على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء؛
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009؛
- Ambassade de France en République Arabe d'Egypte, **Le commerce extérieur de l'Egypte en 2011-2012**, DG Trésor, octobre 2012.

الشكل رقم (08/06):

هيكل التركيبة السلعية للواردات المصرية لسنة (2012/2011):

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (18/06).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن السلع الوسيطة قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات ويعود ذلك إلى تطور القطاع الصناعي وتزايد الحاجة إلى السلع الوسيطة، وتتمثل أهم واردات مصر من هذه المجموعة في الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية والأخشاب وورق الطباعة ومواد أولية من حديد أو صلب، فقد قدر المعدل المتوسط من إجمالي الواردات المصرية من السلع الوسيطة بـ 30.17%، حيث تزايدت قيمة الواردات من هذه السلع إبتداءا من سنة (2002/2001) حيث قدرت بـ 3702.2 مليون دولار بنسبة 25.29%لتصل سنة (2009/2008) إلى 16653.3 بنسبة 33.08% وهو يمثل رقم معتبر يتجاوز إجمالي الواردات الكلية لعام (2003/2002).

وتأتي في المرتبة الثانية السلع الاستثمارية من إجمالي الواردات المصرية حيث قدر المعدل المتوسط بنسبة 21.24%، ونظرا للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة المصرية فقد سجلت هذه الفئة ارتفاعا من حوالي 3022.7 مليون دولار عام (2002/2001) إلى ما يقدر بحوالي 11873.5 مليون دولار عام (2008/2007) وهذا من أجل تشجيع الاستثمار خاصة منه الاستثمار الصناعي سواء كانت قادمة من دول عربية أو أجنبية لتكتسب صفة المنشأ وتجتاز بالتالي بوابة العبور للأسواق العالمية خاصة منها الأوروبية باعتبارها المنتج الرئيسي لمنتجاتها، وتمثلت هذه المجموعة السلعية من آلات والأجهزة وقطع غيارها والأجهزة الكهربائية وأجهزة لوازم السيارات والحاسبات الآلية... الخ.

أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية فقد تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي الواردات حيث قدر متوسط المعدل بـ 19.24%ويرجع هذا كله إلى تغيير نمط الاستهلاك وتزايد الإنتاج المحلي من سلع هذه المجموعة السلعية.

ومن الملاحظ من خلال التركيب السلعي للتبادل خاصة بين مصر والإتحاد الأوروبي يتبين لنا أن النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين الطرفين ما زال قائما، وهذا النمط يجعل من مصر مصدرا للمواد الأولية كالنفط إلى الاتحاد الأوروبي ومستوردا للسلع الصناعية كالآلات من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يعكس عدم التكافؤ في العلاقة التجارية بين الطرفين، حيث أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر تتميز بارتفاع القيمة المضافة لها إلى جانب ارتفاع أسعارها وزيادة الإنفاق عليها كلما زاد الدخل، على العكس من ذلك فإن صادرات مصر من الاتحاد الأوروبي تتميز بأن أغلبها سلع أولية تنخفض فيها القيمة المضافة وتتعرض أسعارها لتقلبات شديدة، وينخفض الإنفاق عليها كلما زاد الدخل، إضافة إلى سرعان ما تتعرض بعضها للتلف.

المطلب الرابع: التعاون المالي بين مصر والاتحاد الأوروبي.

إن البعد المالي يعتبر الدعامة الأساسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو–متوسطية وخاصة فيما يتعلق بالبروتوكولات التي التزم بها الاتحاد الأوروبي في كافة المفاوضات والاتفاقيات إلى غاية 1995، وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل عن طريق صندوق دعم الشراكة الأورو–متوسطية*MEDA وقروض بنك الاستثمار الأوروبي (BEI)، ويتألف الدعم المقدم في صورة معونات من الإتحاد الأوروبي من خلال برنامجين:

- ✓ البروتوكولات المالية (1977–1996)
- ✓ برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA

الفرع الأول: البروتوكولات المالية:

في إطار التعاون الشامل عرفت مصر مع الاتحاد الأوروبي أربعة بروتوكولات مالية مدة كل منها 05 سنوات من سنة 1977 إلى غاية سنة 1996 وتوفر هذه البروتوكولات الأربعة نوعين من المنح والقروض وهي:[1]

* **MEDA : les mesures d'accompagnements financières.**

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص 294، 295.

- ✓ قروض ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي وهي قروض بأسعار الفائدة العالمية ويتم تقديم أسعار الفائدة عليها بنسبة 2%، 3% تخصم من مبالغ المنح المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر؛
- ✓ منح مالية وقروض ميسرة مقدمة من ميزانية اللجنة الأوروبية؛
- ✓ إضافة إلى ما توفره البروتوكولات الأربعة لمصر من منح وقروض ميسرة يمكن لمصر أن تستفيد من (300 مليون أورو)، في شكل منح من الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط وذلك في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وعقب حرب الخليج الثانية قدم الاتحاد الأوروبي لمصر حوالي(175 مليون أورو) وذلك لمساعدة مصر في شراء احتياجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة، واستخدام المقابل بالجنيه المصري لتمويل مشروعات تقوم باستيعاب العمالة العائدة من العراق والكويت بسبب الحرب.

وقد حصلت مصر بموجب هذه البروتوكولات على المنح والقروض المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم(19/06):

تمويلات البروتوكولات المقدمة لمصر خلال الفترة (1977–1996)

الوحدة: مليون أورو

البروتوكولات المالية	الفترة	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	منح المفوضية الأوروبية	المجموع
البروتوكول الأول	1977–1981	93	77	170
البروتوكول الثاني	1982–1986	150	126	276
البروتوكول الثالث	1987–1991	249	200	449
البروتوكول الثالث	1992–1996	310	258	568
المجموع الاستثمار الأوروبي المفوضية الأوروبية	–	802	661	1463

المصدر: مديوني جميلة، قوريش نصيرة، **تقييم آثار الشراكة الأورو مصرية على الاقتصاد المصري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006، ص 595.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي التمويلات التي حصلت عليها مصر في صورة منح بمقتضى هذه البروتوكولات خلال الفترة من عام 1977 وحتى عام 1996 إلى 661 مليون أورو، كما بلغت قيمة القروض التي قدمها البنك الاستثماري الأوروبي خلال نفس الفترة ما قيمته 802 مليون أورو لتبلغ إجمالي قيمة التمويلات المالية المقدمة من طرف المؤسستان 1463 مليون أورو.

نلاحظ أيضا تزايد قيمة الموارد المالية المخصصة بصورة متصاعدة من بروتوكول إلى بروتوكول إلى حد أنها زادت بواقع أكثر من ثلاثة من أمثالها على مدار فترة عشرين عاما، وكان التركيز في التمويل الذي قدم بمقتضى البروتوكولات أساسا على قطاعي الزراعة والبيئة.

الفرع الثاني: برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاونMEDA:

يعد برنامج **ميدا** هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية، ويتم تحويل نحو 86% من الموارد المخصصة لبرنامج ميدا عن طريق القنوات الثنائية إلى الدول الشريكة، في حين يتم تخصيص النسبة المتبقية وهي 14% للأنشطة الإقليمية التي يحق لجميع الشركاء الاستفادة منها.

وتتمثل الأولويات بالنسبة لبرنامج ميدا في دعم تنفيذ اتفاقيات الشراكة عن طريق:[1]

- **دعم التحول الاقتصادي:** والهدف من وراء ذلك هو الإعداد لتنفيذ التجارة الحرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام خاصة عن طريق تنمية القطاع الخاص؛
- **تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي:** والهدف منه الحد من التكلفة قصيرة الأجل للتحول الاقتصادي عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية؛
- **التعاون الإقليمي:** والهدف منه تكامل الأنشطة الثنائية عن طريق تدابير من شأنها تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي.

وتمثل برامج المنح التي تقدم في إطار برنامج **ميدا** أنشطة تقودها سياسات ولها نسبة ملكية كبيرة من جانب الجهات المستفيدة في الشركاء المتوسطيين، وتمت صياغة أسلوب التمويل في الاتحاد الأوروبي بشكل يساعد على حشد موارده من أجل إحداث

[1]- مديوني جميلة ، قوريش نصيرة، **مرجع سابق الذكر**، ص 593.

تغييرات هيكلية بصورة مستدامة تعادل إجمالي قيمة التعهدات المالية المخصصة إلى مصر بمقتضى برنامجي **ميدا 1وميدا 2**، خلال الفترة (1995–2004) التزامات قدرها 880.5 مليون أورو بحيث 686 مليون أورو بمقتضى برنامج **ميدا 1** في الفترة الممتدة من (1995– 1999)، و 194.5 مليون أورو بمقتضى برنامج **ميدا 2**، في الفترة مابين (2000–2003).

أما فيما يتعلق بالمدفوعات المالية فقد تحصلت مصر على ما قيمته 366.6 مليون أورو، بحيث 354 مليون أورو بمقتضى برنامج ميدا 1 و2.6 مليون اورو بمقتضى برنامج ميدا 2، والجدول التالي يوضح التعهدات المالية المخصصة لمصر والمدفوعات التي تحصلت عليها:

جدول رقم(20/06):

التقسيمات السنوية للتعهدات المالية لبرنامج ميدا1 وميدا2 لمصر خلال الفترة 1995–2004

الوحدة: مليون أورو

	السندات	التعهدات	المدفوعات	نسبة الدفع
مخطط ميدا 1	1995	–	–	–
	1996	75	0	%0
	1997	203	2	%1
	1998	397	88	%22
	1999	11	67	%610
مجموع ميدا 1	–	686	157	%23
مخطط ميدا 2	2000	13	64	%507
	2001	–	63	–
	2002	78	26	%33
	2003	104	57	%55
	2004	159	151	%95
مجموع ميدا 2	–	354	360	%102
المجموع العام	–	**1040**	**517**	**%50**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Rapport u.m.c.e, étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé, mars 2012, p 28.

يتكون برنامج **ميدا** أساسا على منح غير أنه يتضمن أيضا تمويل رأس المال المخاطر والدعم المقدم للفائدة فيما يتعلق بالقروض التي يمنحها بنك الاستثمار الأوروبي، وقدرت الالتزامات الأولية التي قدمها البنك لمصر بمقتضى برنامج ميدا 1 إلى 531 مليون أورو خصصت بالدرجة الأولى لمشاريع التعاون بين القطاع العام والخاص وهذه التعهدات وصلت إلى ما قيمته 502 مليون أورو، على شكل قروض على المدى الطويل من المصادر المالية لبنك الاستثمار الأوروبي، وقدرت ما قيمته 29 مليون أورو على شكل مساهمة في رأس المال المخاطر ممولة من طرف برنامج ميدا.

والشيء نفسه الذي يلاحظ سواءًا بالنسبة للجزائر أو مصر أن نسبة الدفع المالية المقدمة ضعيفة مقارنة بالتعهدات المالية المخصصة، ولو نظرنا إلى عدد السكان سواءًا بالنسبة للجزائر أو مصر وحسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية فنجد أن هذا الرقم يقل عن دولار واحد لكل فرد، والالتزامات المترتبة عن إنشاء منطقة تجارة حرة تؤدي إلى مكاسب وخسائر بالنسبة للطرفين، والخاسر الأكبر هي دول جنوب المتوسط وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى القوى غير المتوازنة بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية.

المساعدات المالية المقدمة لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة من منظور دول الجنوب التي تفتقد القدرة على حسن استخدام وتوجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا.

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري والمصري.

كل جوانب اتفاقية الشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط لها أهمية بالغة، فإن العنصر الذي يحض أكثر من غيره باهتمامات المتتبعين في الجانب الاقتصادي بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه المرحلة التي هي بحاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية والغرض منها هو امتصاص مشاكلها الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن الواقع الجديد الذي سيواجه المؤسسات الإنتاجية، وذلك لكونها معرضة بالدرجة الأولى للمنافسة الحادة التي تنشأ عن طريق تطبيق ميكانيزم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تواجه السلع الأوروبية عند تغلغلها للأسواق المحلية، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى خروج عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية من المواجهة لأنها لا تمتلك على مقومات الاستمرارية ومنافسة المؤسسات الأوروبية.

ومن الواضح أن الانعكاسات السلبية على اقتصاديات دول جنوب المتوسط وبالأخص الجزائر ومصر بلدان الدراسة، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة من شأنها إحداث اختلالات في توازناتها الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي كما يؤثر أيضا على الجوانب السياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: التحرير التجاري.

وفق للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموثقة في معاهدة 15أفريل 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة، تطرقت اتفاقية الشراكة الأوروبية في بابها الثاني لإجراءات حرية تنقل السلع وكيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة .

حيث تتمحور القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز كما يلزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسعى بشكل سواء كان مباشرا أو غير مباشر للتمييز بين منتجات أحد الأطراف والمنتجات المتشابهة الآتية من الطرف الآخر.

وتجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع:[1]

[1]- شريط عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص 180.

1) **النظام الأول:** ويخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد، وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا وهي تمثل حوالي 12% كمتوسط إجمالي الواردات القادمة من المجموعة الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط، كما تعتبر الرسوم الجمركية و الضرائب المماثلة المفروضة عليها لاغية بدءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

فالتحرير الكامل والفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع دول جنوب المتوسط أمام خيارات صناعية هامة، سواءًا في الأجل المتوسط أو البعيد، ولكون هذه المنتجات لا تنتج محليا فهي بالتأكيد لا تلقى منافسة على المدى البعيد، لكن الوضع قد يختلف في المدى البعيد نظرا للتطور الذي يمكن أن يحصل في مجال القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية مما يتيح الفرصة للدول من تصنيع ولو جزء من هذه المنتجات محليا، ولكن الانفتاح واستيرادها دون أدنى حماية قد يؤدي إلى عرقلة أي تقدم في صناعة هذه المنتجات، وإن لم نقل القضاء على صناعتها نهائيا مما يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي وزيادة البطالة على حساب رأس المال.

2) **النظام الثاني:** ويخص المنتجات الاقتصادية القادمة من المجموعة الأوروبية والتي تم تدريجيا فتح المجال لاستيرادها، وهي تشمل المواد الأولية والمواد المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا والمنتجات الأخرى، حيث تمثل ما نسبته 80% من إجمالي واردات دول جنوب المتوسط من الاتحاد الأوروبي، وتخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم والضرائب الجمركية وفق جداول زمنية على مدى اثنتي عشرة سنة مسايرة لخطة تكيف الصناعات على القدرات التنافسية الدولية والمحلية.

وفي هذا الإطار يمكن للدول المنطوية في ظل أتفاق الشراكة اللجوء إلى إجراءات احترازية المتمثلة في الحماية الاستثنائية أو المؤقتة التي تنص عليها الاتفاقية.

لكن في ظل هذه الإجراءات سيتعرض النسيج الصناعي لهذه الدول سواءا في المدى القريب أو البعيد إلى اختلالات بدرجات متفاوتة تحت تأثير المنافسة القوية التي ستقضي على جل المنشآت الصناعية العاجزة عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للتدابير الاستثنائية باعتبارها إجراءات مؤقتة فقط.

كما لا يمكن تجاهل آثار الانفتاح التدريجي لأسواق الدول الداخلة في الشراكة والمتمثلة في انخفاض مواردها الآتية من الحصص الجمركية في ميزانياتها العامة، والأثر يختلف من دولة إلى أخرى حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة لإيراداتها العامة في الميزانية فالجدول التالي يبين أهمية حصيلة الجباية الجمركية بالنسبة للجزائر في الفترة الممتدة من (1993 إلى غاية 2004) ومدى مساهمتها ضمن الإيرادات العامة للدولة:

جدول رقم (21/06):

تطور حصيلة الجباية الجمركية

الوحدة: مليون د.ج

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجباية العادية	126993	173906	245837	293245	317241	343241	342632	366559	409367	435224	596390	665800
الحقوق الجمركية	27348	47895	78628	77315	72526	77089	82445	90380	104295	126422	118340	144810
نسبة المساهمة	%21.5	%27.5	%31.98	%26.36	%22.86	%22.45	%24.06	%24.65	%25.47	%29	%19.84	%21.74

المصدر: بوعلام ولهي، العياشي عجلان، **محاولة تحليل وتقييم الجباية الجمركية في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف: 2007، ص 194.

من خلال قراءاتنا للجدول يوضح مدى أهمية ودور الجباية الجمركية في الإيرادات العامة للدولة، حيث مثلت نسبة متوسطة قدرت بـ 24.77% خلال الفترة (1993-2004) وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى تأثير عملية التفكيك الجمركي على الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يؤدي بدوره على التأثير على الإنفاق العام.

3) النظام الثالث: يخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد وهي الفئة الخاصة بمنتجات الصناعة الزراعية والغذائية، حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة المتعلقة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي، والهدف منها هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية، خاصة منها المصرية التي تتميز بوفرة في الإنتاج الزراعي.

هذا الإجراء المعتمد من طرف دول الاتحاد الأوروبي على الصادرات الزراعية للدول الأعضاء في منطقة التشارك سينعكس سلبا على تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي.

4) **النظام الرابع:** ويشتمل على المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وهذه الفئة يخضع استيرادها إلى بروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي لا يستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها ترتبط بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية.

أما فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات والتي تعتبر كما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، أن لها نتائج سلبية على دول جنوب المتوسط وخاصة أن قطاع الخدمات لديه أنشطة كثيرة مثل الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار) والاتصالات والسياحة والخدمات الطبية، والخدمات الاستشارية والفنية والإدارية.

ومن المعروف أن السيطرة في هذا المجال تنحصر في عدد محدود من الشركات العملاقة على السوق العالمية للخدمات، وباعتبار أن الدول النامية تعتبر دولا مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن تكون له مشاكل عديدة لهذه البلدان، كما يمكن أن يتعرض هذا القطاع لمنافسة قوية وغير متكافئة من طرف الشركات الأجنبية التي ستقوم بابتلاع الشركات الوطنية المحلية التي تعمل في هذا المجال.

المطلب الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي.

الآثار المتوقعة من التقارب بين دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف دول جنوب المتوسط.

وأهم هذه السياسات تلك السياسات التي المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تبرز آثارها على المستوى الاقتصاد الكلي، وعلى كل القطاعات التصديرية والأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف دول جنوب المتوسط خاصة دول الدراسة الجزائر ومصر تسعى إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات من ناحية تحسين الإنتاجية أومن ناحية المنافسة على مستوى السوق المحلي.

كما تعتبر هذه السياسة قضية استراتيجية هامة تتطلب شروطها لنجاحها، حيث يمثل الشرط المالي أحد أهم هذه السياسات بالإضافة إلى توفر موارد بشرية كفؤة، وأيضا التحكم السليم في التكنولوجيا وهياكل دعم التأهيل.

وتبقى مشكلة التمويل من العوائق الكبرى لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي، ومن خلال برامج الدعم المالي المقدمة في إطار الشراكة الأورو متوسطية المتمثلة في برنامج **ميدا** للاستثمارات الأجنبية من شأنه أن يضمن جزءا من هذا التمويل.

رغم اعتبار برنامج **ميدا** عامل من العوامل المساعدة لإنجاح عمليات التأهيل الصناعي، إلا أنه لم يكن يرقى إلى المستوى المطلوب من الناحية التطبيقية الفعلية، وذلك يرجع لكون التسديدات الفعلية التي أحرزتها دول جنوب المتوسط لم تكن متوافقة مع ما هو مبرمج، حيث لم تصل هذه التسديدات ما نسبته 50%الأمر الذي من شأنه عرقلة وتأخير تطبيق سياسة التأهيل الصناعي للمؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو دول جنوب المتوسط تبقى بدورها ضعيفة مقارنة بما كانت تطمح له هذه الدول، بل أصبح تدفق رؤوس الأموال يأخذ الاتجاه المعاكس في ظل تحرير رؤوس الأموال وفق بنود اتفاقية الشراكة.

أما فيما يخص الجزائر فإن إعادة الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجا استثماريا في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج، وخاصة الفروع الصناعية التي تمتلك فيها الجزائر بعض المزايا النسبية والتي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية مثل البيترو–كيمياء، المناجم، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب، بحيث تكون قادرة على الأقل الصمود أمام حركة الانفتاح وتقوية وجودها التنافسي.[1]

أما القطاع الصناعي المصري يواجه مصاعب كثيرة نتيجة تقادم آلات الإنتاج وتخلف التكنولوجيا المستخدمة والتركيز السلعي الشديد في صادراته، فتشير التقديرات أن عصرنه القطاع الصناعي وتحديثه ليكون قادرا على المنافسة الأوروبية تحتاج إلى

[1]- شريط عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص 187.

استثمارات تتراوح ما بين 7 إلى 10 ملايير دولار، أي بمتوسط مليار دولار سنويا على مدى 10 سنوات وهي الفترة المقررة لزوال الحماية على السلع الأولية والرأسمالية والوسيطية والتي تمثل في مجموعها ما يقارب 87% من حجم الواردات المصرية، فإذا لم يتم تحقيق هذا القدر من الاستثمارات في القطاع الصناعي وإعادة هيكلته سوف تلحق به أضرارا لاسيما في قطاع الغزل والنسيج بسبب دخول المنسوجات الأوروبية بدون حواجز جمركية.[1]

أما فيما يخص العمالة فالأثر الشامل عليها يخضع لسياسة إعادة الهيكلة والتحول الاقتصادي الذي تعرفه كل من الجزائر ومصر، والذي سيؤدي إلى إعادة تخصص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحويل العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، وهذا حال كل الدول التي يساهم فيها القطاع العمومي بنسبة كبيرة، بحيث يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة، فهي بالتأكيد الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة.

المطلب الثالث: انعكاسات التعاون المالي.

يعتبر التعاون المالي أحد أهم المجالات ذات الأهمية التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص مبالغ مالية هامة في صورة منح ومساعدات لدول جنوب المتوسط في إطار البروتوكولات المالية التي غطت الفترة (1978–1996)، وكذلك برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون في إطار برنامج MEDA1 وMEDA2، وفق ما نصت عليه بنود اتفاقيات الشراكة وذلك لمساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، كما خصص هذا الأخير مبالغ إضافية في صورة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي لنفس الهدف.

كما قام الاتحاد الأوروبي باستحداث آلية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات، تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة وعلى مدى كفاءة استخدام هذه

[1]- جمال محمد صيام، **تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية والدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية (تجربة مصر)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر:27- 29 / 11 / 1999، ص 96 .

الدول للمساعدات، فكلما قطعت الدولة المستفيدة من المساعدات أشواطا مهمة في عملية الإصلاحات الاقتصادية كلما كان نصيبها يتزايد من المساعدات واستخدامها بصورة كفؤة.[1]

والجدير بالذكر أن البعد المالي لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط لا يمكننا تقديره بمعزل عن المحاور الاقتصادية والسياسية لهذه الاتفاقيات، فإذا كانت الجهة المستقبلة لهذه القروض والإعانات والمنح بحاجة ماسة إليها من أجل إعادة بناء اقتصادياتها بما يواكب التطورات العالمية الحاصلة، فإنه من الجانب الآخر المتمثل في الاتحاد الأوروبي يفرض شروطا تعتبر قاسية من أجل تلبية تلك المطالب سواءا كانت تتعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك ما تفرضه هذه الشروط في إقامة علاقات تجارية واقتصادية غير متوازنة لها آثارا سلبية على الدول المنطوية في إطار الشراكة ابتداءًا من تفكيك الرسوم الجمركية وتمييز المنتجات الزراعية، وصولا إلى إقامة منطقة تبادل حرة أو ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك تكريس سياسات التقويم الهيكلي التي من شأنها زيادة إضعاف دول جنوب المتوسط في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حتى على الأقل في المدى القريب.

تعتبر اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية والتجارية والنقدية لا تكون لديها فائدة إذا لم تؤدي إلى الرفع من التنمية والقضاء على ظاهرة الفقر والرفع من مستوى معيشة الأفراد، إلا إذا كان هناك إدراك تام من طرف دول الاتحاد الأوروبي بالحاجة الماسة لدول جنوب المتوسط لتلك الإعانات والمساعدات المالية باعتبار هذا الجانب أي الجانب المالي هو المحرك الرئيسي لكل العمليات الإصلاحية التي تقوم بها دول جنوب المتوسط.

[1]- شريط عابد، **مرجع سابق الذكر**، ص 190.

المبحث الرابع: تقييم نتائج التجربة الجزائرية.

شهدت الجزائر تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة الهدف منها إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن بين النجاعة الاقتصادية والرفاه والرقي الاجتماعي، بحيث تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية مسايرة لوضع البلاد وقدرتها على استيعاب هذه الإصلاحات، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار وكذلك مراجعة النظام الجبائي والمالي بالإضافة إلى تشجيع وتطوير القطاع الخاص، كما اعتمدت أسلوب إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، هذا كله من أجل مواكبة التطورات العالمية والاندماج فيما يعرف بالاقتصاد العالمي الجديد المبني على التكتلات الاقتصادية، وكان أهم الخطوات هي التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي بدأ العمل بها في أفريل 2002.

حيث يتميز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته، بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين، وكذلك دعم التعاون في الكثير من الميادين (الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية)، كما أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر يهتم في المرحلة الأولى بالمنتوجات الصناعية، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية على مدى اثنتي عشرة سنة.

المطلب الأول: الأثر على القطاع الصناعي.

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية عن طريق ميكانيزم التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل وذلك عن طريق الانتقال من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد والمتمثل في الاتحاد الأوروبي، إلى الوصول إلى أتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام التنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات الدول الثمانية والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد.

بالنظر إلى مقدرة القطاع الصناعي الجزائري على حماية أسواقه الداخلية في ظل هذه المتغيرات العالمية التي تنادي إلى فتح المجال أمام سلعها وخاصة وأن القطاع الصناعي يعاني ركودا وتراجعا في مستوى الإنتاج الذي يعود سببه إلى:

- ✓ سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة بالإضافة إلى تقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض الصناعات.
- ✓ ضعف الطلب الوطني وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- ✓ تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية.
- ✓ العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي:

إن آثار تطبيق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الصناعي تختلف من صناعة إلى أخرى حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، والمعروف أن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، وأن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائرية تمثل في حد ذاتها تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة التي ستكون عرضة لمنطقة التبادل الحر إذا لم يتم تأهيلها، وهذا ما يستدعي عملية الإسراع في إعادة هيكلتها من أجل تشجيعها للدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد بتكلفة أقل.[1]

إن تناقص المزايا التفاضلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي قبل إبرام عقد الشراكة كان من شأنه إحداث آثارا سلبية عليها خاصة بما يتعلق بمقدرتها على مواجهة المنتجات الأكثر تنافسية.

أما فيما يتعلق بفتح الاتحاد الأوروبي لأسواق جديدة حرة بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية يقابلها منتجات صناعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بدورها ستدخل

[1]- كمال عايشي، عمر شريف، **آثار وانعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13–14 نوفمبر 2006، ص 282.

إلى أسواق جزائرية معفاة من الرسوم محدثة بذلك ضعفا تنافسيا جديدا على الصناعة المحلية، وفي الوقت ذاته ستتنافس الجزائر وبقية الشركاء المتوسطين من جهة، والدول المصنعة الجديدة من جهة أخرى على أسواق الاتحاد الأوروبي واستثماراته المباشرة، ومن المتوقع أن يسبب التوسيع انقلابا في موازين هذه المنافسة لمصلحة أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، بسبب التزامهم بإصلاحات السوق وتوفر البنية التحتية القوية، والمستوى المتقدم في التصنيع والتعليم والعمالة الماهرة والرخيصة، ومع وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في قواعد المنشأ والتشدد في تطبيقها بحيث تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80% وهذا من الصعب جدا تحقيقه في الجزائر، بالإضافة إلى معايير الصحة والسلامة المهنية وكذلك حماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستغلها الدول الأوروبية.[1]

الفرع الثاني: الإيجابيات المحققة من اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي:

رغم السلبيات المقدمة على أثر الشراكة على القطاع الصناعي إلا أنه وجب ذكر الإيجابيات المحققة نذكر منها:[2]

✓ الفائدة الاقتصادية الرئيسية المتوقعة من اتفاق الشراكة تتمثل في زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية وخاصة منها المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية، التي تسمح بانتقال التكنولوجيا المرافقة لها، بالإضافة إلى فرص التشارك الإنتاجي مع الخارج (التصنيع لمصلحة الغير) ويكمن لهذا التشارك أن يقوم في قطاع الصناعات المصنعة.

✓ تتمتع الجزائر بتكلفة عمل لوحدة الإنتاج أقل من تلك التي في دول الاتحاد الأوروبي في مختلف فروع القطاعات الصناعية، هذا الانخفاض النسبي في الأجور مقارنة بالإنتاجية يعد عاملا أساسيا لجذب الاستثمارات الأوروبية.

✓ إمكانية تحويل الديون إلى استثمارات وفق ما رخص به نادي باريس في شهر جويلية من عام 2000 بتحويل الديون إلى استثمارات حيث أدمج بندا للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1995، وتطبيقا لهذا أبرمت الجزائر

---

[1]- مصطفى بودرامة، **الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13 – 14 نوفمبر2006، ص 430.

[2]- نفسه، ص، ص 420،421.

اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا ومع بلجيكا (حيث تتضمن الاتفاقية مع إسبانيا في مارس 2002 مبلغ 40 مليون دولار في مرحلة أولى،أما مع إيطاليا فإن اتفاقية جوان 2002 تحول جزءا من الديون إلى شكل قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية اقتصادية، واجتماعية، أما فرنسا فان اتفاقية ديسمبر2002 لتحويل المديونية إلى استثمار تتضمن 60.9 مليون أورو).

✓ تطوير الصناعة الجزائرية وذلك من خلال المساعدات الأوروبية في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العنصر الفعال في خلق مناصب الشغل.

المطلب الثاني: الأثر على القطاع الزراعي.

إن القطاع الزراعي الجزائري ظل لسنوات عديدة في مأمن من المنافسة الشديدة حيث كان نشاطها يقتصر فقط في الأسواق المحلية ونادرا ما يواجه منافسة حقيقية، ولكن هذا الوضع لم يستمر وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد وإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد على آليات السوق، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وهذا ما يعني إلغاء الرسوم الجمركية.

هذا الوضع الجديد سيجعل المؤسسات الزراعية الجزائرية في وضع تنافسي ضعيف على المستوى المحلي وأيضا على المستوى الدولي، مما يجعلها غير قادرة على الإنتاج والاستمرار وخاصة وأنها تعاني من جملة من المشاكل والصعوبات والتي نذكر منها:

- ✓ نقص الدعم المالي والتقني الموجه للقطاع؛
- ✓ النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات؛
- ✓ ضعف حماية الموارد وتنميتها؛
- ✓ ضعف المردود.

الشيء الذي أدى إلى عدم قدرة القطاع الزراعي الجزائري على تلبية الطلب المحلي، والأمر الذي أدخله في دوامة التبعية الغذائية شبه الكلية للخارج.

وبالتطرق على مسألة التحرير في القطاع الزراعي الجزائري وجب التطرق إليها من مستويين:[1]

[1]- الكاملة هارون، ذهبية هارون، **آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى مؤسساته الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13 – 14 نوفمبر2006، ص، ص 404،405.

- **المستوى الأول: التحرير الزراعي على المستوى الداخلي:**

إن عملية التحرير الزراعي من خلال الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الزراعي حيث كان الاهتمام بمسألة تحديث الزراعة في الجزائر وذلك لتصبح قادرة على مجابهة المنافسة وتحسين الأمن الغذائي وكذلك تحسين وضعية الفلاحين.

والجدير بالذكر بأن الاستراتيجيات المتبعة عقب تشخيص مؤسسات التمويل الدولية المتعلقة بأزمة القطاع الزراعي في الجزائر تمحورت حول زيادة الإنتاجية والدخل في الريف عن طريق خروج الدولة من مجالات كانت توجه إليها الاستثمارات والعمل على سن قوانين جديدة تتعلق بخوصصة الأراضي، والمشاكل التي كان يعاني منها القطاع كانت نتيجة لإفراط الدولة في التدخل، الأمر الذي عجل بصياغة استراتيجية تحرير الأسواق والأسعار للمحاصيل الزراعية والتركيز على زيادة وتحسين المردود الزراعي باستخدام التكنولوجيا الجديدة.

- **المستوى الثاني: التحرير الزراعي على المستوى الخارجي:**

نظرا لصعوبة المسألة المتعلقة بتحرير التبادلات الزراعية في المنطقة المتوسطة وذلك لوجود تباين بين مصالح الضفتين، فبلدان الاتحاد الأوروبي يطالبون بتحرير تبادلات المنتجات التي يملكون فيها ميزة تنافسية (كالفواكه والخضر، السمك، الزهور وزيت الزيتون)، ويرفضون تحرير الأسواق الزراعية التي لا يملكون فيها مكاسب والتي يمكن أن ينتج عنها عجز غذائي هيكلي ذو أهمية بالغة (كمنتجات الحليب، اللحوم، الحبوب).[1]

الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الزراعي:

إن تطبيق أتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على القطاع الزراعي باعتماد استراتيجية التبادل الحر أو الانفتاح الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي من شأنه إلحاق أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري نذكر منها:[2]

[1]- الكاملة هارون، ذهبية هارون، **مرجع سابق الذكر**، ص 406.
[2]- نفسه، ص 409.

- ✓ الزيادة في عجز الميزان التجاري وهذا راجع للضعف الكبير لمستوى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خصوصا وهذا من شأنه أن يشكل عائق كبيرا على الجزائر؛
- ✓ رغم المفاوضات حول الإجراءات الحمائية للقطاع الزراعي فإنه لم يتم التوصل إلا على وسائل حماية فقط لمجابهة منافسة المنتجات الأوروبية فيما يخص الحبوب والبذور المنتجة محليا؛
- ✓ الفروقات الواسعة في موازين القوى بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر خاصة في المجالات التنموية؛
- ✓ تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والذي من خلاله دعم القطاع الزراعي بنسبة تصل إلى 40% من ميزانية الإتحاد وهذا من شأنه إلحاق الضرر والعجز للمنتجات الزراعية الجزائرية في منافسة نظيرتها الأوروبية؛
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الزراعية الجزائرية على المنافسة نظرا للمشاكل العديدة التي كانت تعاني منها وخاصة المتعلقة بنقص المكننة وبالتالي ضعف المردودية؛
- ✓ نقص الطرق الحديثة للتخزين مثل أنظمة التبريد والنقل.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي:

بالتطرق إلى الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هذا لا يعني عدم وجود آثار إيجابية على هذا القطاع نذكر منها:

- ✓ تحرير المبادلات التجارية الزراعية من شأنه إعطاء فرصة للجزائر لتصدير المنتجات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية مثل (التمور، الطماطم، الحمضيات، لحوم الأغنام)، وهذا يتطلب تحسين الإنتاج وتطويره للتغلغل إلى الأسواق الأوروبية؛
- ✓ اشتداد المنافسة يشكل حافزا للجزائر كي تعمل على رسم سياسات وبرامج تطوير القطاع الزراعي وذلك من خلال عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي، وتطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني والتأطير؛
- ✓ توسيع فرص التصدير وخاصة مع توفر الجودة في المنتجات الجزائرية؛
- ✓ تطوير أنظمة الإنتاج الفلاحي وتوسيع نطاق المكننة.

المطلب الثالث: الأثر على قطاع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال.

ما يميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد نفطي، بحيث تشكل صادراته النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وباعتبار الجزائر من الاقتصاديات النامية التي كانت تعتمد من نموذج التنموي القائم على الاقتصاد الموجه لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث تتحقق من خلال هذا النموذج بعض النتائج الجيدة في المراحل الأولى بالرغم من وجود حماية للصناعات الوطنية وتقييد للتجارة الدولية، وتجدر الإشارة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في مستوى التراكم الرأسمالي وتدهور في إنتاجية اليد العاملة وزيادة العجز في الموازنة ومعدلات البطالة وحجم المديونية الخارجية لدول المنطقة.

إن الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداءًا من منتصف الثمانينات إلى غاية التسعينيات، دفعتها إلى تبني برامج للإصلاح الاقتصادي تهدف بالدرجة الأولى إلى استرجاع الاستقرار في توازناتها الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها، بحيث تضمنت توجها نحو اقتصاد السوق وذلك عن طريق تقليص هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتوجيهه أكثر نحو القطاع الخاص، بالإضافة إلى رفع القيود على المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير، كما قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات للشراكة على المستوى الإقليمي والعالمي بحيث تقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إمكانية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن خلال ذلك سنتطرق إلى آثار الشراكة على التجارة الخارجية من خلال دراسة أثر الانفتاح التجاري على سياسة تحرير التجارة الدولية وكذلك أثر الانفتاح على ميزان المدفوعات لمعرفة مدى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر.

الفرع الأول: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر:

يتيح لنا قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستويات التي بلغتها في تحرير تجارتها الدولية خاصة في ظل المتغيرات خلال الفترة 2000-2012.

جدول رقم (22/06):

تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال 2000-2012

مؤشرات الانفتاح	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر 1	0.628	0.582	0.608	0.622	0.656	0.713	0.706	0.718	0.765	0.71	0.694	0.672	0.781
المؤشر 2	0.241	0.244	0.284	0.27	0.287	0.271	0.249	0.28	0.311	0.39	0.347	0.314	...
المؤشر 3%	11.8	13.5	13.4	13.9	10.7	9.8	7.6	7.3	6.8	7	6	5.3	8.1
المؤشر 4%	5.5	7	8	7.4	6.3	4.7	3.2	3.6	3.2	4.6	3.9	3.8	....

المصدر: دريس رشيد، **انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2012/2000**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 11، الجزائر: جانفي 2014، ص 26.

المؤشر1: مؤشر نسبة التجارة1 ويمثل نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، بينما **المؤشر2** يمثل نسبة التجارة2 ويحسب بنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما **المؤشر3** فيمثل مؤشر قيود التجارة3 ويحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، بينما **المؤشر4** يمثل مؤشر قيود التجارة4 ويحسب بنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة.

من خلال قراءتنا للجدول رقم (22/6) نلاحظ أن مؤشر نسبة التجارة 1 خلال الفترة (2000-2012) أستمر في الارتفاع إلى غاية الفترة (2009-2011) التي تزامنت مع الأزمة العالمية وما صاحبها من انخفاض في أسعار البترول لتنخفض صادرات المحروقات لتصل سنة 2008 إلى (0.765) مقابل (0.628) في سنة 2000 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط ابتداءًا من سنة 2003.

أما فيما يتعلق بالمؤشر 3 والمؤشر 4 لقياس الانفتاح التجاري في الجزائر بحيث أن انخفاضهما يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري، بحيث يتمثل المؤشر 3 في متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات أما المؤشر 4 فيمثل نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة، ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أن المؤشر قيود التجارة 3 بدأ في الانخفاض تدريجيا ليصل إلى 5.3% من إجمالي الواردات في سنة 2011 نتيجة لاستمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الواردات من 45% ابتداءًا من جانفي 1997 ثم 40% في سنة 2001 ثم 30% في سنة 2003 كما تم خفض عدد معدلات التعريفة الجمركية من ستة درجات إلى أربع درجات في سنة 1997 ثم ثلاث درجات في سنة 2003.[1]

كما يشير مؤشر قيود التجارة 4 في الفترة (2000–2012) استمرارية في الانخفاض التدريجي رغم ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية خلال هذه الفترة، ولكن نتيجة لارتفاع الجباية البترولية فإن قيمة المؤشر اتجهت نحو الانخفاض.

ومن الملاحظ أن كل التعديلات التي طرأت على التعريفة الجمركية والتي جاءت تماشيا مع اتفاق الشراكة الأورو متوسطية أحدثت ضررا كبيرا على مداخيل الجزائر وخاصة عدم قابلية الاقتصاد الجزائري لفقدان هذا المورد الهام للميزانية حيث قدرت الخسائر المسجلة خلال الفترة (2005–2009) بقيمة 2.9 مليار دولار أي ما يعادل 500 مليون دولار سنويا، وفي حالة استمرار هذه الوتيرة وبقاء الإنفاق على حاله فإن الجزائر ستتكبد خسائر تقدر بـ 8.5 مليار دولار خلال الفترة (2010–2017) لذا قررت الجزائر انطلاق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية المزعم انطلاقها تدريجيا سنة 2010 إلى تأجيلها إلى غاية سنة 2020 وهذا راجع لعدم قابلية القطاعات الحيوية بالانسجام مع المعطيات الجديدة والتكيف معها.

الفرع الثاني: آثار الانفتاح على تدفق رؤوس الأموال:

إن الجزائر باعتبارها من الدول النامية أو السائرة في طريق النمو فإنها لا تستطيع بلوغ معدلات تنمية تحقق الحدود الدنيا في زيادة الإنتاج وتحسين الظروف المعيشة إن لم تكن لها زيادة على مدخراتها الوطنية من خلال تدفقات مالية خارجية تكون القروض الجزء القليل من مجموعها.

[1]- دريس رشيد، **انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2012/2000**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 11، الجزائر: جانفي 2014، ص 27.

وبالنظر إلى المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي سواءا كانت في بدايتها بما يعرف بالبروتوكولات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية أو المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا (1-2) الذي أسلفنا توضيحهما، فإنه يظهر لنا أن الأموال المقدمة كبيرة ظاهريا لكنها ضعيفة جدا بالنظر إلى عدد السكان، كما أن العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة وهو الهدف الرئيسي من هذه المساعدات والإعانات المالية يؤدي إلى خسائر ومكاسب بالنسبة للطرفين.

فالاستهلاك الضعيف لهذه الموارد المالية يعود بالدرجة الأولى أسباب هيكلية تتمثل في ضعف القدرة الاستهلاكية للاقتصاد الجزائري، كما أنجل هذه الأموال مخصصة لبرنامج الإصلاح الهيكلي وتنشيط القطاع الخاص ومراقبة الشريط الساحلي، وهي جميعها برامج ذات طبيعة صعبة وتتطلب عملية تنفيذها وقتا أطول نسبيا بما هو متوقع.[1]

وعلى هذا الأساس فعلى الشراكة الأورو جزائرية أن تعطي الأولوية لوضع شروط من شأنها تأمين انسياب الأموال الأوروبية بمعدلات مقبولة وبوتيرة تساير فاعلية التدفقات آخذة في نفس الوقت الأهداف التنموية.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يبقى محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها الجزائر، وفي الجدول التالي نبين حجم التدفقات المالية الموجهة إلى الجزائر وفق تقارير البنك الدولي:

جدول رقم (23/06):

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	1065	633	881	1156	1841	1686	2638	2747	2300	2571	1500	1689

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة)، البنك الدولي : data.albankaldowali.org

[1]- الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و FHARE لماذا الاختلاف**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13 – 14 نوفمبر2006، ص 542.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التدفقات المالية الواردة إلى الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي محدودة نوعا ما بالمقارنة مع ما تزخر به الجزائر من إمكانيات استيعابية، وهذا من شأنه عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي.

نلاحظ أيضا أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر قدرت سنة 2002 بقيمة تقدر بحوالي مليار دولار وهي قيمة محتشمة جدا، لتسجل في سنة 2013 ما قيمته 1.6 مليار دولار وهذا ما يعكس التدفقات المحتشمة وخاصة وأن الجزائر في هذه المراحل الزمنية قد أبرمت اتفاقيات الشراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يرجع هذا المستوى الضئيل إلى:

- ✓ عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم مبررين ذلك بعدم تهيئة المناخ الاستثماري بالإضافة إلى عدم التأكد بالاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار؛
- ✓ عدم الاستقرار الأمني وخاصة في سنوات العشرية السوداء التي ساهمت بشكل واسع في عزوف المستثمرين الجانب للدخول للأسواق الجزائرية.

المبحث الخامس: تقييم نتائج التجربة المصرية.

شهد البعد الأوروبي في سياسة مصر الخارجية تصاعدا ملحوظا على مختلف المحاور والمستويات التي تربط أوروبا بمصر، وقد حرصت جمهورية مصرية مصر العربية على توفير أكبر قدر ممكن من الدعم الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط ومواصلة الحوار العربي الأوروبي حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم وخاصة منها المتعلقة بسقوط الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية والاتجاه العالمي نحو الخوصصة وإنشاء التكتلات الاقتصادية سواء كانت إقليمية أو دولية، بالإضافة إلى ما يسمى بثورة تحرير التجارة العالمية والتي انتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، كان لزاما على الاقتصاد المصري أن يهيأ نفسه لأثر الانعكاسات السلبية لهذه المستجدات أو المتغيرات العالمية بأشكالها وحجموها المختلفة، وخاصة منها المتعلقة بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي في ظل إبرام اتفاقية الشراكة التي تتضمن المبدأ الأساسي والمتمثل في إرساء منطقة للتبادل الحر، الذي من شأنه إلحاق بعض الآثار السلبية على الاقتصاد المصري.

المطلب الأول: الأثر على القطاع الصناعي.

تبلغ نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 16.2% و17.1% خلال الفترة (2009-2012)، وباعتبار قطاع الصناعة المصري هو الركيزة الأساسية لدفع النمو الاقتصادي، لكن هناك فجوة كبيرة بين واقع الحال وما يمكن تحقيقه، فالتحرك الناجح في هذا المجال لا يحتاج بالضرورة إلى توافر المواد الأولية أو حتى رأس المال على المستوى المحلي بقدر حاجته للسياسات الاقتصادية السليمة والقوى العاملة المدربة والمنظمة التي من شأنها جذب العناصر الأخرى اللازمة.

وفي ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي برزت العوامل التي أدت إلى ضعف الصناعة المصرية والمتعلقة بالمنافسة، مما دفع إلى توجه المستثمرين المحليين من الاستثمار في الصناعة إلى الاستثمار في التجارة، وهذا راجع للتباين الكبير في السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي التي تمتاز بأسعار منخفضة وذات جودة من مثيلتها من المنتجات المحلية.

وفي ظل هذه التوجهات الجديدة والعمل على تنمية القطاع باعتباره من القطاعات الأساسية والمساهمة في النمو الاقتصادي، ولمواجهة التحدي الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي فمن المفترض على مصر أن تنشأ صناعات تصديرية محدودة التكنولوجيا، وبناءًا على الميزة النسبية التي تمتلكها فيها (مثل صناعة الملابس والجلود)، وهذا التلاؤم مع توجهات الاتحاد الأوروبي التي تتمحور في زيادة اهتمامه بالصناعات عالية الجودة، وهذا ما يتيح الفرصة لمصر أن تصبح مصدرة للسلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا ومستوردة للسلع الصناعية عالية التكنولوجيا.

وبالرغم من هذا فإن التبادل غير المتكافئ يبقى قائما في العلاقات بين الطرفين وبالإضافة للمنافسة الشديدة التي ستواجهها المنتجات المصرية من مثيلاتها المتعلقة بدول جنوب المتوسط.

وبالتوجه المصري نحو المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فإنها بالتأكيد ستضطر إلى استيراد هذه التكنولوجيا من الخارج وفي هذا السياق ستصطدم صادرات هذه الصناعات بقواعد المنشأ التي ستشترط أن يكون المكون المصري في السلع الصناعية المصرية عند دخولها الاتحاد الأوروبي ما بين 40% إلى 60% وهذا ما سيؤدي إلى الآثار السلبية على التجارة المصرية من خلال الاتحاد الأوروبي ما لم تحدث تغيرات في الاقتصاد المصري من شأنها تحويل نمط واتجاه العلاقة بين الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي المصري يعاني من ضعف كبير يعتبر بمثابة العائق من أجل حماية نفسه أمام الاكتساح الأوروبي والتي نذكر منها:[1]

- ✓ رغم توفر اليد العاملة لازال القطاع الصناعي متخلفا ومكبلا بالقيود الحكومية والعمالة الزائدة عن الحاجة؛
- ✓ نظام التشغيل والأجور لا يحفز على زيادة الإنتاج؛
- ✓ تحديد أسعار المنتجات الصناعية ولفترة طويلة بطريقة تحكمية أدت إلى وجود تضارب بين العائد المالي والعائد الاقتصادي لبعض المشاريع؛
- ✓ تشجيع الاستثمار والإنتاج غير الكفء اقتصاديا؛
- ✓ نظام الحماية العالمية أدى إلى إنتاج غير عالي التكاليف، وفي غالب الأحيان غير صالح للتصدير سواءا كان في القطاع العام أو الخاص؛
- ✓ معاناة القطاع الصناعي من الطاقة غير مستغلة وظروف عمل غير مواتية.

[1]- إبراهيم شحاتة، **برنامج الغد (تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير)**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة: 1987، ص 34.

الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي:[1]

- ✓ بالرغم من شمولية اتفاق الشراكة إلا أن العوائد المحتملة للقطاع الصناعي المصري لن تكون بالقدر المطلوب نظرا لامتلاك الاتحاد الأوروبي مزايا نسبية تفوق بكثير المزايا التي يمتلكها القطاع الصناعي المصري؛
- ✓ قواعد المنشأ التي تشكل جانبا هاما من اتفاقية الشراكة الأورو مصرية والتي تحدد الشروط الأدنى لعمليات التصنيع والتحويل الواجب إجراءها على المدخلات التي ليس لها صفة المنشأ لاكتساب المنتج صفة المنشأ؛
- ✓ الاتفاق المصري الأوروبي قام على معيار سلبي، حيث يحدد الحد الأقصى لقيمة المكونات التي تنتمي إلى منشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتوج النهائي، وهذا ما يفرض على الطرف المصري لاستيفاء الشروط أن تقوم باستيراد مستلزمات من الاتحاد الأوروبي بتكلفة عالية؛
- ✓ أساس قيم الشراكة تبادلي وقواعد المنشأ تطبق أيضا على منتوجات الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيفيد هذا الطرف لأنه يعتبر أكثر تصنيعا ويتوفر على الخبرات الكافية للتأكد من استيفاء شروط الأصل والمنشأ؛
- ✓ الاتفاق الموقع يقضي بإعفاء الصادرات الصناعية المصرية نحو الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، غير أنه لا يمثل إضافة كبيرة لكون أن95% من الصادرات الصناعية المصرية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي كانت معفاة من الرسوم الجمركية منذ سنة 1977؛
- ✓ في ظل قيام منطقة التجارة الحرة هذا من شأنه أن تواجه المنتجات المصرية منافسة شديدة من جانب السلع الأوروبية الأكثر جودة وبأسعار منخفضة؛
- ✓ المبالغ المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في شكل قروض وإعانات لتحديث الصناعة المصرية تعتبر غير كافية، وعلى الحكومة المصرية السعي من أجل توفير الأموال المتبقية وذلك من خلال تطبيق سياسة ادخارية وهذه السياسات صعبة التنفيذ.

[1]- فادية عبد السلام، **الشراكة الأورو-عربية (دراسة حالة مصر)**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف:8-9 ماي 2004، ص- ص 289- 291.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي:

بعد استعراضنا للآثار السلبية وجب استعراض الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة الأورو – مصرية نوجزها في النقاط التالية:[1]

- ✓ إعادة تأهيل النسيج الصناعي المصري نتيجة للمنافسة؛
- ✓ تسهيل الحصول على التكنولوجيا وبالتالي زيادة نمو إجمالي إنتاجية العوامل؛
- ✓ مقدرة الشركات الصناعية المحلية على الحصول على تعاقدات يتم بموجبها تصنيع السلع في مصر ثم إعادة تصديرها مرة أخرى نحو دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ينتج أيضا من تخفيض الإجراءات من تخفيض الإجراءات الإدارية والروتينية وتكاليف النقل؛
- ✓ المساعدات الفنية المقدمة من طرف دول الاتحاد تعمل على التأقلم مع قواعد المنشأ الجديدة وتزيد من كفاءة وفعالية النظام الجمركي؛
- ✓ في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتيح الفرصة لأن تصبح مصر مستقطبة لإقامة استثمارات صناعية بها قادمة من دول أخرى خارج المنطقة، وبالتالي تكتسب صفة المنشأ وتستطيع من خلال ذلك اقتحام منافذ وأسواق جديدة.

المطلب الثاني: الأثر على القطاع الزراعي.

تعتبر الزراعة إحدى القطاعات العامة في الاقتصاد المصري وتمثل حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي وتشغل أكثر من 35% من حجم العمالة، وتحتل الخضر والفواكه مركزا هاما في صادرات مصر من الحاصلات الزراعية.

بالرغم من المكانة الهامة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري إلا أنه مازال يمر بالعديد من المشاكل والظروف الاقتصادية التي وقفت عقبة في طريق تطويره وتحديثه، مما انعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على دور الزراعة في التنمية الاقتصادية وقد عجز هذا القطاع حتى على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي وذلك نتيجة للتدخل الحكومي المباشر في البنيان الزراعي بالإضافة إلى سوء استخدام الموارد المتاحة.

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 312.

وفي إطار إبرام اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي فإنه من الملاحظ أن السلع الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي سوف تتعرض إلى مزيد من الصعوبات، وهذا راجع إلى السياسة الزراعية المشتركة التي ستشجع على زيادة الإنتاج داخل الدول الأعضاء من خلال الحماية التي توفرها للمنتج المحلي، وخاصة أن جل الدول المنضوية داخل الاتحاد الأوروبي تنتج سلعا مشابهة للسلع الزراعية التي تنتجها مصر، ولذلك تزداد القيود المفروضة على دخول السلع الزراعية من دول جنوب المتوسط ومنها السلع الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تتزايد فيه المنافسة بين الدول المتوسطية على نسبة متناقصة من واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية.[1]

الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الزراعي:

في ظل الاتفاق الموقع بين الاتحاد الأوروبي ومصر والمتعلق بالتنفيذ التدريجي لتحرير تجارتهما في مجال المنتوجات الزراعية والذي تنصب عليه جملة من الآثار السلبية والتي نذكر منها:[2]

- ✓ باعتبار مصر من أكبر الدول المستوردة للغذاء حيث تتمثل أهم وارداتها الزراعية في (القمح والذرة، والزيوت والسكر واللحوم) وتستقبل معظم وارداتها من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبقيام هذه الدول الكبرى بتخفيض الدعم لصادراتها أدى بدوره إلى ارتفاع منتجات أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها مصر؛
- ✓ الصادرات الزراعية المصرية الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي لم يتم معاملتها من خلال الاتفاق معاملة الصادرات الصناعية ولم ينص على تحريرها بنفس الكيفية، بل اكتفى الاتفاق على التزام الطرفان بمنح حرية أكثر للمنتوجات الزراعية لمصلحة الطرفين؛
- ✓ أسلوب معاملة الصادرات الزراعية المصرية، وأسلوب معاملة صادراتها الصناعية يبين أن الاتحاد الأوروبي يعطي مزيدا من المزايا للصادرات التي لا تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية عالية في حين يحجم هذه المزايا في حالة الصادرات المصرية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية عالية والمتعلقة بالزراعة؛

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 297.
[2]- نفسه، ص 311.

- ✓ أسلوب المعاملة يتوافق مع مصالح الاتحاد الأوروبي، في حين يتنافى مع مصالح الجانب المصري وهذا ما يتعارض مع المبادئ الحاكمة للاتفاق؛
- ✓ تبرير الاتحاد الأوروبي بأن موضوع تحريره تجارة السلع الزراعية، موضوع حساس ويتعلق بالسياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي ولكن يمكن للحكومة المصرية أن تصر على الحصول على المزيد من المزايا في هذا المجال؛
- ✓ الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة المنتجات التي لمصر مصلحة رئيسية في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في المنتجات التي ليس لمصر مصلحة كبيرة في تحريرها.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي:

إذا كان لاتفاق الشراكة الأوروبية المصرية آثارا سلبية على القطاع الزراعي، فإن لها آثارا إيجابية يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ لقد أدى إلغاء القيود الجمركية على المنتجات الزراعية وتحويلها إلى تعريفات مكافئة إلى زيادة القدرة التصديرية لمصر، من خلال فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية والتي تتمتع فيها بمزايا نسبية عالية (كمحاصيل القطن والأرز، والبرتقال والبطاطس والزيوت العطرية)؛
- ✓ نفاذ المنتجات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية وزيادة نصيبها نتيجة للتفصيلات التجارية التي يوفرها العرض الزراعي الأوروبي في إطار اتفاقيات المشاركة؛
- ✓ من خلال اتفاق الشراكة ودخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية يتيح الفرصة لإعادة النظر في التركيب المحصولي لأراضيها، والتخصص في المنتجات التي يملك فيها ميزة نسبية عالية والتوسع في إنتاجها، وتبني التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج مما سينعكس بالإيجاب على ارتفاع الإنتاجية الزراعية وبالتأكيد المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد؛
- ✓ إن لتخفيف الدعم على السلع الزراعية آثارا إيجابية، حيث أن إزالة التشوهات الناتجة عن الدعم التي سارت فيها مصر بخطوات جادة من شأنه تعزيز إمكانية التوسع الزراعي والتصدير بعيدا عن المنافسة غير المتكافئة التي كانت تواجه المنتج والمصدر المصري في ظل ارتفاع التكلفة الحقيقية للإنتاج والصادرات قبل البدء في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.

المطلب الثالث: الأثر على قطاع التجارة وحركة رؤوس الأموال.

الفرع الأول: الأثر على قطاع التجارة:

لأسباب كثيرة تمتد جذورها منذ بدء سياسات الانفتاح الاقتصادي في أوائل التسعينات، شهدت الواردات نموا مستمرا لم يوازيه نموا مماثلا في الصادرات، وعلى الرغم من تزايد صادرات البترول إلا أن الفجوة بين الواردات والصادرات أخذت في التزايد وهذا ما أدى إلى العجز في الميزان التجاري

وبالنظر إلى وضع التجارة الخارجية لمصر ومدى تأثرها بالوحدة الأوروبية لا يختلف كثيرا عن التجارة الخارجية لباقي دول العالم، وإن كانت بعض الدراسات تشير أن التجارة الخارجية لمصر لن تتأثر في المدى القصير، بل ربما تتحسن بسبب الوحدة الأوروبية، إلا أنها تتوقع أنه باستكمال السوق الأوروبية الموحدة ستزداد صادرات مصر من النفط بسبب زيادة واردات الاتحاد الأوروبي من النفط لمواجهة توسع النشاط الصناعي، والزيادة المحتملة في الطاقة الإنتاجية بسبب زيادة الاستثمارات الأوروبية، وهذا ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي للوحدة الأوروبية على صادرات مصر من النفط.[1]

وباعتبار هيكل الصادرات المصرية مبني بالدرجة الأولى على المنتجات الزراعية المتمثلة في الغزل والمنسوجات والقطن الخام والملابس الجاهزة، يتوقع من الاتحاد الأوروبي عدم تدعيم هذه الصناعة والتخصص في الصناعات عالية التقنية وترك الصناعات التقليدية للدول النامية ليقوم بالتخصص في الصناعات عالية التقنية، وأيضا يعتبر إلغاء نظام الحصص في ظل اتفاقية الجات بمثابة تطور جديد في صالح صادرات مصر من الغزل والنسيج إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يعتبر كمؤشر يعطي لمصر الضوء الأخضر لإعادة هيكلة هذه الصناعة وتطويرها وزيادة الاستثمارات فيها لسد احتياجات هذه الأسواق.[2]

وفي ظل التطورات الحاصلة في العالم وفي ظل المنافسة الشديدة المفروضة على المنتجات المصرية الموجهة إلى دول الاتحاد من قبل باقي دول العالم وخاصة دول النمور الآسيوية في هذه النوعية من الصادرات، فما على مصر إلا أن تطور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال السلع الصناعية، بإنشاء صناعات تصديرية محدودة

[1]- سمير صارم، **مرجع سابق الذكر**، ص 296.
[2]- نفسه، ص 296.

التكنولوجيا والتي تملك فيها ميزة نسبية عالية (مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود) وهذا ما يتلاءم مع توجهات الاتحاد الأوروبي نحو نقل صناعات معينة من الدول الأعضاء فيه إلى الدول النامية وزيادة اهتمامه بالصناعات عالية التكنولوجيا، وبالتالي سوف تصبح مصر مصدرة للسلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا إلى الاتحاد الأوروبي ومستوردة للسلع الصناعية عالية التكنولوجيا.

الاستجابة المصرية لمقترحات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبخاصة ما يتعلق منها بتوازن الموازنة العامة والإسراع بتحرير التجارة وخوصصة القطاع العام وذلك دون أن تهيئ المناخ المناسب لوجود قطاع خاص قوي، ودون أن تتخذ الإجراءات لزيادة الادخار المحلي وبدون مساهمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبني على مبدأ تحرير التجارة الخارجية، ما أدى ذلك إلى زيادة الواردات بمعدلات مرتفعة في الوقت الذي لم تبذل فيه الحكومة المصرية جهدا كافي لزيادة الصادرات والاستفادة من فرص فتح الأسواق الخارجية، والنتيجة ما يعانيه الاقتصاد المصري من تزايد العجز في الميزان التجاري نتيجة اتساع الفجوة بين الواردات والصادرات.

وبالنظر إلى مستقبل التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر لن يختلف كثيرا عن الماضي من حيث نمط السلع المتبادلة واتجاهها، مع احتمال تأثر التجارة الخارجية للدول العربية ومنها مصر سلبيا بقيام الوحدة الأوروبية طالما لم تحدث تغيرات جذرية في الاقتصاديات العربية، تغير من نمط واتجاه العلاقة التجارية بين الطرفين، وطالما أن الدول العربية تتعامل مع الاتحاد الأوروبي بدون تنسيق جماعي بينها.

الفرع الثاني: الأثر على حركة رؤوس الأموال:

تقوم الحكومة المصرية منذ عام 1990 بإتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وذلك لرفع معدل النمو الاقتصادي وخلق البيئة المواتية المشجعة لتدفق الاستثمارات المباشرة ونمو القطاع الخاص وبما يخلق فرص مواتية للتصدير للخارج، حيث يعتبر توافر المناخ الاستثماري الجيد من أهم الأسباب التي يسعى إليها المستثمر لتنفيذ استثماراته، كما تزايدت أهمية الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة نظرا لدورها الكبير والمؤثر في التنمية الاقتصادية، وكذلك تأثيرها الواضح على نمط الإنتاج العالمي، حيث لم تصبح أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقتصرة على نقل التكنولوجيا الحديثة بل امتد دورها في تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق زيادة درجة التنافسية ودعم القدرة التصديرية.

كما أن معظم الدول النامية تعاني من مشكلات اقتصادية وأهم تلك المشكلات مشكلة التمويل حيث كان لزاما عليها اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي لمواجهة العجز في التمويل المحلي، وبذلك فقد تم اللجوء وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن اللجوء إلى الإقراض الخارجي لما تحمله الاستثمارات من عناصر مهمة للتنمية ولبرامج الإصلاح الاقتصادي.

ومصر تعتبر من الدول المستوردة لرؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي في صورة استثمارات مباشرة، إضافة إلى ما تحصلت عليه من إعانات وقروض ومنح من الاتحاد الأوروبي في إطار البروتوكولات المالية بين الطرفين، إضافة إلى التمويلات المقدمة في إطار برنامج الدعم المالي MEDA1 و MEDA2.

من خلال الجدول التالي نبين حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر من خلال تقارير البنك الدولي:

جدول رقم (24/06):

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة (2002–2013)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	646	237	1253	5375	10042	11578	9494	6711	6385	482	2797	5553

المصـــدر: مـن إعـداد الباحـث اعتمـادا علـى: الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر (صـافي التـدفقات الوافـدة)، البنـك الدولي :data.albankaldowali.org

مـن خـلال قراءاتنـا للجـدول رقـم (24/06) نلاحـظ أن حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشر الوافد سنة 2003 بلغ 237 مليون دولار وبنسبة نمو سالبة يرجع السبب لظروف الحرب على العراق ليعقب ذلك ارتفاع واضح في عام 2004 إلى 1253 مليون دولار وإلى 5375 مليون دولار عام 2005 ليستمر بالارتفاع عام 2007 ليبلغ أقصاه 11578

مليون دولار وبنسبة نمو سنوي قدره 15,3%، ثم عاد للهبوط في عام 2008 إلى 9494 مليون دولار وهذا راجع للأزمة المالية العالمية التي صاحبت هذه السنة، واستمر في الهبوط مجددا حيث وصل إلى 2797 و 5553 مليون دولار في عامي 2012،2013 على التوالي.

ومن خلال الجدول أيضا يتضح لنا الحجم الضئيل لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر مقارنة بمدى قدرتها الاستيعابية للاستثمارات ويمكن ذكر بعض الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة على الاستثمار:

- ✓ تحرير التجارة بموجب اتفاق الشراكة يؤدي إلى التأثير غير المباشر للمكسب الثابت الناشئ من كفاءة التخصص؛
- ✓ الزيادة في الدخل الناشئة عن التحرير تؤدي إلى زيادة معدل الادخار بالنسبة للفرد والذي بدوره يؤدي إلى زيادة أكبر في الاستثمار؛
- ✓ تشجيع الاستثمار عن طريق خفض تكلفة التجارة وتحسين في نظام الحوافز؛
- ✓ اتفاق الشراكة مفيد في تحقيق حجم أكبر في للاستثمار، عن طريق التأثير في التوقعات وزيادة الثقة في الإصلاح عن طريق التركيز على حق إنشاء الشركات، لأن منح هذا الحق وضمان المعاملة المماثلة للمنشآت الوطنية سيحسن من مناخ الاستثمار؛
- ✓ اتفاق التجارة التفضيلي مع الاتحاد الأوروبي من شأنه خلق حافز للاستثمار، من خلال تخفيض تكلفة التجارة وتشجيع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التجارة في السلع والخدمات ويوفر للمستثمرين فرصا أكبر لاستغلال المزايا الجغرافية؛
- ✓ الوحدة الأوروبية تؤثر على تدفق رؤوس الأموال إلى مصر الوافدة من مؤسسات التمويل الدولية وخاصة منها القروض من صندوق النقد الدولي، من خلال زيادة القوة التأثيرية للاتحاد الأوروبي في منظمات التمويل الدولية، إذ تعتبر القوة التصويتية لدول الاتحاد الأوروبي القوة الأولى، لذلك فإن مصر في سعيها للحصول على قروض أو تسهيلات من البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي ستكون بحاجة إلى كسب تأييد الاتحاد الأوروبي إلى جانبها، لتسهيل حصولها على هذه القروض أو التسهيلات.

خلاصة الفصل السادس:

مع التغيرات السريعة في البنية الاقتصادية للعالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم وخاصة في مجال الاتصال والمواصلات، هذا التقدم التكنولوجي قهر الزمان والمكان للربط بين أجزاء العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية تعاظم من خلالها النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المحيط الخارجي من جهة، وعدم قدرة الدولة القومية لوحدها من مواجهة ذلك الكم الهائل من الضغوط والتدخلات الخارجية التي أصبحت تهدد كيانها وتخترق حدودها وتعصف بأركانها من جهة أخرى، وعلى الرغم من أهمية الشراكة الأورو متوسطية، فهي تعد إطارا محدودا وغير كاف للعلاقات العربية الأوروبية، بحيث يجب البحث في بلورة هيكل شامل لهذه العلاقات.

إن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان حديثة العهد بالاستقلال فقد اعتمدت على برامج تنموية طموحة لبناء قاعدة صناعية متكاملة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان ذلك في ظل اقتصاد مخطط يتميز باحتكار الدولة لكل القطاعات الاقتصادية، ولكن وبعد الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد وتفاقم المديونية الخارجية، فقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في سنة 1989 وبعد إبرام الاتفاق ظهرت بوادر تبني اقتصاد السوق بحيث قامت بعملية التفاوض لقبول عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة بالموازاة إلى ذلك قامت الدولة الجزائرية بالتفاوض مع بلدان الاتحاد الأوروبي للاستفادة من مزايا الشراكة الأورو متوسطية.

أما مصر فشهدت علاقاتها الاقتصادية الأوروبية تطورا كسائر الدول العربية المتوسطية، لكن اتفاقية التعاون الشامل (1977) تمثل المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بالسوق الأوروبية المشتركة، فقد بدأت مع قيام السياسة المتوسطية الكلية حيث أبرم الطرفان اتفاق التعاون الشامل بينهما في 18 جانفي 1977، بدأ سريانه اعتبارا من أول نوفمبر 1978، و جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها مصر حاليا وبشكل تدريجي تحتاج إلى بعد دولي، بمعنى أن تغيير النهج الاقتصادي المصري نحو التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة لا ينبغي أن يكون مقصورا على الداخل فقط، ولكن يجب أن يكون خارجيا أيضا، ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي بسبب حجم العلاقات بينه وبين مصر.

خـاتـمـــة

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة والتحالفات الاستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها.

ففي أوربا تسارعت التطورات لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي إلى جانب توسيع عضويته ليضم28 دولة أوربية، و قد تزامن الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في النصف الكرة الغربي مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التي تعتبر من أشكال التكامل الاقتصادي القائم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما تم تفعيل أيضا منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، فتعتبر هذه التكتلات الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية، لذا أصبحت ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما يعكس أهميتها في ظل تحديات القرن الواحد والعشرين.

ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لهذه الظاهرة، سوف يستمر اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للتهميش أكثر في ظل النظام الاقتصادي الراهن، الذي يرغم الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية وحضارية لهذه الدول، كما أنها تتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود لازالت منصبة على تأمين البعد الاقتصادي والتنموي للدول النامية للتعايش مع التحولات الاقتصادية، وإزالة حالة العزلة والتهميش والقضاء على الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد وغيرها.

مما لاشك فيه إن أبرز معالم عقد التسعينات هو ظهور الكيانات الاقتصادية الكبرى وتأسيس التجمعات الإقليمية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، ومن أبرز هذه التجمعات الإقليمية نجد الاتحاد الأوروبي الذي يشكل قطبا فاعلا في توجيه العلاقات الدولية نظرا لمكوناته سواء تعلق الأمر بأعضائه أو بحجم مبادلاته التجارية وتأثيره على مجمل التجارة الدولية، وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية.

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته ثمانية وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج

عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، وتكرر حدوثه في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها في خلال هذا القرن، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية.

إن الشراكة الأورو–متوسطية ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة و المستقبلية، ولكن لا يعني ذلك دعوة إلى الاندفاع بغير حساب النتائج ودعوة التسليم بأي شروط لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على آخر ولا تأخذ من طرف لتعطي الآخر أو بمعنى آخر العدالة، التكافؤ.

ورغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه في الجوانب السياسية والاقتصادية فإن الواقع يشير إلى أن الغالب على التعاون الأوروبي المتوسطي هو الإفراط في الطموحات والأهداف وكذلك الأفكار والاقتراحات، ولكن قليلا ما تترجم هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد

الأوروبي ودول حوض المتوسط وخاصة من البلدان العربية، وهذه الخلافات عبرت عنها بقوة مناقشات مؤتمر لشبونة لوزراء خارجية دول إعلان برشلونة، حيث كشفت هذه المناقشات أن هناك تحديات حقيقية تواجه التعاون الأوروبي المتوسطي وهذه التحديات سياسية وأمنية واقتصادية تحول دون ترجمة هذه الطموحات و المقترحات والأفكار التي تم صياغتها طوال السنوات السابقة إلى واقع ملموس.

بادر الاتحاد الأوروبي بالتفكير في سياسة جديدة للتعامل مع الدول المتوسطية تعتمد على التبادل الحر بين الجانبين في إطار شراكة أورو–متوسطية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جوانب عديدة، ولا تقتصر على الجانب التجاري فقط، وبالتالي العمل على إزالة الممارسات السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر معفاة من الحقوق الجمركية ونظام الحصص في المنطقة المتوسطية بالنسبة للمنتجات الصناعية في بداية الأمر وهذا بصفة تدريجية ووفق برنامج زمني يتم مناقشته مع كل دولة عند التوقيع وبقدر ما تسمح به سياساتها، مع تبني الإجراءات المناسبة المتعلقة بشهادة المنشأ وحماية حقوق الملكية الفكرية ومتابعة تطوير السياسات القائمة على اقتصاد السوق والمنافسة وتعديل وتحديث الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير آليات التعاون المناسبة.

لقد اتسمت اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية بالشمولية حيث تم طرح برامج عمل مست ثلاثة محاور أساسية تتعلق بـ:

1) **المحور السياسي والأمني:** ويهدف إلى تحقيق فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلك عبر سياسات التنسيق لمكافحة الحركات السياسية المتطرفة واحترام حقوق الإنسان والتعددية وإقامة دولة القانون، والحق لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضائي، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على الحد من التسلح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

2) **المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني:** ويهدف إلى دعم الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وتكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد، واحترام الأديان والطقوس الدينية، ومكافحة كل الظواهر التي من شأنها تشتيت وتفريق الوحدة والتقارب مثل العنصرية والتعصب، والاهتمام بالمجتمع المدني وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة، والاهتمام بالعامل البشري وتطويره وتعليمه.

3) **المحور الاقتصادي والمالي:** ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر، واستحداث مشروع واسع للتبادل الحر وفق مقتضيات بنود المنظمة العالمية للتجارة، واستكمال التدابير التي تقود إلى إنشاء منطقة للتبادل والتجارة الحرة، وتنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة برامج التقويم الهيكلي.

أولا: نتائـج اختبار الفرضية:

بعد عرض الدراسة ومحاولة منا للإحاطة بمختلف جوانبها يمكننا اختبار الفرضية الأساسية المتعددة الأبعاد التي جاءت وفق الصياغة التالية:

- **الشراكة الأورو-متوسطية تؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي و تؤثر إيجابا على الأداء الكلي و الجزئي للاقتصاديين الجزائري و المصري.**

وقد ثبت خطأ الفرضية بالنسبة للبلدين:

- بالنسبة **للتوازنات الاقتصادية الكلية** للدول محل الدراسة، فإن حجم الخسائر في إيراداتها نتيجة التفكيك الجمركي سيؤدي إلى اختلالات كبيرة باعتبار أن هذه الدول لا يمكنها تعويض هذا النقص أو هذه الخسارة في الموارد بتخفيض مقابل في النفقات، نظرا لأهمية هذه الأخيرة في تمويل الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية المتعلقة بمواجهة آثار الانتقال الاقتصادي، وبالتالي فإن الانفتاح الاقتصادي في إطار اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية يؤثر سلبا لا إيجابا وما يبرره حجم الخسائر الصافية التي تتكبدها اقتصاديات كل من الجزائر و مصر بتنفيذها لاتفاق الشراكة.
- **بالنسبة للتحرير التجاري** ووفق للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموثقة في معاهدة 15أفريل 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة، تطرقت اتفاقية الشراكة الأوروبية في بابها الثاني لإجراءات حرية تنقل السلع وكيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة، حيث تتمحور القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع

داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز كما يلزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسعى بشكل سواء كان مباشرا أو غير مباشر للتمييز بين منتجات أحد الأطراف والمنتجات المتشابهة الآتية من الطرف الآخر.

وعلى هذا الأساس فإن الانفتاح واستيرادها دون أدنى حماية يؤدي إلى عرقلة أي تقدم في صناعة هذه المنتجات، وإن لم نقل القضاء على صناعتها نهائيا مما يؤثر سلبا على عملية تحديث الإنتاج الصناعي وزيادة البطالة على حساب رأس المال.

- **بالنسبة للقطاع الصناعي** فإن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف دول جنوب المتوسط خاصة دول الدراسة الجزائر ومصر تسعى إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات من ناحية تحسين الإنتاجية أو من ناحية المنافسة على مستوى السوق المحلي، كما تعتبر هذه السياسة قضية استراتيجية هامة تتطلب شروطها لنجاحها، حيث يمثل الشرط المالي أحد أهم هذه السياسات بالإضافة إلى توفر موارد بشرية كفؤة، وأيضا التحكم السليم في التكنولوجيا وهياكل دعم التأهيل.

وعلى الرغم من اعتبار برنامج **ميدا** عامل من العوامل المساعدة لإنجاح عمليات التأهيل الصناعي، إلا أنه لم يكن يرقى إلى المستوى المطلوب من الناحية التطبيقية الفعلية، وذلك يرجع لكون التسديدات الفعلية التي أحرزتها دول جنوب المتوسط لم تكن متوافقة مع ما هو مبرمج، الأمر الذي من شأنه عرقلة وتأخير تطبيق سياسة التأهيل الصناعي للمؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي يؤثر سلبا.

- **بالنسبة للقطاع الزراعي** لدول جنوب المتوسط سيعرف منافسة كبيرة من المنتوجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر، لا سيما وأن المنتوجات العربية تتميز بهشاشتها أمام المنتوجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، بالإضافة للسياسة الحمائية المفروضة من قبل دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الزراعية بتطبيق ما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة.
- **أما فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات** والتي تعتبر كما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود والإجراءات الإدارية، أن لها أثر سلبي على دول جنوب المتوسط وخاصة أن قطاع الخدمات لديه أنشطة كثيرة مثل الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار) والاتصالات والسياحة والخدمات الطبية، والخدمات الاستشارية والفنية والإدارية، ويرجع السبب إلى كون السيطرة في هذا المجال تنحصر في عدد محدود من الشركات العملاقة على السوق العالمية للخدمات، وباعتبار أن الدول النامية تعتبر دولا مستوردة للخدمات ، كما يمكن أن يتعرض هذا القطاع لمنافسة قوية وغير متكافئة من طرف الشركات الأجنبية التي ستقوم بابتلاع الشركات الوطنية المحلية التي تعمل في هذا المجال.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا فيما يلي:

- تهدف الشراكة إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الموقعة لهذه الاتفاقيات؛
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية له، والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.
- تشجيع التدفقات الاستثمارية من البلدان الأوروبية إلى الدول المتوسطية، إضافة إلى توسيع دائرة المساعدات المالية و الفنية، و كذلك بمدى مقدرتها على مواجهة الشروط المسبقة، و سياسات و تصحيح ملموسة، و تكيفها الإيجابي مع هذه الشراكة؛
- تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية للقطاع الإنتاجي، المصرفي والتأميني؛
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات و رؤوس الأموال وجلب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة.
- التقليل من البطالة وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لدول جنوب المتوسط من طرف الاتحاد الأوروبي.

ولكن رغم النتائج الإيجابية أو المزايا التي توفرها اتفاقات الشراكة إلا أنها لا تخلو من بعض الآثار السلبية التي وجب ذكرها على النحو التالي:

- حرص الدول المتقدمة بل والأكثر تقدما على تواجدها ضمن أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية، وتتذرع بوجود أي عامل وحدة من أجل افتعال منطقة تكاملية خاصة في الوقت الذي أصبح فيه النظام الاقتصادي الراهن لا يعترف إلا بالتكتلات الكبرى، إلا أن الدول النامية والدول العربية بشكل خاص لا تزال مجرد مناطق مجزأة ومهمشة وأصبحت مكانتها تتضاءل باستمرار في ظل هذا النظام؛
- فشل نماذج وبرامج التنمية الاقتصادية في الحقب الماضية التي طبقت في الدول النامية في تحقيق أهدافها، مما يجعل هذه الدول في معاناة ومشاكل كثيرة كانتشار ظاهرة الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك لم تعد الدول النامية قادرة على إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية قادرة على مواجهة أو اللحاق بالتطورات المتسارعة أمام تحديات العولمة، نظرا لضعف اقتصادياتها وافتقارها إلى المستوى الكافي لتمويل التنمية المستدامة وزيادة ارتباطها بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى حد كبير، وغياب الاعتماد المتبادل والتعاون والتكامل الاقتصادي بينها؛
- محدودية المزايا التي توفرها اتفاقات الشراكة مع الدول الموقعة عليها خاصة للدول محل الدراسة نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات؛

- اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط يعكس التفاوت في موازين القوى بين أطراف الشراكة، كون هذا الأخير يتفاوض ككتلة واحدة قوية اقتصاديا، سياسيا، وعسكريا، بينما الدول المتوسطية تتفاوض بصورة منفردة الأمر الذي لا يخدم مصالحها؛
- ممارسة الاتحاد الأوروبي لسياسة حمائية فيما يتعلق بالملف الزراعي واستثنائه من مفاوضات الشراكة الأورو–متوسطية، وذلك لمواجهة بعض المنتوجات الفلاحية التي تتمتع فيها دول جنوب المتوسط بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات التي ليس لها مصلحة كبيرة في تحريرها؛
- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية المتوسطية مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى (دول شرق ووسط أوروبا)، ويرجع ذلك إلى ميل الاتحاد الأوروبي لهذه الدول تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي؛
- التحرير التجاري وانفتاح أسواق الدول محل الدراسة على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية، الأمر الذي يضعها في منافسة قوية اتجاه المنتوجات الأوروبية، التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات التي لا تستطيع المنافسة إلى الغلق؛
- انخفاض قيمة الرسوم على التجارة الخارجية إثر تطبيق سياسة التفكيك الجمركي التي تفرضها اتفاقية الشراكة على المنتجات الصناعية، سيكون له الأثر السلبي على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وهذا ما سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية وبالتالي انخفاض في مستوى الإنفاق العام وما ينجر عنه من انعكاسات على المستوى الاجتماعي.

ثالثا: الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن تقديم عدد من الاقتراحات التالية:

- إحياء النظام الإقليمي العربي وهذا ما يسمح بمراجعة منظومة القيم الجوهرية التي يقوم عليها وطبيعة المصالح التي تشكل قدرته على التأقلم وسلطات وفعاليات مؤسساته؛
- مواجهة عربية مشتركة لآثار المتغيرات الاقتصادية والعالمية والإقليمية، وتبنى على بعد إقليمي يتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة لأنه يتيح اتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات التعسفية التي تتبعها دول الاتحاد، والعمل على الحصول على أفضل المزايا التنافسية في إطار المعاملات التبادلية مع التكتلات الاقتصادية؛
- يجب المطالبة بأن تقوم دول الاتحاد الأوروبي بعمل الترتيبات اللازمة مع المنتجين المحليين سواءا في الجزائر أو مصر لإنتاج بعض المكونات الصناعية اللازمة لهذه الدول، وكذلك إنشاء صناعات تجميعية تعتمد على الأيدي العاملة المحلية؛
- دراسة أثر تحرير دخول السلع الصناعية الأوروبية المماثلة إلى دول جنوب المتوسط، كل سلعة على حدا لتحديد المدة التي تحتاجها كل صناعة كفترة انتقالية لتتلاءم مع الظروف التي يفرضها الاتفاق في هذا المجال؛
- الإصرار على أن يتم تحرير تبادل السلع الزراعية على نفس المساواة مع السلع الصناعية والسلع الصناعية ذات المكون الزراعي، وهذا خاصة لمصر لأنها تمتلك مزايا نسبية في مجال الزراعة، والعمل أيضا على تغيير دخول الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بما يتناسب مع ظروف الإنتاج؛

- المطالبة بعدم تعسف دول الاتحاد الأوروبي في استخدام المواصفات القياسية ومعايير الصحة العامة والبيئة حتى لا يترتب عن ذلك الحد من الصادرات الجزائرية أو المصرية، سواءا كانت زراعية أو صناعية؛
- يجب أن يتعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر ومصر في مجال تحسين المواصفات القياسية وتحسين البيئة، وكذلك نقل التكنولوجيا

في الختام أرجو أن أكون وفيت الموضوع حقه وأن تكون دراستنا هذه مرجعا مفيدا لبحوث أخرى إنشاء الله.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتـب:

1- إبراهيم شحاتة، برنامج الغد (تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير)، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة:1987.

2- أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، عمان: 2004.

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر: 1993.

4- إكرام عبد الحميد، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة، والتكتلات الإقليمية البديلة)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2002.

5- أوكيل محمد السعيد وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي)، جامعة الجزائر: 1994.

6- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دارهومة، الجزائر: أفريل 1996.

8- دريد محمد علي، الشركة المتعددة الجنسية (آلية التكوين وأساليب النشاط)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: 2009.

9- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي)، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا: 2001.

10-زياد علوان، نقود ومصارف، منشورات جامعة حلب، سوريا: 1981 .

11-زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر: 1999.

12-سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق)، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2005.

13-سامي عفيفي حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر: 2004.

14-سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر: 1991.

15-سمير صارم، أوروبا والعرب (من الحوار إلى الشراكة)، دار الفكر، دمشق، سوريا: 2000.

16-سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتب الإشعاع، مصر: 2001.

17-سيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (ماهيتها محاورها نتائجها تأثيرها)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الطبعة 1، القاهرة، مصر: 1999.

18-سيد البواب، قضية الإنتاج المصري الكبرى في ظل الانفتاح الاقتصادي (1975-1982) المشكل والحلول، ط5، مصر: 1999.

19-ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995.

20-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر: 2005.

21-عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2005.

22-عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دار الحداثة، بيروت: 1981.

23-عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1988.

24- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2003.

25- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة: 2003.

26- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، دار النشر، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة: 1997.

27- عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

28- عبد الواحد علون وسعيد جردت، الإسلام في الغرب الديمقراطي، دار الفكر، دمشق، سوريا: 1996.

29- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة (الطموحات والأداء)، كاضمكة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر: 1985.

30- علي الجرتيلي، خمسة وعشرون عاما (دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية بمصر 1952–1988)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1988.

31- عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين الشمس، مصر: 1996.

32- فرانسوا بيرو، الرأسمالية ، ترجمة خليل البحر، المنشورات العربية، بيروت، لبنان: 1973.

33- فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 2004.

34- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: 2004.

35- كمال شرف، المذاهب الاقتصادية، مطبعة ابن خلدون، دمشق، سوريا: 1986.

36- لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو: 1987.

37- ماجد شدود، العولمة مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق، سوريا: 1998.

38- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1980.

39-محمد بسيوني وآخرون، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر: 2006.

40-محمد بلقاسم وحسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر: 1993.

41-محمد حسن بهلول، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1999.

42-محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأسبابها، دار الفكر للنشر، ط1، دمشق: 2002.

43-محمد رئيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة: 2005.

44-محمد عيسى عبد الله، موسي إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان: 1998.

45-محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2002.

46-ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر: 1998.

47-نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة (مع رؤية إسلامية)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر: 2007.

48-هاني حبيب، الشراكة الأورو-متوسطية (مالها وما عليها)، سوريا: 2003.

49-السيسي صلاح الدين حسين، الاتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب، مصر: 2003.

50-ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.

51-موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات علمية)، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2004.

52- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة (الطموحات والأداء)، كاضمكة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر: 1985.

II- الأطروحات والرسائل:

1- إبراهيم نصار سلمان، دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر: 1995.

2- النوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر: 1994 – 1995.

3- رفيق أحمد أمين، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، القاهرة: 1996.

4- سحنون محمد، السياسة المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة: 2003.

5- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: 2004/2003.

6- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر: 2006.

7- وائل فؤاد محمد نور الهدى، السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها علي التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة (1982/1983–2006/2007)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر: 2005.

8- زايري بلقاسم، الأثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2003-2004 .

9- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر: 2007/2006.

III- المؤتمرات والملتقيات:

1- الطاهر هارون، عادل بلجبل، "المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA وFHARE لماذا الاختلاف"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13 – 14 نوفمبر 2006.

2- الكاملة هارون، ذهبية هارون، "آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى مؤسساته الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13-14 نوفمبر 2006.

3- براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف: 13-14 نوفمبر 2006.

4- بعداش عبد الكريم، حوشين كمال، انعكاسات التعاون الأورو متوسطي على الشركات العربية المتوسطية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف: 8-9 ماي 2004.

5- جمال محمد صيام، تقويم اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية والدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية (تجربة مصر)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر: 27-1999/11/29.

6- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)، عالم المعرفة: 2007.

7- عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتنظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية يومي: 29-30 أكتوبر 2001، جامعة سطيف، الجزائر.

8- فادية عبد السلام، الشراكة الأورو-عربية (دراسة حالة مصر)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف: 8- 9 ماي 2004.

9- كمال عايشي، عمر شريف، آثار وانعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13 - 14 نوفمبر 2006.

10-مصطفى بودرامة، الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلي منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف: 13-14 نوفمبر 2006.

IV- التقارير والدوريات:

1- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة "الرأسمالية العالمية" في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 222، بيروت، لبنان: أيلول 1997.

2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، النسخة العربية، مطبعة أكسفورد، الولايات المتحدة الأمريكية: 1990.

3- البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل: 1998.

4- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009.

5- البنك الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة).

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، جمهورية مصر العربية.

7- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية رقم 2014/182، الجزائر: مارس 2014.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002.

9- جلال أمين، العولمة والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 1998.

10-حسن حنفي، الثقافة العربية بين العولمة والخوصصة، مجلة الفكر السياسي، العددان 4 – 5، دمشق، سوريا: 1999.

11-حسن نافعة، اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية بين الفرص والمحاذير، مجلة أفكار إليكترونية، مارس 2003.

12-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004.

13-حسن نافعة، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، جامعة الدول العربية 1991.

14-خضر الدهراوي، الشراكة المتوسطية والاتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع العربي، آذار 1998.

15-خلدون النقيب، العولمة في تاريخ (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 1998.

16-دريس رشيد، انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2012/2000، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 11، الجزائر: جانفي 2014.

17-سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة (الواقع والآفاق)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة الثقافة القومية، الطبعة الأولي، بيروت: ماي 1988.

18-سيار الحمبل، مشروع المتوسطية (فكرته وأبعاده)، مجلة البيان، المجلد الأول، العدد الأول، 1997.

19-عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية (عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 1998.

20-عبد الخالق عبد الله، العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد 02، الكويت: 1999.

21-علي الدين هلال وآخرون، النظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4، الكويت، نيسان/أيار 1999.

22-كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقدي الدولي، واشنطن: 1998.

23-محمد السعيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، العدد107، الكويت: نوفمبر: 1986.

24-محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية وآثارها على الوطن العربي (ضمن كتاب الوطن العربي والمتغيرات العالمية)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية: 1991.

25-محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 227 لسنة 1995.

26-محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، بيروت، لبنان: 1998.

27-محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، 2002.

28-محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي (بحوث ودراسات)، القاهرة: 1993.

29-مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصاديات العربية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العددان 4–5، دمشق، سوريا: 1999/1998.

30-منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 2.

31-ناصيف يوسف حتي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العددان 3–4، الكويت: 1995.

32-هانسن بيترمارتن وهارلد شومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1998.

V– الجرائد الرسمية والقوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 الصادر بتاريخ 1980/10/04.

2- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976.

3- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، الباب الثالث، الفصل الثاني.

4- قانون 1990–10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

5- مشروع برنامج طرابلس، جوان 1962.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

I- Les ouvrages:

1- Abd El Kader sid Ahmed, économie du Maghreb, l'impératif de Barcelone, institut de recherche et d'étude sur le monde Arabe et musulmane, CNRC, 2dition, 1998.

2- Abd El kader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen, Publisud, Paris, 1995.

3- Abdelhamid Brahimi : L'économie algérienne, OPU, Alger, 1991.

4- Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie Algérienne, les limites de politiques conjoncturelles, ENAG édition, Alger, 1999, p 9.

5- Ahmed Benbitour, L'expérience algérienne de développement, 1962–1991, ISGP édition, Alger : 1995.

6- Bekenniche Otmane, La coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie, l'accord d'association, OPU, Alger : 2006.

7- Belaïch Fabrice, la conditionnalité Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, Bruxelles, 2000.

8- Ben Aouda Hamel, Système productif et l'indépendance nationale, O.P.U, Alger : 1983.

9- Benfreha Noureddine, les multinationales et la mondialisation, enjeux et perspectives pour l'Algérie, édition Dahlab, ALGER : 1999.

10- Benissad Hocine, Algérie restriction et reformes économique, OPU, Algérie : 1994.

11- Bensidioune Isabelle, Agnés chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture, Economica, CEPII, Paris : 1996.

12- Bruno Ponson, Nguyen Nanchan, Georges Hirsh, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, paris.

13- Dunning. JH. Economics Analysis and Entreprise. praeger publishers, INC.UN 1974.

14- Hocine Benissad, L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb, OPU, Alger : 1996.

15- Jeans – Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, économica, Paris : 1997.

16- Labouz Marie Françoise, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences, Bruylant, Bruxelles : 2000.

17- Marie Françoise la Bouz, Le Partenariat de Lunion Européenne avec les pays tiers (conflis et convergence), Bruylant, Bruxelles : 2000.

18- Mebtoul Abderrahmane, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, Reformes économiques et Privatisation, Tome2, OPU, Alger : 2002.

19- Nachida M'hamsadji Bouzidi, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, ENAG édition, Algérie : 1998.

20- Peter H. LINDERTI, International Economics, University of California : 1995.

II- Revues et rapports:

1- Ambassade de France en République Arabe d'Egypte, **Le commerce extérieur de l'Egypte en 2011-2012**,DG Trésor, octobre 2012.

2- CNES, Rapport sur le conjoncture du second semestre 1997, Algérie 10ème session, Avril 1998.

3- CNES, Rapport, Pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2003.

4- Commission des Communautés Européenne, (communication de la commission), Jeter les bases d'un nouvel instrument de voisinage, Bruxelles : 2003.

5- Euro-Med Report N° 89, communication de la commission au conseil et au parlement européen, dixième Anniversaire du Partenariat Euro-Med, un programme de travail pour relever les défis des cinq prochaines années, (14/05/2005).

6- FMI, Programme Stand-by, Avril, 1994.

7- Ministère des finances, Guide fiscale des investisseurs, 1996.

8- Rapport U.M.C.E, étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé, mars 2012.

III- Documents Electroniques:

1- Accord de coopération CEE/ALGERIE, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978 Joce L263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/droit/texter/communautaires

2- Ballantyne Peter, Accord de partenariat économique, texte intégral d'un article paru dans Lomé 2000, N°14, Juin 2000. http//www.oneworld.org/europe/index.html

3- Décisions de Financement de la commission européenne sur des programmes et projet en faveurdespartenairesméditerranéensen1999,annuaireeuro-Med1999. http://www.euromed.net

4- Lepensec Louis, le partenariat euro- méditerranéen : Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE.

http://www.euromed net /meda/évaluation/ mdp/default.htm

5- Michel Louis, la politique européenne et le dialogue euro-arabe,(en collaboration avec le mouvement européen Belgique), Européen Institute for research on Mediterranean and Euro-Arab cooperation with the sport of the European commission, Bruxelles, 27/06/2002. http://www.medea.be/index.html

6- Partenariat Euro-Med, Algérie : Document de stratégie 2000-2006, Programme indicatif national (2002-2004). http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/algeria/CSP/02-06-fr.pdf

7- Programmes Régionaux, Partenariat économique et financiers, Les activités de la banque Européenne d'investissement dans la région. http//www.eib.org

8- Texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/03/2005) http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm

ملخص:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة والتحالفات الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها.

مما لاشك فيه إن أبرز معالم عقد التسعينات هو ظهور الكيانات الاقتصادية الكبرى وتأسيس التجمعات الإقليمية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة، ومن أبرز هذه التجمعات الإقليمية نجد الاتحاد الأوروبي الذي يشكل قطبا فاعلا في توجيه العلاقات الدولية نظرا لمكوناته سواء تعلق الأمر بأعضائه أو بحجم مبادلاته التجارية وتأثيره على مجمل التجارة الدولية، وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية.

ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لهذه الظاهرة، سوف يستمر اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للتهميش أكثر في ظل النظام الاقتصادي الراهن، الذي يرغم الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية وحضارية لهذه الدول، كما أنها تتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود لازالت منصبة على تأمين البعد الاقتصادي والتنموي للدول النامية للتعايش مع التحولات الاقتصادية، وإزالة حالة العزلة والتهميش والقضاء على الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد وغيرها.

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته ثمانية وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، وتكرر حدوثه في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها في خلال هذا القرن، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية.

إن الشراكة الأورومتوسطية ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة و المستقبلية، ولكن لا يعني ذلك دعوة إلى الاندفاع بغير حساب النتائج ودعوة التسليم بأي شروط لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على آخر ولا تأخذ من طرف لتعطي الآخر أو بمعنى آخر العدالة، التكافؤ.

Abstract :

Economic variables and scientific developments over the world in the last two decades of the twentieth Century caused the decadence of the balance of power states, caused changes in the economic, social and cultural concepts, and rapid changes in production and work methods without enabling any society to coexists in isolation from global entity, or so-called globalization and its variable manifestations that appear in world trade organization and strategic alliances for multinationals companies, in addition to this, the growing phenomenon of economic blocs, which came as a reaction to what is happening in the international economic environment, which are affected by and affect.

There is no doubt that the most prominent features of the minters is the emergence of major economic entities and the establishment of regional groupings of customs unions and free trade zones, and the most prominent of these regional groupings, we find the European union which constitutes an active pole in guiding the international due to its components whether it is about its members or the size of exchanges and its affect on the overall international trade, and the path of regional blocs became a political, economical and cultural behavior used by all states to maintain its survival within the international map.

And with the expansion of the globalization, and the lack of sufficient awareness among most of the governments and peoples of developing countries to this phenomenon, the widening gap will continue between them and the developed countries, especially with regard to the digital divide, thus the developing countries lose the international competitiveness so they will be more marginalized in the light of the current economic system, which forces the fusion without availability of economical, political and civilization conditions to this countries, it also becomes a consumer market for the products of developed countries, this on the one hand, on the other hand, the efforts are still focused on securing economical and developmental dimension the developing countries to coexists with the economic transformation, and remove the isolation and marginalization, also the elimination of poverty and improve the level of individual's income and others.

Representing the European union, which includes in its membership twenty-eight state a realistic model for success of economic integration strategy at the level of the European continent, and made sure success for the long half-century, it is considered as one of the more worthy existing economic blocs, it is the result of fusion and integration process which is still at the height of its activity and interactions and did not reach the end of its purpose, the fusion and integration between countries which their peoples differ from each other in language, culture, history and nationalism, in the past , was fighting each other, such as what happened in world warI 1914-1918, and the repeated occurrence in the world warII 1939-1945, but besides these differences and disagreement, neighborliness, political values and ideals combine this countries that are facing globally, and sharpen its efforts the ambitious goals which seeks to achieve during this country, and the foremost target is to complete the elements of European unity, which qualifies Europe as an international superpower with its political unity and its economic and technological progress also its military stenght.

The Euro-Mediterranean partnership is a necessity imposed by the variables, the current and the future challenges, but this does not mean a call to rush without considering the result and a call to accept any condition, cause the most important of elements in any cooperation is founding on the basis to take into account the interests of a party on the last and do not take from to give to another, in another sins justice, valence.